جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية

عمر سهل توفيق ابراهيم

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1442هـ/ 2020م

واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية

إعداد:

عمر سهل توفيق إبراهيم

بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

إشراف: الدكتورة: تهاني حسين جفال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1442هـ/ 2020م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية

اسم الطالب: عمر سهل توفيق ابراهيم
الرقم الجامعي: 21711418

إشراف الدكتورة: تهاني حسين جفال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/8/12 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتورة تهاني جفال التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور أحمد حرزالله التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور بدر حمدان التوقيع: ..... Dr. B.H. Economic

القدس – فلسطين

1442هـ/2020م

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قُدّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

عمر سهل توفيق إبراهيم

التاريخ: 2020/08/12م

إهداء

إلى جدّي وصديقي القائد الوطني الكبير

توفيق أبو الجديان "أبو زياد" -رحمه الله-

الباحث

شكر وعرفان

الحمد والشكر والمنة لله أولاً وأخيراً الذي أعانني ووفقني إلى إتمام هذه الدراسة، أحمده حمداً كثيراً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وكمال صفاته، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، وسيد الأولين والآخرين سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

أتقدم بكل عبارات الحب، والشكر والتقدير، إلى المخلصين الذين أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، فكانوا رُسلاً للعلم، وحملوا الأمانة بصدق وإخلاص، إلى من أمدني بعلمه، وقدّم لي النصيحة، وساعدني في إتمام هذه الدراسة، وأخص بالشكر والتقدير **الدكتورة/ تهاني حسين جفال،** التي شرفتني بقبولها الإشراف على رسالتي، ومنحتني من وقتها وجهدها واهتمامها وتوجيهها وإرشادها طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والتي كان لمساهمتها الفضل في إتمامها وإخراجها إلى النور.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام **الدكتور/ أحمد محمد حرز الله** (مناقشاً داخلياً)، **والدكتور/ بدر شحده حمدان** (مناقشاً خارجياً)، الذين تفضلا وتكرّما وقبلا مناقشة هذه الرسالة، وإبداء آرائهما التي تسهم في تجويد هذا العمل وتحسينه، ليظهر في أحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للصرح الأكاديمي الشامخ، وحاضنة البحث العلمي جامعة القدس العريقة، وبالذات عمادة الدراسات العليا، والأساتذة الكرام من الهيئة التدريسية الذين لم يبخلوا بعلمهم وخبراتهم، ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، ولا أنسى جميع زملائي وكل من وقف بجانبي في البحث، وعائلتي عائلة "أبو الجديان".

وختاماً ووفاءً إلى كل من لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاح هذا العمل.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ عمر سهل توفيق إبراهيم

مصطلحات الدراسة

1- اللامركزية الإدارية:

يعرفها البنك الدولي بأنها: إعادة توزيع السلطة والموارد المالية من المستويات الحكومية المركزية إلى الهيئات المحلية من أجل تقديم الخدمات العامة (The World Bank Group, 2020).

2- التنمية المحلية:

عملية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمنطقة معينة بناءً على استخدام الموارد المحلية من أجل تحسين رفاهية السكان ونوعية حياتهم (Milán-García & others, 2019).

3- الهيئات المحلية:

هي عبارة عن شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، ويتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير، ويصادق عليه مجلس الوزراء، ويُنتخب رئيسه وأعضائه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات (المادة 3 في القانون الفلسطيني).

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر اللامركزية الإدارية بأبعادها في الدراسة التي تشمل (التفويض، التمكين، الاتصال)، على التنمية المحلية في الهيئات المحلية في الهيئات الجنوبية الفلسطينية بأبعادها في الدراسة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الظاهرة ووصف طبيعتها وتوضيح العلاقة بين هذين المفهومين، واستخدمت الدراسة كلا من أداة الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات الأولية، وقد تم تطبيق أداة الاستبانة على مجتمع الدراسة، والذي تكوّن من (110) موظف يعملون في الإدارة العليا والوسطى، وقد تم استرداد (81) استبانة بنسبة استرداد (73.6%)، استخدمت لأغراض التحليل، بينما تم الاعتماد على (5) مقابلات مع أعضاء لجان الاحياء.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها وجود أثرٍ معنوي إيجابي ذي دلالة إحصائية للامركزية الإدارية على التنمية المحلية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث حصل بعد التمكين على ما نسبته (66.0%)، بينما لم تظهر نتائج الدراسة وجود أثرٍ معنويٍّ لبعدي التفويض والاتصال على التنمية المحلية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية من أجل تمكينها من القيام بدور فعال في التنمية المحلية، بالإضافة إلى التوصية بضرورة تعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية من أجل دعم جهود التنمية في المجتمع المحلي الفلسطيني.

The reality of administrative decentralization in local bodies and its impact on local development In the southern Palestinian governorates.

Prepared by: Omar Sahel Tawfiq Ibrahim

Supervisor: Dr. Tahini Hussien Jaffal

Abstract:

The study aimed to determine the effect of administrative decentralization with its dimensions in the study that includes (delegation, empowerment, communication) on local development in local bodies in the southern Palestinian bodies with their dimensions in the study.

The study used the descriptive analytical method to examine the phenomenon, describe its nature and clarify the relationship between these two concepts, The questionnaire study population consisted of (110) employees working in senior and middle management, (81) were recovered by recovery rate (73.6%), while relied upon (5) interviews with members of neighborhood committees, a number (5) were conducted.

The study reached a set of results, the most important of were: There is a positive, statistically significant, effect of administrative decentralization on local development in local bodies in the southern Palestinian governorates, Empowerment dimension obtained a percentage of (66.0%), while other results did not show a significant effect of the two dimensions of delegation and communication on local development in local bodies in the southern Palestinian governorates, The results also showed that there were no statistically significant differences in the responses regards to administrative decentralization and local development according to demographic variables.

The study recommended the necessity of strengthening administrative decentralization in local bodies in order to play an effective role in local development, in addition to recommending the need to strengthen the partnership between civil society institutions and local bodies in order to support development efforts in Palestinian community.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تتأثر الدولة في اختيارها لأسلوب نهجها في تنظيمها الإداري بحسب اختلاف ظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ودرجة وعي مواطنيها، ومستوى الديمقراطية فيها، حيث تظهر حاجة تحول الدولة نحو نظام اللامركزية الإدارية في مؤسساتها وهيئاتها المحلية من خلال عدة عوامل مؤثرة ترتبط بطبيعة النظام السياسي والإداري في الدولة ودرجة استقرارها سياسياً واقتصادياً، حيث تصبح اللامركزيَّة الإدارية ضرورة لبعض الدول من خلال تحولها نحو فكرة توزيع السلطة وأدوات الحكم بين الحكومة المركزيَّة وإدارات الهيئات المحلية، مما يعني أن التحول نحو النظام اللامركزي الإداري هو أمر مليء بالتحديات التي تتمثل في ضرورة العمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين المحليين (عمران، 2018)، حيث إنَّ التحول نحو اللامركزية الإدارية يتطلب وجود عمل جماعي يتم تنفيذه على المستوى المحلي من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تنظيم، وتحديد إطار التفاعلات بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والدولة من أجل ترسيخ الإدارة المحلية بشكل جيد يعمل على الحفاظ على حياة وحرية المواطنين، وإتاحة المجال لهم للمشاركة الديمقراطية الفعالة التي تقود إلى تحسين جودة حياة المواطنين المحليين من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة (زبيدي، 2009).

حيث تعتبر تنمية المجتمع المحلي من أهم أولويات الوصول إلى التنمية المستدامة، حيث إنها ترتبط بتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للسكان المحليين، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (Milán-García, 2019).

وفي سياق تنمية المجتمعات المحلية تعتبر اللامركزية الإدارية بمثابة وسيلة تركيز أساسية للمقاربات التنموية الدولية من خلال نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى مستويات الحكم الإقليمية والمحليات لإيصال الخدمات الرئيسة إلى مختلف مجالات الحياة المجتمعية للمواطنين المحليين، حيث تعتبر السلطات والهيئات المحلية هي الأكثر قدرة على معرفة وتقييم احتياجات المجتمع المحلي (ركاش، 2019).

وفي هذا الصدد تعتبر اللامركزية الإدارية أحد ركائز تحقيق التنمية المستدامة التي يتم من خلالها تفويض الصلاحيات للمجتمع المحلي، حيث تعد اللامركزية الإدارية أحد النظم الإدارية التي تسعى إلى تمكين وتعزيز مشاركة المواطنين المحليين في عمليات التنمية من خلال المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة المحلية، خصوصاً في ظل النمو السكاني المطرد وعجز الحكومة عن الإيفاء باحتياجات المجتمع المحلي (حسن، 2018)، وذلك من خلال تكييف المشاريع المحلية بحسب قدرات وحاجات المواطنين للانتقال من وضع الركود إلى وضع التقدم والقوة، والسير في طريق النمو، والارتقاء إلى ما هو أفضل، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية الشاملة (ركاش، 2019).

وبالنسبة للحالة الفلسطينية، فقد تشكلت وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها عقب توقيع اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام (1993)، وقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية جهازاً حكومياً ضعيفاً، وجهازاً سياسياً غير مهيأٍ إدارياً من منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تسلَم وزارة الحكم المحلي مما سبق ذكره، فغياب الهيكليات والتخطيط ألقى بظلاله على علاقة الوزارة بالهيئات المحلية، مما استوجب العمل لضرورة تطبيق اللامركزية الإدارية في الحكم المحلي (طوقان، 2001).

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على الدور المحوري للامركزية الإدارية، ومدى قدرتها وفعاليتها على تعزيز الدور التنموي المتمثلة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مناطق نفوذ الهيئات المحلية.

2.1 مشكلة الدراسة

تقوم التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية مع السلطات المحلية والحكومية والقطاع الخاص، وذلك من أجل المساهمة في تحسين جودة الحياة العامة على المستوى المحلي، وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد يعتبر تعزيز الحكم المحلي من خلال الهيئات المحلية هو أحد أهم مداخل تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية للمواطنين في عمليات التنمية، مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية المحلية على النطاق الوطني من خلال تنسيق كافة الجهود المحلية على الصعيد المؤسسي والمجتمعي والمحلي، وفي هذا السياق تبرز أهمية اصلاح وتعزيز الحكم المحلي في الهيئات المحلية الفلسطينية بسبب خصوصية الحالة الفلسطينية التي تتمثل في رضوخ فلسطين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته على الموارد والثروات، وضعف السيادة الفلسطينية، وغياب الأطر التشريعية الناظمة لتفعيل اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية، مما يؤثر على نسيج المجتمع الفلسطيني، ويهدد مكوناته الاجتماعية والاقتصادية (زبيدي، 2009).

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2018) أنه في ظل هذه التحديات الصعبة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني أنه فقط نحو (62.4%) من الأفراد في فلسطين يستخدمون مياه الشرب الآمنة، بينما أكثر من (99%) من الأفراد يستخدمون الصرف الصحي المحسّن، مما يوضح دور الهيئات المحلية في هذا المجال، ولكن على النقيض من ذلك فإنَّ عملية تحسين الصرف الصحي أدت إلى ارتفاع نسبة التلوث والأمراض بحسب دراسة أجرتها مجلة العربي الجديد عام (2019)، والتي كشفت عن زيادة نسبة التلوث على خلفية سكب مياه الصرف الصحي في البحر، مما يستلزم العمل على إيجاد حلول سريعة لوقف تلوث البحر حفاظاً على صحة وسلامة السكان (العربي الجديد، 2019)، كما أوضحت ورقة حقائق أصدرها مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) تراجع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي من (17.6%) ما قبل حصار قطاع غزة إلى (2.1%) عام (2015)، ومازال مستوى الإنتاج المحلي في قطاع غزة في غير حالته التي كان عليها قبل حرب عام (2014) بسبب زيادة المخاطر التي تؤدي إلى تدهور المستقبل الاقتصادي بصورة خطيرة.

كما اتضح للباحث من خلال المقابلات مع رؤساء الهيئات المحلية وجود غياب واضح لدور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة المجتمعية بشكل فعلي في عمليات التنمية المحلية، بالإضافة إلى تهميش دور المرأة والشباب بسبب تراكم المشاكل المجتمعية التي انعكست على الواقع الاجتماعي للشعب

الفلسطيني بعد الانقسام الفلسطيني، مما يتطلب العمل على إعادة إصلاح وتطوير الهيئات المحلية من أجل تحسين جودة خدماتها التنموية المقدمة إلى المجتمع الفلسطيني، وبالتالي تحسين جودة الحياة العامة، ودعم صمود المجتمع الفلسطيني.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدارسة في التساؤل الرئيس التالي:

- ما واقع اللامركزية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

3.1 أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة بالهدف الرئيس لها وهو: التعرف إلى واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية الفلسطينية وأثرها في تحقيق التنمية المحلية.

كما وتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كالتالي:

1. التعرف إلى واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية.
2. التعرف على دور الهيئات المحلية في تعزيز التنمية المحلية في المحافظات الجنوبية.
3. التعرف إلى مستوى التنمية المحلية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية.
4. التعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وتعزيز التنمية المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
5. الكشف عن الفروق في استجابات أفراد مجتمع الدراسة تجاه اللامركزية الإدارية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، موقع الهيئة المحلية، تصنيف الهيئة المحلية).
6. الكشف عن الفروق في استجابات أفراد مجتمع الدراسة تجاه التنمية المحلية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، موقع الهيئة المحلية، تصنيف الهيئة المحلية).

4.1 أسئلة الدراسة

استناداً لما سبق، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والذي ينص على:

ما واقع تطبيق اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها في تعزيز التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

1. ما واقع تطبيق اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
2. ما دور الهيئات المحلية في تعزيز التنمية المحلية في المحافظات الجنوبية؟
3. ما مستوي التنمية المحلية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وتعزيز التنمية المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
5. هل توجد فروق في استجابات المبحوثين حول اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية تبعا للمتغيرات الديمغرافية؟

5.1 فرضيات الدراسة

تحاول الدراسة اختبار مدى صحة الفروض التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تنص الفرضية الفرعية الأولى على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتفويض على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تنص الفرضية الفرعية الثانية على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تنص الفرضية الفرعية الثالثة على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصال على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

الفرضية الرئيسة الثانية:

تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد الاقتصادي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

الفرضية الرئيسة الثالثة: تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد البيئي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

الفرضية الرئيسة الرابعة: تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد الاجتماعي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

الفرضية الرئيسة الخامسة: تنص الفرضية الرئيسة الخامسة على "وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

الفرضية الرئيسة السادسة: تنص الفرضية الرئيسة السادسة على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الإدارية تعزى للبيانات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف للهيئة المحلية).

الفرضية الرئيسة السابعة: تنص الفرضية الرئيسة السابعة على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية تعزى للبيانات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف للهيئة المحلية).

6.1 أهمية الدراسة

1. **الأهمية العلمية:** تبرز أهمية الدراسة كون موضوع الدراسة سيلقي الضوء على قضية تتسم بالحداثة والأهمية، حيث تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات الميدانية (في حدود علم الباحث)، ومن المحاولات البحثية القليلة التي تحاول الكشف عن واقع اللامركزية وأثرها على التنمية المحلية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية. كما أن هذه الدراسة ستساهم في إضافة مادة علمية

جديدة للمكتبة الفلسطينية والعربية والباحثين المهتمين في هذا المجال وفي إثراء معلومات الباحثين في هذا المجال.

2. **الأهمية التطبيقية:** يمكن من خلالها تزويد المسؤولين في الهيئات المحلية الفلسطينية بالمعلومات اللازمة حول مدى تطبيق اللامركزية والتي قد يكون من شأنه أن يؤدي لتحسين مستوى تقديم الخدمات في الهيئات المحلية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للهيئات المحلية التعرف على جوانب القصور في مستوى تقديم الخدمات ومعرفة احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي وتلبيتها بالشكل السليم وفقا لطبيعة هذا المجتمع وامكانياته.

7.1 حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى:

1. **الحد البشري:** اقتصرت الدراسة على رؤساء الهيئات المحلية وأعضائها المصنفة حسب وزارة الحكم المحلي الفلسطينية.
2. **الحد الجغرافي:** تتمثل الحدود المكانية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية (محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة الوسطى، محافظة خانيونس، محافظة رفح).
3. **الحد الزماني:** اقتصرت حدود الدراسة الزمنية على العام 2020م فقط.
4. **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة على معرفة واقع اللامركزية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية.

8.1 تصميم الإطار النموذجي الدراسة

قام الباحث بتصميم متغيرات الدراسة من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة حيث اعتمد الباحث في تصميم أبعاد المحور الأول المتمثل في (الاتصال، التفويض، التمكين) على دراسة (عياش، 2017)، ودراسة (عبد العزيز، 2018)، ودراسة (Isufag, 2014).

وفيما يتعلق بالدراسات التي تم الاعتماد عليها في تصميم المحور الثاني المتمثل في (التنمية المحلية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) على دراسة (Zenelaj، 2012)، ودراسة (The Federation of Canadian Municipalities، 2014)، ودراسة (Bello Dollo, 2014)، وبعد الاستناد إلى الدراسات السابقة قام الباحث بعمل زيارة استطلاعية للهيئات المحلية، ومناقشة أبعاد

المتغير المستقل والتابع مع المجالس البلدية، وتم الاتفاق على هذه الأبعاد والمتغيرات بما يتناسب مع الهيئات المحلية.

9.1 نموذج الدراسة

أعد الباحث نموذج الدراسة بالاستناد إلى الدراسات السابقة.

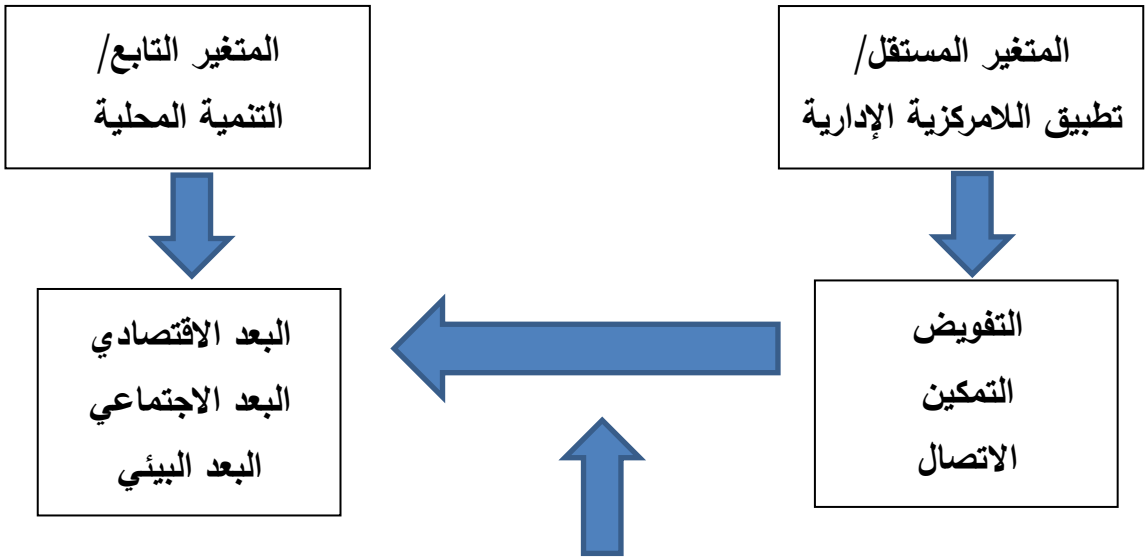

شكل (1.1): نموذج الدراسة

تم اعتماد متغيرات الدراسة بناءً على الدراسات السابقة والأطر النظرية

10.1 هيكلية الدراسة

تكونت هيكلية الدراسة من أربعة فصول قسمت على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** ويشمل خلفية الدراسة وهيكليتها.
- **الفصل الثاني:** ويشمل الإطار النظري والدراسات السابقة، وينقسم بدوره إلى أربعة مباحث هي: **(المبحث الأول:** تناول اللامركزية الادارية: مفهومها، ومميزاتها، وأهميتها، وسماتها، وشرط تحققها، ومقاييسها، وأبعادها، **المبحث الثاني:** التنمية المحلية: حيث تناول هذا المبحث مفهوم التنمية المحلية، وأهميتها، ومميزاتها، وأهدافها، ومقوماتها، ومعيقاتها، وأبعادها، **المبحث الثالث:** نبذة عن الهيئات المحلية، **المبحث الرابع:** استعراض الدراسات السابقة والتعقيب عليها**)**.
- **الفصل الثالث:** احتوى على منهجية الدارسة وإجراءاتها.
- **الفصل الرابع:** سلّط الضوء على النتائج ومناقشتها والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 اللامركزية الإدارية

مقدمة

في السنوات الأخيرة ركز الكثير من علماء السياسة والاقتصاد على أهمية اللامركزية الإدارية كنظام إداري ذي كفاءة وفاعلية كبيرة، حيث تعتبر اللامركزية الإدارية حل للكثير من المشاكل والتحديات التي تواجه النظام الإداري في مؤسسات الدولة، فاللامركزية الإدارية تدعم توجهات الحكم الرشيد (O'Dwyer & Ziblatt, 2006)، بالإضافة إلى أنها تعتبر أحد أهم النظم الإدارية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة الفعالة في منظمات المجتمع المحلي من أجل إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون فيها، ولهذا السبب ازدادت في السنوات الأخيرة توجهات الدول حول موضوع اللامركزية الإدارية من أجل تقليص دور الدولة، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين، ومنحهم دوراً أكبر في عملية التنمية المحلية (حسن، 2018).

يمكن نظام اللامركزية الإدارية المواطنين من المشاركة الحقيقية في إدارة الشئون العامة في المجتمعات التي يعيشون فيها من خلال تطبيقها كنظام إداري في الهيئات المحلية في ظل عجز الحكومة المركزية عن تلبية كافة احتياجات المجتمع، بالإضافة إلى أن اللامركزية الإدارية تعتبر

الأسلوب الأكثر قدرة على إتاحة الفرصة للمجتمعات المحلية من أجل العمل على رفع كفاءتها ودعم الاتصال الرأسي بين المجتمع المحلي والدولة (عبد العزيز، 2018).

وفي هذا الصدد أصبحت اللامركزية الإدارية ضرورة سياسية وتنموية تتبعها الحكومات من أجل تعزيز استغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل، بالإضافة إلى دعم ممارسة الديمقراطية من خلال توسيع المشاركة المحلية للمواطنين، وذلك من أجل رفع كفاءة عمل المؤسسات الحكومية، مما يعمل على زيادة التقارب بين المواطنين والحكومة، وبالتالي تحسين العلاقة بينهما، وزيادة التفاعل من أجل الوصول إلى مرحلة الرضا الشعبي عن الحكومة، بمعنى أن تطبيق اللامركزية لا يقلص صلاحيات الحكومة، بل يعزز تواجدها وتنسيقها المتبادل مع الشعب، مما يدعم قوة الدولة، ويحافظ على مواردها الاقتصادية من خلال نظام إداري تشاركي فعال (البيومي، 2012).

وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث مفهوم اللامركزية الإدارية، وأهمية تطبيق اللامركزية الإدارية، وخصائصها، وسماتها الأساسية، بالإضافة إلى أنواعها، وأشكالها، وأبعادها بحسب دراسة الباحث ومقاييس مؤشرات نجاح تطبيقها في الدول.

1.1.2 ماهية اللامركزية الإدارية

يعتبر مفهوم اللامركزية الإدارية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي يقوم من خلالها الجهاز الإداري المركزي بممارسة نشاطات مختلفة لمساندة الإدارة المركزية، بمعنى تفويض السلطات في عدة مستويات تنظيمية، وبالتالي منح المرؤوسين حرية أكبر في اتخاذ القرار الأنسب بحسب المستجدات المحلية دون التدخل في كيفية وتفاصيل إتمام العمل مع احتفاظ الإدارة المركزية بحق المساءلة عن النتائج (عياش، 2017).

وحيث إنَّ مفهوم اللامركزية الإدارية يهتم بإعادة توزيع السلطة الإدارية والمالية من أجل تقديم الخدمات العامة للمجتمعات المحلية بحيث تتضمن نقل مسؤوليات التخطيط والتمويل والإدارة من الحكومة المركزية للهيئات المحلية شبه المستقلة أو البلديات، مما يجعلها ذات مضامين كثيرة بحسب المجال والبيئة والاتجاهات التي تستخدم فيها، إذ إنَّ اللامركزية الإدارية تعني بنقل جزء كبير من المسؤوليات والمهام والوظائف إلى الكيانات التابعة مما يساهم في تخصيص العمل الإداري بشكل أفضل (نعيرات، 2006).

ففي حين أن مفهوم المركزية الإدارية يدل على وجود سلطة واحدة رئيسة في المنظمة تتولى جميع الوظائف سواء بنفسها أو بواسطة موظفين تابعين لهذه السلطة (فرح، 2015)، إلا أن مفهوم اللامركزية الإدارية على النقيض من ذلك يدل على توزيع المسؤوليات لعدة جهات تابعة للسلطة العليا، مع منح هذه الجهات مسؤولية مباشرة عن العمل المنوط القيام به من حيث أسلوب العمل وتنفيذه ومتابعة أنشطته، مما يمنح هذا العمل مرونة كبيرة خصوصاً في المنظمات التي تنتشر في أماكن جغرافية مختلفة (ناصر، 2005).

بمعنى أن اللامركزية الإدارية هي أسلوب مستحدث في النظام الإداري، ويتم تطبيقها بحسب الحاجة إليها، وتوفر الظروف المناسبة، إذ إنَّ الاختيار بين المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية يتعلق بشكل كبير ببعض الظروف والقيود، فالفرق بين النظامين الإداريين هو أن المركزية تعني الاحتفاظ بالسلطة في أعلى المستويات الإدارية في المنظمة، بينما اللامركزية الإدارية تعني نقل بعض المسؤوليات وتفويض سلطة اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا (العطار، 2018).

ويعرفها (Mollah, 2007) على أنها نقل السلطة من الحكومة المركزية إلى الوحدات الحكومية المحلية من أجل خلق مستوى مشاركة أوسع للمواطنين في كافة مساحات صنع القرار.

ويعرفها البنك الدولي بأنها إعادة توزيع السلطة والموارد المالية ومن المستويات الحكومية المركزية إلى الهيئات المحلية من أجل تقديم الخدمات العامة (The World Bank Group, 2020).

ويعرفها (Zare et al.,2015) بأنها عبارة عن الوصول إلى مسؤوليات جديدة وأوسع لتوفير السلع والخدمات العامة للناس من خلال تحسين البرمجة والميزانية، وأساليب الإدارة، وأساليب العمل، وقبول الأدوات الجديدة، بالإضافة إلى تحسين الموارد البشرية لتكوين مصادر تشغيلية.

ويعرفها أيضاً (نعيرات، 2006) على أنها إعادة توزيع السلطة والمسؤولية الخاصة بالموارد المالية، والتخطيط، والإدارة بين مستويات الحكم الدنيا في فروع الهيئات، والوحدات التابعة شبه المستقلة من أجل تقديم الخدمات للمواطنين بشكل جيد.

ويعرفها الباحث بأنها: نقل المسؤولية من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية شبه المستقلة بكافة اشكالها من حيث التخطيط والإدارة والموارد المالية بحيث يتم اختيارها ومنحها صلاحيات أكبر بما يتلاءم مع متطلبات وخصائص حاجات المجتمع المحلي من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين المحليين للمشاركة الفعالة بما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطن ويدعم التنمية المحلية في المجتمعات.

2.1.2 أهمية تطبيق اللامركزية الإدارية

تكمن أهمية تطبيق اللامركزية الإدارية في أنها تساهم في حصول المواطنين على حقوقهم الأساسية من خلال مشاركتهم الفعالة في عملية التنمية المحلية في المجتمعات، والحد من الفقر، بالإضافة إلى توفير فرص العمل، حيث إن مشاركة المواطنين الفعالة من خلال تطبيق اللامركزية من شأنها أن تساهم في الحصول على ثمار عملية التنمية، وجعلها أكثر عدالة واستدامة، بالإضافة إلى تسريع عجلة التنمية المستدامة (حسن، 2018).

كما يساهم تطبيق اللامركزية الإدارية أيضاً في تخفيف ضغط العمل عن الإدارات العليا من خلال توزيع المهام على مناطق جغرافية محلية مما يقلل نسبة تعرض المنظمة للمخاطر.

بالإضافة إلى تقوية الروابط والعلاقات بين المواطنين والمجتمع من خلال مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرار ما ينمي إحساس المسؤولية لديهم. (مصبح،2015)

لا سيما إلى أن تطبيق اللامركزية الإدارية يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال الهيئات المحلية وتنفيذ الخدمات المقدمة بشكل إيجابي ومنصف وعادل، حيث إن تطوير وتحسين الخدمات المقدمة يؤثر أيضاً على الدول بشكل مباشر، مما يدفع صانعي القرار إلى التحرك بالاتجاه الصحيح نحو التخلص من سلبيات الحكم وتحقيق الديمقراطية من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية (O'Dwyer & Ziblatt, 2006).

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن أهمية نظام اللامركزية الإدارية تكمن في أنها أحد الوسائل التي من خلالها يتم تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف المختلفة للدولة وللمجتمعات المحلية، وهذا بالضبط ما يفسر انتشارها الكبير في السنوات الأخيرة، حيث يعمل تطبيق اللامركزية الإدارية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تركز على المواطنين ومشاركتهم الفعالة في المجتمعات المحلية، بما يشمل تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على المستوى الوطني من خلال آليات عمل تنموية أكثر استدامة تتمحور حول الانسان، بحيث تسمح للمجتمعات من خلال تطبيق أشكال وإجراءات اللامركزية بتحقيق أهداف الحد من الفقر، وتوفير سبل العيش الكريمة والمستدامة، والتجديد البيئي والإنصاف بين الجنسين على المستوى الوطني والمحلي في الدولة.

3.1.2 السمات والخصائص الأساسية للامركزية الإدارية

تتميز اللامركزية الإدارية بتوزيع ونقل السلطات من الحكومة المركزية إلى السلطات الإقليمية المحلية بما يرتكز على الخصائص والسمات التالية بحسب (Mollah, 2007):

1. تستند اللامركزية الإدارية على اتخاذ أكبر عدد من القرارات في الميدان بحسب الحاجة والمستجدات، لذلك فهي تطلب مهارة وكفاءة لحل المشاكل واتخاذ القرارات في الميدان.
2. تستند اللامركزية إلى تطوير النظام الإداري قدر الإمكان بالشكل الذي يضمن المشاركة الفعالة للشعب، بما يدعم الاستفادة من خدمات الدولة والهيئات المحلية بشكل منصف وعادل.
3. تقوم اللامركزية الإدارية على فكرة تنسيق العمل في الميدان نفسه.
4. يتم اتخاذ عدد أكبر من القرارات على المستويات الإدارية الدنيا في نظام اللامركزية الإدارية.
5. تتأثر الوظائف التنظيمية المختلفة بشكل أكبر بالقرارات المتخذة على المستويات الدنيا في نظام اللامركزية الإدارية.

ومما سبق يرى الباحث أن خصائص وسمات اللامركزية الإدارية تقوم على أساس تقليص العقبات والسلبيات التي تواجه عمل المركزية الإدارية من خلال تخفيف عبء القيام بالأعمال الادارية عن الإدارة المركزية ونقلها إلى المستويات الإدارية الإقليمية، مما يقلل المخاطر ويوفر المزيد من المرونة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

4.1.2 الأدوات التي يتم من خلالها تحقيق اللامركزية الإدارية

يوجد بعض الأدوات التي يجب توافرها بشكل أساسي من أجل تحقيق اللامركزية الإدارية وتتمثل هذه الأدوات في التالي:

1. إعادة توزيع الصلاحيات:

ويتم إعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات من خلال منح المستويات الإدارية الدنيا صلاحيات أكبر على حساب المستويات الإدارية العليا، وذلك من خلال إعادة وصف الصلاحيات الإدارية التنظيمية في الهيات المحلية الفرعية (راضي، 2010).

2. تمكين العاملين في المنظمات:

بمعنى توفير التدريب اللازم لتنمية قدرات ومهارات العاملين من أجل تهيئتهم لتولي القيام بمسؤوليات أكبر وتعزيز قدراتهم على مشاركة المرؤوسين في اتخاذ القرارات، بما يساهم في تحسين الأداء الكلي للمنظمة (الرقب، 2010).

3. استخدام اللجان وفرق العمل:

ويتم ذلك من خلال منح اللجان سلطات استشارية تقوم من خلال بتقديم المعلومات والتوصيات إلى جهات أعلى من أجل اتخاذ القرار، بينما تستخدم فرق العمل من أجل تنفيذ هذه التوصيات بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع (راضي، 2010).

4. الاجتماعات:

تستخدم الاجتماعات كأسلوب ديمقراطي تشاركي في نظام الإدارة اللامركزية، وذلك من أجل مناقشة سير العمل واتخاذ القرارات اللازمة، مما يشعر المستويات الإدارية الدنيا بأهميتها وأهمية الصلاحيات الممنوحة لها في اتخاذ القرار، ويساهم بالتالي في تحسين جودة العمل (ماهر، 2007).

5.1.2 أبعاد اللامركزية الإدارية

من خلال مراجعة الباحث للأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع اللامركزية الإدارية، حيث أجمعت الدراسات السابقة على أن أبعاد اللامركزية الإدارية تتمثل بشكل رئيس في (التفويض، التمكين، الاتصال)، وسوف يستعرض الباحث هذه الأبعاد كالتالي:

1. التفويض (Delegation):

يعتبر التفويض أحد أبعاد اللامركزية الإدارية ويقوم على أساس تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى وحدات شبه مستقلة في الحكومة المحلية ممثلة بالهيئات المحلية، وبشكل عام فإن التفويض يكون عادة بنقل مسؤولية الخدمات إلى الهيئات التي تقوم بانتخاب رؤسائها ورؤساء المجالس الخاصة بها من المجتمع المحلي، والتي يكون لديها سلطة مستقلة لجمع الإيرادات الخاصة بها وللقيام بعمليات الاستثمار ضمن حدودها الجغرافية المعترف بها قانونياً، والتي تمارس عليها سلطاتها الوظيفية (The World Bank Group, 2020).

وذلك يعني منح الهيئات المحلية استقلالية في صنع القرار وإدارة الوظائف العامة بشكل لا يخضع بالكامل لمراقبة الحكومة المركزية، ولكنه يخضع لمساءلتها إذ تستطيع الحكومة في هذا الصدد

تفويض مسؤوليات خاصة بالمشاريع العامة ووحدات الخدمات العامة، بالإضافة إلى وحدات الإسكان والنقل وغيرها، مما يدعم عملية التنمية المحلية الإقليمية في المجتمعات من خلال سرعة وحرية اتخاذ القرار بحسب احتياجات وطبيعة المجتمع (نعيرات، 2006)، حيث إنَّ منح مسؤولية صنع القرار للوحدات والهيئات الفرعية يعطيها بعد أكثر استقلالاً للامركزية الإدارية، حيث يستوجب تفويض صلاحيات صنع القرار ترك مساحة محددة تسمح للهيئات المحلية بنوع من الاستقلالية عن الحكومة المركزية دون أن يؤثر ذلك على التزام الهيئات المحلية الفرعية بنصوص القانون وأولويات السياسة الوطنية العامة للدولة (الشاهد، 2013).

2. التمكين (Empowerment):

التمكين الإداري هو أحد أبعاد اللامركزية الإدارية، والتي يتم من خلالها منح الموظفين العاملين في المستويات الإدارية الدنيا صلاحيات وحرية أكبر في مجال العمل المحدد، بالإضافة إلى منحهم مساحة من حرية المشاركة، وإبداء الرأي في أمور تتعلق بسير العمل(Harvey & Brown, 2001)، فتمكين العاملين والوحدات التنظيمية الفرعية بما فيها الهيئات المحلية يقوم على أساس منح السلطة، والنفوذ، والقوة، وتحمل المسؤولية بشأن اتخاذ القرارات على المستوي المحلي الإقليمي، أو على مستوى المشاركة مع الإدارة، وبذلك فإن مفهوم التمكين الإداري يعتبر أكثر قدرة على جعل العمل أكثر كفاءة، مما يعمل على تعزيز المشاركة الفعالة في المنظمات والهيئات التي تحتاج إلى قدرات عالية في مجال المهارات الإدارية (عفانة، 2013).

3. الاتصال (Communication):

الاتصال هو أحد أبعاد اللامركزية الإدارية الذي يقوم على أساس إيصال المعلومات والقرارات بين العاملين في المنظمة بهدف التفاعل الخلاق، وخلق الروابط، وتفعيل التأثير المتبادل بما يحقق مصلحة العمل (المطرفي، 2012)، كما يعتبر الاتصال معياراً لنجاح العمل، حيث أنه يعمل على التنسيق بين متطلبات العمل وعناصره، كما أنه يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة للمنظمة بشكل جيد يدعم توجهات هذه المنظمة في المجال الذي تعمل فيه، بالإضافة إلى خلق روح التعاون وتعزيز المشاركة بين العاملين أنفسهم وبين المنظمة والمجتمع المحلي (قويدر، 2017).

حيث إنَّ الاتصال هو عبارة عن عملية مستمرة ومكثفة في جميع الاتجاهات تتم بشكل دائم في منظمات وهيئات الأعمال دون وجود أي حواجز، مما يضمن مصلحة العمل، ويحقق رضا المستفيدين عن الخدمات العامة المقدمة (راضي، 2010).

ويرى الباحث أن اللامركزية الإدارية من خلال أبعادها الثلاثة: (التفويض، والتمكين، والاتصال)، فإنها تسعى إلى إعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية من أجل العمل على توفير الخدمات العامة للمجتمعات المحلية من خلال مسؤوليتها المباشرة عن تخطيط وتمويل وإدارة بعض الوظائف العامة من الحكومة المركزية ووكالاتها إلى الوحدات الميدانية للهيئات المحلية شبه المستقلة عن الحكومة المركزية على مستوى المنطقة الإقليمية، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة التي تدعم عملية التنمية المحلية في المجتمعات.

6.1.2 الشروط الواجب توافرها لتطبيق اللامركزية الإدارية

يوجد شرطان أساسيان وضروريان لتطبيق اللامركزية الإدارية، وهما:

1. أن تكون الهيئة المحلية منتخبة بشكل مباشر من الشعب بمعنى تأليف مجالس الهيئات المحلية يجب أن يكون بالانتخابات المباشرة، فالتعيين المباشر من قبل الحكومة يفقد اللامركزية الإدارية ميزتها الأساسية.
2. أن اللامركزية الإدارية تتمتع بشخصية معنوية بمعنى وجود شخصية قانونية مستقلة لهذ الجسم الإداري يتمتع بموازنة خاصة وذمة مالية خاصة، وبحق تحمل المسؤوليات الناجمة عن الأعمال التي يقوم بها هذا الجسم الإداري (نعيرات، 2006).

7.1.2 مقاييس نجاح اللامركزية الإدارية

يتم قياس مدى نجاح اللامركزية الإدارية من خلال أربعة مؤشرات رئيسة تتمثل في التالي:

1. **اللامركزية المالية (Fiscal Decentralization):**

وهي عبارة عن درجة الاستقلال المالي للهيئات المحلية الفرعية من حيث تقييم (حصة الانفاق المحلي، وحصة الضرائب المحلية، والحصة المحلية من إجمالي الوظائف)، ويختلف بالتالي مقياس اللامركزية الإدارية من هيئة محلية لأخرى بحسب اختلاف طبيعة العمل وطبيعة المجتمعات (Nelson, 2013).

2. **اللامركزية السياسية (Federalist System of Government):**

في الدول التي تتبع النظام الفيدرالي تنقسم السلطة السياسية في ما بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية حيث يحدد دستور الدولة واجبات وحقوق وامتيازات كل مستوى من مستويات الحكومة وبذلك يستخدم مؤشر اللامركزية السياسية هذا في تحليل نزاهة أو فساد القطاع العام (Goel, 2017)

3. **مؤشر اللامركزية الكلي (Aggregate Decentralization Index):**

يعتبر مقياس مؤشر اللامركزية الكلي مقياس شامل، إذ إنه يبدأ بقياس اللامركزية المالية، ثم يقوم المؤشر بتعديلها لعدد من العوامل الأساسية التي تشمل تقييم السلطة الفعلية واستقلالية صنع القرار من قبل السلطات المحلية، وتتضمن هذه العوامل:

(1) تأمين وجود الحكومات المحلية.

(2) الإنفاق المحلي، الضرائب، والاستقلالية الذاتية للاقتراض.

(3) مستوى الحكم المحلي.

(4) مستوى استقلالية الحكومة المحلية فيما يتعلق بالتوظيف، والإقالة، وسياسات الموارد البشرية.

وبذلك فإن وجود قيم أعلى لهذه العوامل يؤدي إلى خلق قطاع محلي أكبر، وسلطة محلية ذات استقلالية أكبر في صنع القرار. (Ivanyna & Shah, 2014)

4. مؤشر اللامركزية الإدارية (Administrative Decentralization Index):

يعتمد قياس مؤشر اللامركزية الإدارية على مراقبة الحكومة المحلية فيما يتعلق بالتوظيف والفصل وسياسات الموارد البشرية التي تتعلق بالموظفين المحليين ويتم قياس هذا المؤشر بناء على حصة الحكومة المحلية من إجمالي التوظيف في القطاع العام بالإضافة إلى مستوى حرية إنفاذ العقود على المستوى المحلي (Goel, 2017).

ويرى الباحث أن تطبيق اللامركزية في الهيئات المحلية في فلسطين يحتاج إلى ترتيبات فعالة من قبل الحكومة لضمان الرقابة والمساءلة على عمل هذه الهيئات من أجل اتباع معايير الحكومة التي تضمن العمل بشكل منصف، عادل، وفعال، بما يعود بالنفع على المجتمع المحلي.

وحيث إن اللامركزية الإدارية بمثابة وسيلة لتحسين الوصول إلى الخدمات وتكييف الإجراءات الحكومية مع الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة فرص التفاعل بين الدولة والمجتمع، فإن اللامركزية الإدارية لا تكون فعالة في الهيئات المحلية إلا عندما تتاح لها الموارد البشرية والمالية اللازمة للقيام بالخدمات التي تطلب منها.

كما أن تطبيق اللامركزية في الحالة الفلسطينية يدعم توجهات الديمقراطية والمشاركة الفعالة بين الشعب والحكومة، مما يزيد ثقة الشعب في الحكومة الفلسطينية، ويدعم أواصر الارتباط بين مختلف طوائف الشعب الفلسطينية بأحزابه وحكومته، فيؤدي إلى دعم عجلة التنمية المحلية والمستدامة، إذ إن مساهمة الشعب في عمليات التنمية يجعلها أكثر ارتباطاً بالواقع من خلال ارتباط نهجها بالحاجات المجتمعية المحلية.

2.2 التنمية المحلية

مقدمة

في السنوات الأخيرة تم دمج التنمية المحلية في الاستدامة، حيث إن التنمية المحلية حين صياغتها في السبعينات كانت تهدف إلى تطوير قصير المدى من خلال تحسين مستوى معيشة السكان الحاليين لمنطقة معينة، مما يعني إمكانية هدر ثروات الأجيال القادمة، لذلك لا يمكن اعتبارها تنمية إلا من خلال الحفاظ على بقائها على مرور الزمن، ولذلك أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 2016م استراتيجية أهداف التنمية المستدامة كمتابعة للأهداف الإنمائية للألفية، بحيث يجب أن تتضمن التنمية المحلية كمتغير عند تحليل حالة المناطق وإعداد المبادرات (Milán-García et al., 2019).

وكان ذلك كنتيجة لاكتساب موضوع التنمية المحلية صدى كبير في كافة المجتمعات حول العالم في عصرنا الحالي، حيث اعتبرت الكثير من الدول أن تبني التنمية المحلية بمثابة نقلة نوعية على صعيد استراتيجيات التطورات التنموية في الدول التي تستند على قاعدة أساسية تشمل المشاركة التفاعلية للمواطنين من خلال تظافر الجهود المحلية للحكومة والمواطنين من أجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات على كافة المستويات (يوسف، 2018).

وتتميز التنمية المحلية بكونها ذات طابع مزدوج، إذ إنها تجمع بين النهج الاجتماعي المحلي الذي يتألف من التحولات المرغوبة، والإيجابية، والكمية، والنوعية، والهيكلية للتكوين الاجتماعي الإقليمي المحلي، أي ما يسمى بالنظام المحلي، بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والمكانية والثقافية المميزة التي تعبر عن الاحتياجات الخاصة، والقيم، والعادات المتوارثة عبر الأجيال (Sztando, 2013)، وبذلك فإن التنمية المحلية تهدف بشكل رئيس إلى تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي من خلال تلبية احتياجاته، إلى جانب توليد قيم مفيدة لبيئة النظام المحلي من خلال الاعتماد القوي والتوافقي على العوامل الداخلية والاستدامة الذاتية، وتحسين الأداء المحلي على المدى الطويل، واستخدام الخطط الاستراتيجية المحلية الملائمة لطبيعة المجتمع وبيئته، مما يعزز التوافق مع فكرة النظام المتكامل (Sztando, 2017).

حيث إن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية تعبئة الجهات الفاعلة في المنطقة المحلية، والتي تنطوي على الابتكارات، وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنسيق التغييرات، والتركيز على

زيادة الفرص المتاحة للسكان والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية، وضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص (Marques, 2009).

وفي هذا الصدد فإن خلق اقتصاد محلي منتج يقوم على أساس الانطلاق من طاقات المجتمع المحلي نفسه حيث يشارك المجتمع ممثلا بأفراده في استغلال الثروات والموارد الوطنية من أجل الارتقاء بالاقتصاد القومي وتحقيق موارد مالية ذاتية تعود على المجتمع في اطار سياق تنموي محلي سليم (يوسف، 2018)

1.2.2 ماهية التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية كحل بديل لسلبيات سياسات التنمية المركزية حيث انطلق هذا المفهوم في الأساس من فكرة مشاركة الطاقات المحلية للمجتمع من أجل تحقيق التنمية المحلية الشاملة كأساس للوصول إلى التنمية المستدامة على المستوى الوطني في الدولة فالتنمية المحلية تقوم على أساس المشاركة الفعالة للدولة والأفراد والمجتمع من خلال تداخل وتفاعل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوصول إلى الهدف الأسمى وهو التنمية المستدامة (يوسف،2018)

حيث إن التنمية المحلية تعتمد على الموارد المحلية من أجل تحسين رفاهية السكان من خلال عملية منظمة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمنطقة معينة والاستفادة من الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة بحيث يرتبط ماضيها ومستقبلها ارتباطًا جوهريًا ويكون ذلك من خلال تحليل السياق التاريخي والاجتماعي الثقافي للمنطقة، وتحديد العلاقات المتبادلة بين المعرفة العامة والقطاع الخاص والمواطنين وبهذه الطريقة، يتم إجراء البحث في المشاريع والأنشطة، مما يشجع المجتمع المحلي على أن يكون أكثر استدامة ومرونة في سياق عالمي للتغيير المستمر (Milán-García et al., 2019).

وبذلك فان مفهوم التنمية المحلية يركز بشكل أساسي على تلك الفئة الإقليمية التي تستفيد من عملية التنمية وعلى آثار التغييرات التي تحدث نتيجة للتنمية على المستوى المحلي، ويكون ذلك بشكل تكاملي فعال من خلال مشاركة المؤسسات والمنظمات وأفراد السلطات المحلية في هذه العملية من أجل استخدام الموارد والفرص المحلية والقيام بالأنشطة في مختلف المجالات لصالح الأشخاص الذين يشكلون المجتمع المحلي (Sekula, 2014)

ومما سبق يتضح أن التنمية المحلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم متعدد الأبعاد للتغيير يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فقد يُنظر إليها على أنها طريقة تساعد على تحسين جودة الحياة للمجتمع من خلال تمكين المواطنين العاديين، وتطوير الأصول المحلية، أو الحفاظ عليها، والتغلب على إخفاقات السوق، وتعزيز التماسك، وتحديد وتنفيذ مشاريع التنمية الشعبية (Kisman & Tasar, 2014).

عرفها (Milán-García et al., 2019) فإنه يعرفها على أنها عملية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمنطقة معينة بناءً على استخدام الموارد المحلية من أجل تحسين رفاهية السكان ونوعية حياتهم.

بينما يعرفها (Sztando, 2017) بأنها تحسين جودة حياة المجتمع المحلي من خلال تلبية احتياجاته من خلال تحولات التكوين الاجتماعي الإقليمي المحلي (ما يسمى النظام المحلي)، بخصائصه الاقتصادية، والمكانية، والثقافية المميزة، والاجتماعية التي تعبر عن احتياجاته الخاصة، والتسلسل الهرمي لقيمه.

بينما يعرفها (العصار، 2015) على أنها عملية مخططة بشكل منهجي علمي بهدف تحسين جودة حياة المواطنين في المجتمع المحلي من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والحضرية، والسياسية من خلال المشاركة الفعالة بين المواطنين والدولة.

وتعرفها (Sekula, 2014) بأنها التغيرات التي تحدث ضمن الترتيب المحلي وتلبي احتياجات المجتمع المحلي.

وبحسب (الميثاق الافريقي للتنمية، 2014) تعرّف التنمية المحلية على أنها تعبئة الموارد البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والطبيعية من أجل تحسين سبل العيش في المجتمعات المحلية.

ويرى الباحث في ضوء التعريفات السابقة أن التنمية المحلية عبارة عن عملية متعددة الأبعاد، تستند بشكل أساسي على المشاركة المحلية للمواطنين من خلال إجراء بعض التغيرات في الأطر الاجتماعية، والسلوكية، والثقافية، والسياسية، والإدارية، ومن خلال تكامل هذه الأطر تنطلق جهود المواطنين المحليين بشكل متناسق من أجل إحداث التغير الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي المرغوب فيه، والذي يرتكز على تنمية وتطوير واستغلال الموارد البشرية، بالإضافة إلى الموارد المادية المتاحة من أجل الوصول إلى التنمية المحلية الشاملة.

وعليه فإن الباحث يعرف التنمية المحلية بأنها:

هي عبارة عن التطبيق الأمثل للامركزية الإدارية في المجتمعات المحلية، والتي تعتمد على المشاركة الفعالة للمواطنين في تنمية وتطوير المشاريع بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وتنظيمها، وذلك من خلال خطة استراتيجية مرنة تتلاءم وطبيعة المجتمع المحلي، مع ضمان الحماية والأمان التشريعي للمواطنين.

2.2.2 أهمية التنمية المحلية

تكمن أهمية التنمية المحلية في أنها إحدى المداخل الرئيسة للتنمية المستدامة في الدولة، وحيث إن التنمية المستدامة ذات مفهوم واسع وتستلزم مجموعة واسعة من المهام والأنشطة التي يتعين القيام بها لهذا الغرض مثل تراكم الثروة عن طريق زيادة الإيرادات الوطنية، وتركيب البنية التحتية داخل الدولة مما يزيد من تعقيد وصعوبة عملية التنمية المستدامة، لذلك فإن تحقيق التنمية الشاملة في جميع أنحاء البلاد هو ممكن فقط من خلال التنمية المحلية (Kisman & Tasar, 2014).

وحيث إن الوصول إلى التنمية الشاملة يتطلب التكامل في عمليات التنمية المحلية والعمل على تنمية وتطوير العنصر البشري إذ إن عملية التنمية المحلية هي عبارة عن عملية مجتمعية يطورها أفراد المجتمع من خلال مشاركتهم الفعالة في كافة القطاعات بشكل منظم فعال مخطط ومحدد الغايات من أجل إيجاد تحويلات هيكلية تنموية في جميع القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية والاقتصادية والسياسية لضمان الوصول إلى التنمية المحلية الشاملة (المصري، 2016)

فالتنمية المحلية تعتبر بمثابة عملية حضارية وطنية متكاملة تمثل نقلة نوعية على جميع مستويات طبقات المجتمع فهي تهدف إلى تنمية وتطوير قدرات الانسان من أجل تحقيق الحياة الكريمة له فالتوجه نحو التنمية المحلية يتطلب العمل في الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخلق عملية تنموية تكاملية شاملة ذات أثر مستدام تنهض بالمجتمع بكافة قطاعاته (بن عمر، 2016)

وتبرز أهمية التنمية المحلية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، بسبب التضخم السكاني في ظل محدودية المساحة الجغرافية، والموارد الطبيعية المتاحة، مما يتطلب إقرار سياسات تنموية تستلزم التركيز على الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وفق خصوصية الوضع في الأراضي الفلسطينية، وما تواجهها من تحديات في ظل الانقسام الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، مما قد يساهم في توفير الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية (نصر الله، 2019).

3.2.2 مميزات وخصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية عن نماذج النمو الأخرى في أنها تركز على العامل الإقليمي، وعلى الموارد المحلية الموجودة فيه من خلال رؤية تنبثق فيها مبادرات النمو من السلطة مركزية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية، وصياغة الخطط المحلية من خلال تطبيق اللامركزية الإدارية في المجتمعات المحلية، وإتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة في عملية التنمية لأولئك الذين يعيشون واقع المنطقة، والذين يعرفون نقاط قوتها بشكل أفضل ونقاط الضعف الموجودة فيها (Milán-García et al., 2019) وبذلك فإن التنمية المحلية تستند على معيارين رئيسين وهما: المجتمع المحلي واحتياجاته، والتغييرات التي تحدث ضمن الترتيب المحلي الإقليمي لتنفيذ عملية التنمية المحلية (Sekula, 2014).

وتتميز أيضاً التنمية المحلية بأنها عملية ديناميكية تسير وفق ثلاثة خطوط رئيسة: (المدخلات، والمخرجات، والنتائج).

وتتمثل المدخلات في: المجتمع، والشعور بالانتماء، والمشاركة، والإمكانيات الذاتية.

بينما تتمثل المخرجات في: المستفيدين المحليين، المساعدة الذاتية، زيادة الدخل والإيرادات، الوصول إلى الخدمات، الجودة، الكفاءة، الانتقال، الأساليب الجديدة، وزيادة القيمة المحلية.

وتتمثل النتائج في: السلع الجماعية والعامة، والتنمية، والاستراتيجية، والتجديد، والفعالية، والمستقبل، والابتكار الاجتماعي، والتمكين، والشرعية، والرفاهية والذكاء الجماعي (Jouled et al., 2010).

ومن خلال ما سبق يمكن إجمال أهم خصائص التنمية المحلية في التالي:

1. التنمية المحلية عبارة عن عملية موجهة، حيث تتم من خلال مجموعة من الخطط والبرامج المنظمة التي تخضع للرقابة والتقييم والتعديل.
2. التنمية المحلية عبارة عن عملية مجتمعية تشاركية تتم من خلال المشاركة الفعالة لكل فئات المجتمع بمختلف مؤسساته وقطاعاته.
3. التنمية المحلية عملية مخططة بشكل منهجي ذات أهداف محددة وقابلة للقياس والتحقق.
4. التنمية المحلية عملية عامة وشاملة تشمل كافة القطاعات في الدولة، وتتعلق بكافة مناحي الحياة لكافة شرائح المجتمع (العصار، 2015).

4.2.2 أهداف التنمية المحلية

يمكن الهدف الرئيس للتنمية المحلية في بناء قدرة منطقة إقليمية محددة، غالباً ما تكون تابعة لهيئة محلية ما من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ونوعية الحياة للمواطنين فيها، حيث إن التنمية المحلية تساهم تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، وتقليص الفوارق بين الأماكن الفقيرة والغنية، وزيادة إجمالي استثمارات القطاع الخاص، وتحسن تدفق المعلومات مع المستثمرين والمطورين، وتزيد من التماسك والثقة في أي استراتيجية اقتصادية محلية تتابع، وهذا يؤدي أيضاً إلى تقييم تشخيصي أفضل للأصول الاقتصادية المحلية والمزايا المميزة، ويؤدي إلى تقييم استراتيجية أكثر قوة (Clark et al., 2010).

وتتمثل الأهداف الرئيسة للتنمية المحلية في النقاط التالية:

1. تعزيز المشاركة الإيجابية الفعالة بين منظمات القطاعين العام، والخاص، والمواطنين، والشركات، والمؤسسات القائمة على المعرفة، ووكالات التنمية (Kisman & Tasar, 2014).
2. توليد فرص العمل وزيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين.
3. جذب الاستثمار، وتحفيز ريادة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، وتقليص الفجوات بين طبقات المجتمع.
4. تعزيز استراتيجيات التنمية المحلية والإقليمية من خلال فهم أكبر للتفاعلات بين المشاريع والتنمية الوطنية والإقليمية والمحلية (OECD, 2013).
5. تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تلبية احتياجاتهم، ومشاركتهم في تحديد أولوياتهم.
6. تعزيز المشاركة الشعبية للنهوض بالمجتمعات المحلية.

7. توحيد جهود المجتمع المحلي مع جهود الحكومة من أجل تحقيق التنمية المحلية الشاملة كهدف رئيس للوصول إلى التنمية المستدامة (عاشور، 2017).
8. الوصول إلى سيادة وطنية حقيقية قادرة على الاستمرار، وعلى صنع وتنفيذ السياسات العامة في كافة المجالات، بما يضمن رضا المواطنين ضمن قواعد المشاركة الديمقراطية.
9. تنمية القدرة المحلية للمجتمع من خلال زيادة الاعتماد على الموارد المحلية واستغلالها بالشكل الأمثل.
10. تعزيز القيم الوطنية، والعدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرصة للفئات المهمشة للمشاركة الفعالة المنتجة داخل المجتمع (العصار، 2015).

وبالنسبة للحالة الفلسطينية تتمثل أهم أهداف التنمية المحلية في الآتي:

1. خلق المزيد من فرص العمل، والحد من تفشي ظاهرة البطالة بين العمال الفلسطينيين.
2. تعزيز الصادرات الفلسطينية من خلال تشجيع العمل في القطاعات المحلية.
3. تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين من خلال الإنتاج المحلي الفلسطيني.
4. الوصول إلى العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد على كافة شرائح المجتمع، وتحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين الفلسطينيين في عمليات التنمية المحلية.
5. إصلاح الكثير من التشوهات التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي في البيئة المحلية الفلسطينية (الأغا وأبو جامع، 2010).

5.2.2 مقومات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على عدة مقومات أساسية تعتبر بمثابة مرتكزات رئيسة، وتختلف هذه المقومات بحسب طبيعة المجتمع ومتطلبات التنمية، ومن أهمها التالي:

1. التغيير البنائي المحلي:

ويقصد به التغير في بنية النظام الاجتماعي والأدوار الاجتماعية، ويكون ذلك من خلال التخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت في المجتمع المحلي، واستحداث مؤسسات إنمائية، ونشر الفكر التنموي والمسؤولية الاجتماعية بين المواطنين في المجتمع (بالخير، 2005).

2. الاستراتيجية الملائمة:

بمعنى أن توفير خطة استراتيجية ملائمة ومتناسقة مع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية في المجتمع تسمح للتنمية المحلية في تحديد الأهداف الأكثر ملائمة التي تقوم على أساس أنظمة معلومات فعالة من شأنها تحقيق عواقب إيجابية مفيدة (Robson & Iain, 2008).

3. الدفعة القوية على المستوى الوطني:

تعتبر الحكومات المركزية هي المسؤولة عن إحداث التغيير في المجتمعات المحلية، وعن ضمان مستوى معيشي مقبول للمواطنين، لذلك يقع على عاتق الحكومة إحداث دفعة قوية في المجال الاجتماعي تقوم على أساس تعزيز الوعي بالمسئولية، ونشر ثقافة المشاركة، وتغطية احتياجات التنمية من أجل تعزيز التنمية المحلية في المجتمع (بالخير، 2005).

4. الاتساق الديمقراطي داخل المجتمع المحلي:

ترتبط التنمية المحلية بشكل كبير بالاتساق الديمقراطي داخل المجتمع المحلي، حيث إن التنسيق بين المؤسسات المركزية في الدولة ووكالات التنمية على أساس التنظيم والتعاون من شأنه إثارة الديناميكيات المحلية، والسماح لتكاثف جميع الجهود الفاعلة في المنطقة المحلية من المشاركة في عملية التنمية المحلية، مما يعزز عملية التنمية الشاملة في الدولة (Kisman & Tasar, 2014).

ولضمان تحقيق التنمية المحلية في المجتمع الفلسطيني يجب توفر المقومات التالية في المجتمع المحلي:

1. توفير الكوادر البشرية الإدارية المحلية المؤهلة القادرة على إدارة المشاريع التنموية بكفاءة وفاعلية.
2. وجود قبول مجتمعي جماهيري من أفراد المجتمع المحلي للمشاركة في عمليات التنمية.
3. توفير الدعم المالي القادر على مساندة المشاريع التنموية واستدامتها.
4. توفر علاقة جيدة مع الجهات الحكومية المركزية على اعتبار أن الهيئات المحلية تقوم بدور مكمل لعمليات التنمية الحكومية (نصر الله، 2019).

6.2.2 معوقات التنمية المحلية

توجد العديد من المعوقات التي تواجه عملية التنمية المحلية في المجتمع، حيث تتفاوت هذه المعوقات وفقاً لطبيعة المجتمع، وإمكانياته، وطاقاته، والفرص المتاحة لتطبيقها، ويمكن إيجاز أهم معوقات التنمية المحلية في النقاط التالية:

1. تضخم النمو السكاني مما يشكل تحدي بالنسبة للموازنات التطويرية والتنموي، ويتطلب زيادة أكبر في حجم الإنتاج المحلي القومي.
2. عدم كفاية التشريعات والسياسات العامة في الدولة التي تنظم عملية اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية، مما يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية المحلية.
3. ضعف قدرات وإمكانات الموارد البشرية، مما يؤدي بالتالي إلى ضعف الوصول إلى الموارد المحلية والاستفادة منها (خشمون، 2011).
4. ضعف قدرات الجهاز الإداري للهيئات المحلية، وضعف التنسيق بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية، بالإضافة إلى ضعف الهيكل التنظيمي للهيئات المحلية.
5. انخفاض الوعي والقوة الدافعة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين، مما يضعف مشاركتهم الفعالة.
6. سوء إدارة الموارد البشرية في الهيئات المحلية، مما يؤدي إلى هدر الموارد المخصصة للأنشطة والمشاريع التنموية (العصار، 2015).

7.2.2 أبعاد التنمية المحلية

بعد مراجعة الباحث للدراسات والأدبيات السابقة، بالإضافة إلى الزيارة الاستطلاعية التي قام بها الباحث لبعض الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية، والتي تم من خلالها مناقشة أبعاد هذه الدراسة مع الإدارة العليا فيها، ووفقاً لذلك تم توصيف أبعاد الدراسة الحالية طبقاً للمتغير التابع "التنمية المحلية" إلى ثلاثة أبعاد رئيسة، وهي كالتالي:

1. البعد الاقتصادي:

يقود البعد الاقتصادي إلى العدالة في توزيع الدخل القومي بين المواطنين، حيث إن غالبية بلدان العالم المتقدم حققت نمواً كبيراً في مستويات الدخل القومي المحلي، ولكنها في نفس الوقت خلقت فجوات كبيرة بين الأثرياء والمواطنين محدودي الدخل، مما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة، وارتفاع نسبة الفقر، وبالتالي ضعف العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل (المصري، 2016).

لذلك يعتبر خلق بيئة محلية صالحة للتنمية الاقتصادية المحلية في المجتمع من أهم الاستراتيجيات الداعمة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث إن خلق هذه البيئة الاقتصادية الصالحة والملائمة للمجتمع المحلي من شأنها أن تساهم في التغلب المشاكل الاقتصادية، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وزيادة الإنتاج المحلي، مما يضمن عملية التنمية المحلية بطريقة عادلة (الأغا وأبو جامع، 2010).

2. البعد الاجتماعي:

يقود البعد الاجتماعي للتنمية المحلية إلى تسليط الضوء على تقليص الفجوات بين المواطنين، بمعنى أن الفقراء لديهم الحق في الحصول على العدالة الاجتماعية والفرصة في استغلال الموارد المتاحة في المجتمع المحلي بالشكل العادل والأمثل، حيث يستند البعد الاجتماعي إلى مشاركة كافة طبقات المجتمع في عملية التنمية المحلية، وذلك من أجل تحسين سبل العيش والحصول على حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والأمان واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنمية ثقافاتهم وتطوير قدراتهم لتمكينهم من المشاركة في صنع القرار (بن عمر، 2016).

ويركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على تمكين المواطنين في المشاركة الفعالة في عمليات التنمية، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية، وتطوير المشاريع المحلية في السياق الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، حيث يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الانسان باعتباره جوهر عمليات التنمية، والهدف النهائي المرجو الوصول إليه (حفاف وبوظياف، 2016).

3. البعد البيئي:

يقود البعد البيئي للتنمية المحلية إلى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع المحلي من قبل المواطنين بأقل ضرر ممكن للبيئة، وبشكل عادل وتنموي يحافظ على حق الأجيال المستقبلية في الحصول على الثروات الطبيعية (حفاف وبوظياف، 2016).

وحيث إن البعد البيئي للتنمية المحلية يتمثل بشكل رئيس في الموارد الطبيعية المتاحة في مجتمع محلي ما من أجل إشباع الحاجات الإنسانية في هذا المجتمع، أي أنه يمثل الإطار الذي يحيا فيه الإنسان مع مختلف المكونات المحيطة به، وحيث إن عملية التنمية المحلية هي إحدى أهم الوسائل الداعمة للارتقاء بالإنسان، والحفاظ على البيئة في نفس الوقت، فإن ذلك يستلزم استغلال الموارد بشكل صديق للبيئة هادف لزيادة إنتاجيتها، وتسهيل سبل الحياة، وزيادة مستويات الرفاهية للمواطنين، مع الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية (شوقي، 2016).

ويرى الباحث أن عملية التنمية المحلية عبارة عن عملية كلية متكاملة تستند إلى تحولات هيكلية في الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، فالتنمية المحلية عبارة عن القدرة على بناء قاعدة إنتاجية تنموية محلية تعمل على تحسين البعد الاجتماعي للمجتمع المحلي، والذي يتعلق في نصيب المواطن من الناتج الإجمالي المحلي، وزيادة نسبة الاستثمار في المجتمع المحلي.

وأما البعد الاجتماعي، فيتعلق بتحسين جودة الحياة العامة للمواطنين، وتنمية وتطوير قطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى تمكين المواطنين بمختلف طبقاتهم الاجتماعية من المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع المحلي.

بينما يتعلق البعد البيئي بالموارد الطبيعية المحلية المتوفرة في المجتمع المحلي مثل الموارد المائية، ونصيب الفرد من الأرض المزروعة، وحق المواطنين في الحصول على نصيبهم من الموارد الطبيعية واستغلالها بالشكل الأمثل، مع العمل على الحفاظ عليها وتنميتها بما يضمن حق الأجيال المستقبلية فيها.

وبذلك فإن تداخل وترابط وتكامل هذه الأبعاد فيما بينها بعلاقاتها المتبادلة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، من شأنه أن يشكل الإطار العام للتنمية المحلية الشاملة على اعتبار أن الاقتصاد والمجتمع والبيئة من أهم المكونات الداعمة لتفعيل عمليات التنمية المحلية الشاملة.

8.2.2 واقع التنمية المحلية في فلسطين

استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها تحقيق العديد من الإنجازات على أرض الواقع في عمليات التنمية برغم التحديات والصعوبات التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، حيث عملت السلطة الفلسطينية على إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية، وعلى تأهيل الكوادر البشرية العاملة وتنمية قدراتهم باعتبارهم حجر الأساس في عمليات التنمية المحلية، وجوهر النهوض بالمجتمع الفلسطيني (الأغا وأبو جامع، 2010).

وتعد التنمية المحلية من أهم الموضوعات اللازمة في الدولة الفلسطينية من أجل الانتقال من مرحلة الدولة الانتقالية إلى الدولة المستقلة المستقرة، ولذلك عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مؤسساتها إلى التركيز على تحليل آثار المتغيرات السكانية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل مساعدة متخذي القرارات التنموية في تشكيل الإطار العام المناسب والصالح لصياغة السياسات التنموية التي تحقق أهداف التنمية، بما يتناسب مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 (نصر الله، 2019).

وقد لحقت فلسطين في ركب التنمية، حيث أقرت الحكومة الفلسطينية في عام 2016م (أجندة السياسات الوطنية 2017–2022) التي انطلقت تحت شعار المواطن أولاً، حيث حثت الجهود الوطنية إلى تكامل العمل من خلال المؤسسات المركزية الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي والمدني نحو سبل تطوير أجندات التنمية الوطنية، مما يشير إلى التوجه الفلسطيني الفعال نحو تحقيق التنمية المحلية الشاملة (طعمة ومساد، 2019).

9.2.2 المعيقات التي تواجه عمليات التنمية المحلية في فلسطين

تميزت الحالة الفلسطينية بعد الاستقرار السياسي لفترة طويلة من الزمن، ورضوخ فلسطين حالياً تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى زيادة حجم المعيقات والتحديات التي زادت من افتقار فلسطين لآليات التنمية المحلية، ويمكن إيجاز أهم المعيقات التي تواجه عمليات التنمية المحلية في فلسطين على النحو التالي:

1. السياسات الإسرائيلية المستمرة والممارسات الهادفة إلى بقاء الحالة الفلسطينية تابعة للاقتصاد الإسرائيلي، مما أدى إلى زيادة التحدي الذي يواجه خلق اقتصاد فلسطيني مستقل.
2. اعتماد فلسطين على التمويل الأجنبي في تنفيذ عمليات التنمية المحلية، مما يؤدي إلى رضوخ المؤسسات الفلسطينية إلى شروط وإملاءات الممولين.
3. افتقار الانفاق على مشاريع البنية التحية إلى استراتيجية فعالة مستدامة الأثر (الأغا وأبو جامع، 2010).
4. الانقسام الفلسطيني وغياب الوحدة الوطنية، مما يعطل تنفيذ قرارات ومخططات التنمية المحلية.
5. الحصار الإسرائيلي المستمر والإبقاء على اتفاقية باريس الاقتصادية، مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، ويعطل عمليات التنمية المحلية.
6. الزيادة السكانية في ظل محدودية الموارد والسبل التي يمكن استخدامها لتحقيق التنمية المحلية.
7. حالة عدم الاستقرار السياسي التي تخلق ظروف وتحديات صعبة تلقي بظلالها على عمليات التنمية (نصر الله، 2019).

ويرى الباحث أنه لنجاح عملية التنمية المحلية في فلسطين يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية والمجتمع المحلي الفلسطيني، حيث إن متطلبات عملية التنمية المحلية تختلف من بلد لآخر وفقاً لخصوصية الوضع المحلي، وتوفر الموارد والثروات، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي

يدعم عمليات التنمية المحلية، لذلك فإن تحديد المعالم الاستراتيجية الخاصة بالوضع المحلي يعتبر بمثابة الخطوة الأولى للوصول إلى التنمية المحلية.

وبالنسبة للحالة الفلسطينية، فقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994م على تخطي الكثير من الصعوبات، ومواجهة التحديات التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، ومازال من خلال بناء المؤسسات المحلية، وتزويدها بالموارد البشرية اللازمة، وتطوير وتنمية هذه الموارد البشرية وفق تخطيط تنموي مدروس من أجل تنفيذ الكثير من المشروعات التنموية وفق ما يتلاءم مع التطلعات المستقبلية للمجتمع المحلي الفلسطيني.

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن مشاركة المواطنين في المجتمع المحلي تعتبر من أهم العناصر وأكثرها فاعلية في تحقيق التنمية المحلية، حيث إن المواطنين هم الأكثر إدراكاً لمشاكل المجتمع المحلي، مما يجعلهم أكثر حرصاً على تنفيذ الأنشطة والبرامج التنموية التي من شأنها تحسين مستواهم المعيشي، لذلك فإن تحقيق التنمية المحلية الفلسطينية يرتكز بشكل أساسي على استكمال الإطار القانوني بما يتطلبه من أنظمة وتشريعات وقوانين تعمل على إصلاح المؤسسات الحكومية المركزية، وتدعم تفعيل اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية في المجتمع الفلسطيني، مما يساهم في خلق البيئة اللازمة لتطوير المجتمع المحلي، وضمان الديمقراطية التشريعية لمشاركة المواطنين المحليين في عمليات التنمية المحلية.

3.2 الهيئات المحلية بالمحافظات الفلسطينية الجنوبية

مقدمة

تاريخياً كان من أهم أولويات الدولة هو السيطرة على الحكم المركز والاستقرار السياسي، وتحقيق التنمية المحلية في الدولة، ولذلك عمدت الدول إلى التقسيمات الإدارية المحلية كوسيلة لتحقيق القيادة والتنمية، حيث تسهل هذه الوحدات الإدارية، والتي تسمى بالهيئات المحلية عملية إدارة وتنمية المجتمع المحلي من خلال النهوض بالبلاد، واستغلال الموارد المتاحة فيها، بالشكل المستدام والأمثل (مسعود، 2013).

وفي هذا الصدد تلعب الهيئات المحلية، كالبلديات والمجالس القروية دوراً مهماً في المجال السياسي والاقتصادي والتنموي في الدولة، حيث كانت عبر التاريخ وما زالت هي المصدر الرئيس للتفاعل والمشاركة الشعبية، وبالتالي تعكس الهيئات المحلية احتياجات القوى المجتمعية، وأساليب الوصول إلى توفيرها، لذلك فقد سبق وجود الهيئات المحلية إنشاء السلطة المركزية في الدول، حيث كانت هي الأساس الذي أدى إلى تكوين السلطات المركزية والتنفيذية في الدول (إسماعيل، 2005).

ولكي تستطيع الهيئات المحلية القيام بمهامها فإن تفويض تلك المهام للهيئات المحلية لا يمكن أن يحقق غايته المقصودة إلا بتنازل متناسب للسلطات والحرية السياسية والإيرادات من قبل الحكومات المركزية، حيث يستلزم عمل الهيئات المحلية مجموعة متكاملة من الإصلاحات الإدارية والمؤسسية والمالية، وبناء القدرات لكي تستطيع القيام بتنفيذ مهامها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بنجاح في ظل إطار سياسي يحمي توجهها وخططها الاستراتيجية (Anand, 2012).

ومما سبق يتضح أن الهيئات المحلية هي عبارة عن البناء الاستراتيجي للسياسات العامة في الدولة، حيث إنها حلقة الربط بين الحكومة المركزية في الدولة وبين الإدارة اللامركزية في المجتمع المحلي، إذ من خلالها يمكن تحديد احتياجات المواطنين، وبالتالي تحديد الأولويات والآليات اللازم اتباعها في عمليات التنمية المحلية، وبذلك فإن الهيئة المحلية هي مصدر المعلومات الأساسي الذي تعتمد عليه الحكومة المركزية في الدولة في صياغة خططها الاستراتيجية التنموية (أبو سمرة، 2006).

1.3.2 ماهية الهيئات المحلية

أثبتت التجارب المحلية على مرور الزمن أن مشاركة الشعوب الديمقراطية في عمليات التنمية لها أثر فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدل الناتج القومي المحلي، ومن أجل إشراك

المواطنين في عمليات التنمية المحلية، وفي اتخاذ القرارات الملائمة ظهرت الحاجة إلى تفويض بعض صلاحيات الحكومة المركزية إلى الهيئات المحلية من خلال تطبيق نظام اللامركزية الإدارية، حيث إنها الأقرب إلى المواطنين، والأكثر قدرة على إشباع حاجاتهم ومتطلباتهم (حامد، 2009).

وبذلك فإن فكرة الإدارة اللامركزية في الهيئات المحلية نشأت كنتيجة لتعقد مصالح ومتطلبات المجتمع المحلي، وتعاظم دور الإدارة المركزية في الدول، والتباعد الجغرافي بين مركز الحكم في الدولة والتجمعات السكانية، مما ساعد على تفويض العديد من السلطات والاختصاصات للهيئات المحلية في المجتمعات، بحيث تتمتع هذه الهيئات بالشخصية الاعتبارية المنتخبة من عامة الشعب في المجتمع المحلي، وبذلك فهي الأقرب إلى الشعب (إسماعيل، 2005).

وبالنسبة لفلسطين، فقد ظهرت فكرة الإدارة في الهيئات المحلية منذ وجود حكم الإمبراطورية العثمانية على شكل نظام حكم محلي يستند إلى متطلبات الإدارة المركزية الحاكمة، وليس احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي، واستمرت هذه الإدارة في عهد الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، حيث كانت أهم مسؤوليات الهيئات المحلية هي حفظ الأمن والاستقرار وليس عمليات التنمية (حسيبا، 2006).

ومنذ نشأة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية عملت السلطة على تعزيز فكرة الإدارة اللامركزية في الهيئات المحلية وفق قوانين وتشريعات منظمة لعملها، وبذلك بدأت السلطة بمنح العديد من الصلاحيات للهيئات المحلية، حيث بدأ التوجه نحو إيجاد حكم محلي يحتوي على درجة معينة ومحدودة من اللامركزية الإدارية (حامد، 2009).

وتعرف الهيئات المحلية وفق المادة (3) في القانون الفلسطيني بأنها: "شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، ويتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير، ويصادق عليه مجلس الوزراء، وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات" (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، 2019).

وبذلك يرى الباحث أن ماهية الهيئات المحلية تدور حول أفرع إدارية محلية إقليمية تتمتع بدرجة من اللامركزية الإدارية التي تمكنها من تولي العديد من المسؤوليات والمهام التي تتعلق في المجتمع المحلي وفق ما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات وقيم المجتمع المحلي، وترتكز هذه الإدارة اللامركزية على أساس المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار المحلي وعمليات التنمية البشرية والمحلية.

2.3.2 مميزات الهيئات المحلية

من أهم ما يميز الهيئات المحلية في الدول أنها تتميز بدرجة لامركزية إدارية تمنحها استقلالية خاصة عن مركزية حكم الدولة، كما تعتبر أيضاً الهيئات المحلية بمثابة مرآة الدولة من خلال تفاعل أنظمتها وقوانينها مع عموم الشعب في المجتمع المحلي، لذلك نجد أن التحولات الديمقراطية حول العالم تتوجه نحو تطبيق اللامركزية الإدارية من خلال الهيئات المحلية، مما يساهم في دعم عملية التنمية المحلية من خلال مشاركة المواطنين الفعالة في عمليات التنمية (إسماعيل، 2005).

كما تتميز الهيئات المحلية بأنها الوسيلة التي يتم استخدامها للانتقال من وضعية غير ديمقراطية إلى وضعية ديمقراطية حقيقية، حيث إن عملية الديمقراطية هي بمثابة حق طبيعي للمواطنين، ولا يمكن تطبيق الديمقراطية دون السماح للمواطنين في المجتمعات المحلية في المشاركة في صنع القرار وفي عمليات التنمية المحلية، حيث تتميز الهيئات المحلية بالانتخابات والقوانين الناظمة لضمان حقوق المواطنين في المشاركة المجتمعية في الدولة (حامد، 2009).

3.3.2 مهام الهيئات المحلية

يقوم على إدارة الهيئات المحلية أعضاء منتخبون بشكل مباشر من قبل الدوائر الإقليمية في المجتمع المحلي، ويقع على عاتق هذه الإدارة تنفيذ مجموعة واسعة من المهام، وفيما يلي مجموعة من أهم المهام الرئيسة المنوط بالهيئة المحلية القيام بها:

1. تنظيم استخدام الأراضي والإشراف على تشييد المباني، وتعبيد الطرق وصيانتها، بالإضافة إلى إنارة الشوارع (B2B, 2017).
2. التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، حيث يتطلب ذلك تخطيطاً متكاملاً وسليماً مزوداً بالخبرات والموارد المحلية المتاحة وطبيعة البنية التحتية الملائمة.
3. تعبيد الطرق والبنية التحتية، حيث تقوم الهيئات المحلية وإدارة الأشغال العامة بالتخطيط المتكامل، والإشراف على تنفيذ هذه المهام لضمان جودتها بما يتناسب مع حاجة المجتمع المحلي (Anand, 2012).
4. إمدادات المياه للأغراض المنزلية والصحية والاجتماعية، والإشراف على صلاحية وسلامة هذه المياه.
5. إدارة النفايات الصلبة والإشراف على الصرف الصحي ومكافحة الأمراض والاوبئة (B2B, 2017).
6. تطوير الأحياء الفقيرة، وضمان الاستقرار الاجتماعي فيها، والتخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم.

7. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والبشرية لدعم الأنشطة المحلية المنتجة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات.
8. تحقيق العدالة الاجتماعية في الاستفادة من الموارد والخدمات، ودعم الفئات المهمشة من خلال إدماجها في المشاركة المجتمعية (قنداح، 2012).

4.3.2 دور ومسؤوليات الهيئات المحلية في فلسطين

تنحصر أهم أدوار ومسؤوليات الهيئات المحلية في فلسطين بشكل رئيس في تنظيم أعمال البناء وحصر الأراضي والأسواق العامة والإشراف على حركة السير والنقل، بالإضافة إلى الاهتمام بالمرافق العامة، والصرف الصحي، والنفايات الصلبة، ولكن الهيئات المحلية في نفس الوقت لا تتمتع في فلسطين بمسؤوليات أو أدوار تتعلق بالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، وينحصر بذلك دورها التنموي في التنسيق، والإشراف على المشاريع التنموية التي تمولها جهات خارجية (زماعرة، 2013).

5.3.2 واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية

يتميز الحكم المحلي في فلسطين بالكثير من الأعباء والمسؤوليات الضخمة على عاتقه مثل باقي مستويات الحكم الأخرى، والتي تتمثل في مجال الخدمات والتنظيم، حيث يقع على عاتق الهيئات المحلية الفلسطينية القيام بمسؤوليات تنموية محلية موازية لتلك المهام التي تقوم بها الهيئات المحلية في الدول الأخرى على الرغم من ما تواجهه من تحديات وممارسات إسرائيلية هادفة لتدمير بنيتها التحتية، وبذلك فان الهيئات المحلية تقوم بدور أساسي في نظام الحكم الفلسطيني (إسماعيل، 2005).

حيث تعتبر الهيئات المحلية هي أساس الحكم المحلي في فلسطين، فبعد نشأة وزارة الحكم المحلي عام 1994م نادت الوزارة بضرورة تعزيز اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية القائمة على تفعيل المشاركة الجماهيرية، حيث أعلنت الوزارة في رسالتها بأنها "وزارة رائدة تعمل على بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد" (موقع وزارة الحكم المحلي الالكتروني، 2020)، ويتضح من ذلك أن وزارة الحكم المحلي حافظت على بقائها في وضع السيطرة المركزية مع تفويض بعض المسؤوليات والصلاحيات للهيئات المحلية، بالإضافة إلى دعم الحكم المحلي القائم على المشاركة المجتمعية الفاعلية في عمليات التنمية المحلية (مسعود، 2013).

6.3.2 أهداف الهيئات المحلية في المحافظات الفلسطينية الجنوبية

تتمثل أهم أهداف الهيئات المحلية في المحافظات الفلسطينية الجنوبية في التالي:

1. توفير خدمات حياتية محلية أفضل للمواطنين.
2. الحد من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل.
3. تشجيع المشاريع التنموية الاجتماعية والاقتصادية المحلية والعمل على دعمها.
4. خلق بيئة صحية عامة مناسبة للعمل وللاستقرار الوظيفي والحفاظ على سلامة البيئة.
5. التعاون الفعال والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المركزية والجهات المانحة الخارجية من أجل توفير المساعدات والتمويل اللازم للتنمية المحلية (الشرفا والهابيل، 2014).

يرى الباحث أن الهيئات المحلية في المحافظات الفلسطينية الجنوبية بحاجة إلى إعادة رسم خططها الاستراتيجية وسياساتها، وتحديد أولويات العمل فيها على مبدأ الديمقراطية والمشاركة المجتمعية لكي تتمكن من تحقيق التنمية المحلية، حيث إن مشاركة المواطنين في التخطيط الحضري للمنطقة المحلية، واتخاذ القرار فيها من شأنه أن يعزز شعورهم بالمسؤولية المجتمعية، والتي من خلالها تتكاثف الجهود الشعبية جنباً إلى جنب مع جهود الحكومة في دفع عجلة التنمية المحلية من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة في الدولة الفلسطينية.

ومن أجل الوصول إلى هذا الوضع التنموي التشاركي يجب على وزارة الحكم المحلي التي تنظم وترعى عمل الهيئات المحلية في المحافظات الفلسطينية أن تعمل جاهدة على وضع وتنفيذ الخطط والسياسات والتشريعات الآمنة التي تنظم عمل الهيئات المحلية وفق تعزيز نظام اللامركزية الإدارية وفقاً لخصوصية كل منطقة محلية وخصوصية المجتمع المحلي فيها، واعتماد العديد من البرامج التوعوية والتدريبية في الهيئات المحلية التي تهدف إلى تعزيز وعي العاملين حول مبدأ المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرار وعملية التنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تجمع بين زيادة الوعي الثقافي الجماهيري، والحد من انتشار الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين مع ضرورة العمل على الحفاظ على المقدرات الطبيعية البيئية بشكل تنموي صديق للبيئة.

4.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها

يستعرض الباحث في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة، وعددها (28) ما بين دراسات محلية، ودراسات عربية، ودراسات أجنبية، وذلك لارتباط هذه الدراسات بموضوع الدراسة ومتغيراتها المستقلة والتابعة وأبعادهما، بالإضافة زيارة بعض المكتبات للطلاع على الأدبيات السابقة، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار محاور الدراسة، بالإضافة إلى التعقيب على الدراسات السابقة، وإظهار الفجوة البحثية، واستعراض ما تتميز به هذه الدراسة عن مجمل الدراسات السابقة.

ولهذا الغرض قسمت الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور: دراسات تتعلق باللامركزية الإدارية، ودراسات تتعلق بالتنمية المحلية، ودراسات تربط بين المتغيرين، وقد تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة اقسام: (الدراسات المحلية، الدراسات العربية والدراسات الاجنبية)، بالإضافة إلى أن ترتيبها قد تم بحسب تاريخ النشر الخاص بها من الأحدث إلى الأقدم وفق الترتيب الآتي:

1.4.2 المحور الأول: دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (اللامركزية الإدارية)

أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة أبو عياش (2017) بعنوان: واقع اللامركزية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اللامركزية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها، وتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية، والبالغ عددهم (1,954) موظفاً وموظفة، وتم توزيع (350) استبانة على عينة الموظفين التي تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية لتطبيق الدراسة، وتم التحقق من صدقها بالطرق المناسبة، وكذلك تم التحقق من ثباتها، حيث بلغ الثبات (95%).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمهما، أن واقع اللامركزية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين بها كان متوسطاً، وأن واقع اللامركزية جاء بدرجة متوسطة ولجميع المحاور، ما عدا محور التمكين الذي جاء بدرجة مرتفعة، وأن أداء العاملين مرتفع ولجميع المحاور أيضاً، ما عدا محور الإبداع والابتكار الذي جاء بدرجة متوسطة، وهناك علاقة إيجابية بين اللامركزية وأبعادها (التمكين، والتفويض، والاتصال) ومستوى أداء العاملين (مهارة تنظيم وإدارة الوقت، والإنتاجية، والإبداع والابتكار) في بلديات جنوب الضفة الغربية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها أن تعمل البلديات على تصميم هيكل تنظيمي يساعد في تطبيق اللامركزية في العمل الإداري، وممارسته من قبل المديرين والموظفين، كما أوصت بتعزيز ثقة العاملين باللامركزية وأهميتها في تطوير أدائهم، كما أوصت بإيجاد التكامل والتنسيق بين جميع أقسام البلدية من أجل تسهيل تطبيق اللامركزية على أرض الواقع، وتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بمكان يمكّن من تطبيق اللامركزية.

2. دراسة أبو مصبح (2015) بعنوان: أثر العوامل التنظيمية على تطبيق اللامركزية الإدارية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر العوامل التنظيمية على تطبيق اللامركزية الإدارية في المؤسسات الحكومية العاملة في قطاع غزة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم إجراء دراسة ميدانية عن طريق اختيار عينة طبقية عشوائية من مدراء الإدارات والدوائر ورؤساء الأقسام العاملين في الوزارات الحكومية في قطاع غزة، وقد تم تصميم استبانة مكونة من (50) فقرة موزعة على أربعة محاور، وتوزيعها على أفراد العينة، والبالغ عددهم (300) فرد ممن يعملون في الوظائف الإشرافية في الوزارات الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التنظيمي، والأنظمة، والتعليمات، والتمكين، والتفويض الإداري على تطبيق اللامركزية الإدارية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اقتناع الإدارة على اختلاف مستوياتها في الوزارات بأهمية مبدأ اللامركزية الإدارية باعتباره استراتيجية إصلاح في وزارات السلطة الفلسطينية، كما أوصت بضرورة إعادة النظر في الأنظمة والتعليمات المعمول بها في الوزارات، بحيث تنسجم مع أهداف تطبيق اللامركزية الإدارية، كما أوصت بضرورة أن يتم تفويض الصلاحيات للمستويات الإدارية الأدنى على أسس واضحة بعيداً عن المزاجية والأهواء.

3. دراسة (Signoles, 2010) بعنوان: The Local Government System in Palestine. نظام الحكومة المحلية في فلسطين.

تناولت هذه الدراسة التاريخية (من فرنسا) لقطاع الحكم المحلي في فلسطين، من خلال تتبع المسار التاريخي وصيغة العلاقات الاجتماعية والسياسية بين المركز والمحليات في نظام حكم معقد كما في فلسطين.

تبنت الدراسة المنهج التاريخي، والذي تناول العمل العام في الإقليم (فلسطين) من كافة الأبعاد، من جهة تقاسم السلطة على أساس إقليمي وتقسم الأراضي، والتنظيم السياسي المحلي، والعلاقة بين المجالين السياسي والإداري، وتوزيع الصلاحيات والموارد والتي تنطوي على أبعاد متقدمة وتقع على عاتق العديد من الجهات الفاعلة وغير المتجانسة، وتناولت الدراسة الموضوع بدءاً بالسياق السياسي والمؤسسي، وعملية إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي كسلطة مركزية تتبع لها جميع البلديات مروراً بنظام الحكم المحلي في فلسطين، والنظام القانوني والمالي والإداري والحياة القانونية والموارد المالية للبلديات، والعلاقة بين المراكز والأطراف السياسية وصولاً للمشاريع الإصلاحية الإقليمية لقطاع الحكم المحلي في فلسطين، كما أن الدراسة تتناول العديد من الجوانب التاريخية وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصادية التي مر بها نظام الحكم المحلي في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج، إن إنشاء السلطة الوطنية والحكومة ووزارة الحكم المحلي كان الهدف منه تحسين الخدمات البلدية والهياكل الإدارية الفاعلة. كما وهناك وكالات وطنية خدمية (مثل سلطة المياه وسلطة البيئة وسلطة الطاقة) لا ينظمها القانون العام الفلسطيني، إنما تم إنشاؤها من خلال مراسيم رئاسية بموجب توصيات البنك الدولي بحجة تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة لزوم خفض عدد البلديات لتحقيق وترشيد الاقتصاد، وتحديث الإدارة واعتماد التنفيذ التدرجي للدمج، من خلال مجالس الخدمات المشتركة وتعزيز المشاركة البينية بين البلديات ولإضعاف المقاومة ضد الدمج.

ثانياً: الدراسات العربية

1. دراسة عبد العزيز (2018) بعنوان: اللامركزية كآلية لتحسين جودة خدمات الإسكان.

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى تطبيق اللامركزية في تحسين جودة خدمات الإسكان، كما هدفت إلى تحديد مستوى خدمات الإسكان، وتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق اللامركزية في تحسين جودة خدمات الإسكان، ومحاولة التوصل إلى آليات مقترحة لتفعيل تطبيق اللامركزية في تحسين جودة خدمات الإسكان. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين بمديرية الإسكان بمحافظة أسوان وعددهم (196) مفردة.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتوسط العام لأبعاد تطبيق اللامركزية في تحسين جودة خدمات الإسكان كما يحددها المسؤولون بلغ (1.67)، وهو معدل متوسط، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك صعوبات تواجه تطبيق اللامركزية في تحسين جودة خدمات الإسكان كما يحددها المسؤولون متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.18)، كما أوضحت نتائج الدراسة أن مقترحات تفعيل تطبيق اللامركزية في تحسين جودة خدمات الإسكان كما يحددها المسؤولون مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.8).

وقد أوصت الدراسة بمنح صلاحيات إدارية أوسع لمديري مديريات الإسكان، وإعطاء المديريات مرونة أكبر في تحديد احتياجاتها وتوكيلها في إدارة الإنفاق من بعض بنود الموازنة المرتبطة بالتشغيل والخدمات، والعمل على نشر ثقافة اللامركزية بين قيادات ومسؤولي الوزارة ومديريات الإسكان، كما أوصت باعتماد نظام لامركزي في التخطيط الإداري لما له من أثر كبير في تحقيق مخرجات ذات جودة عالية.

2. دراسة عولمي (2014) بعنوان: تبعية الموارد الجبائية للسلطة المركزية وآثارها على عجز البلديات في الجزائر بالإشارة إلى بلديات ولاية تبسة.

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب العجز ومشاكل التمويل في الميزانيات على مستوى ولاية تبسة، وعلى المستوى الوطني، كما بحثت في آثار احتكار السلطة المركزية لتوزيع الموارد الجبائية على عجز البلديات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب عجز الجباية المحلية في الجزائر متعددة ولا يمكن حصرها في سبب واحد، فعدم استقرار النظام الضريبي يمثل أحد الأسباب من خلال التقلبات في معدلات الضرائب ووعائها، كما تعد القوانين الصادرة كل سنة سبباً في تذمر المكلفين من جهة والإدارة الجبائية من جهة أخرى. والجماعات المحلية تعتد في تمويلها على مصادر داخلية وخارجية، لكن في الأصل يتم تمويل ميزانيتها بالموارد الجبائية التي تمثل نسبة (90%) من الموارد الإجمالية (الذاتية والخارجية)، وقد شهدت ميزانيات البلديات عبر الوطن عجزاً سنوياً خلال سنوات متتالية.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

4. دراسة (Khanal, 2016) بعنوان: Fiscal Decentralization and Municipal Performance in Nepal, Journal of Management and Development Studies **اللامركزية المالية وأداء البلديات في نيبال.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فاعلية اللامركزية المالية في الحكم المحلي، وذلك من خلال البحث في العلاقة بين لامركزية الايرادات والأداء في البلديات، وتم تطبيق هذه الدراسة على (58) بلدية قديمة في نيبال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج من خلال البيانات الوصفية الصادرة عن الهيئة المالية للهيئة المحلية حول لامركزية الإيرادات والنفقات في هذه البلديات، وأثرها على تحسين أداء البلديات، وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة، وقد تم قياس أداء البلديات طبقاً للمتغيرات التالية: (الإدارة المحلية، تعبئة الموارد المالية وإدارتها، التخطيط وإدارة البرامج، التنظيم وتنمية الموارد البشرية، وإدارة الخدمات الحضرية الأساسية).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مهمة من الناحية العملية بين لامركزية الإيرادات والأداء البلدي، وفي نفس الوقت أظهرت نتائج معامل بيرسون وجود ارتباط ضئيل بين التحويل المالي والأداء العام للبلدية، كما أن لامركزية الإيرادات وحدها لا يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء العام للبلدية، بمعنى أن القوة المالية وحدها لا تكفي لتحسين أداء البلدية، لذلك خلصت الدراسة إلى

التوصية بضرورة إعداد موازنة خاصة بالتدابير السياسية والإدارية والمالية ذات الأهمية، والتي من الممكن أن يكون لها أثر حاسم في تحسين أداء وخدمات البلديات.

5. دراسة (Smoke, 2015) بعنوان: Managing Public Sector in Developing Decentralization Countries: Moving Beyond Conventional Recipes, public administration and development

إدارة اللامركزية في القطاع العام في البلدان النامية: الانتقال إلى ما بعد الوصفات التقليدية.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أطر الإصلاح الشعبي باعتبارها لا توفر دائماً أساساً قويماً ومناسباً لتطبيق الإصلاح الفعال، وركزت هذه الدراسة على البحث في اللامركزية كأحد أطر الإصلاح في مؤسسات القطاع العام في البلدان النامية، ومعرفة أثر البيئات المتغيرة على فاعلية تطبيقها، وبحثت الدراسة في العوامل المحركة للتنوع في البيئة المتغيرة، والتي تؤثر على تطبيق اللامركزية مثل: (تحديد البلد، والديناميكيات السياسية، والبيروقراطية الوطنية والمحلية، والموارد والقدرات المتاحة)، حيث إن تحليل هذه العوامل من الممكن أن يساهم في معرفة الطرق الأكثر ملائمة لتنفيذ اللامركزية، كما ناقشت هذه الدراسة العناصر الأساسية للتحدي المستمر المتمثل في تحقيق اللامركزية، وتحديد النهج الأولي لتوسيع تحليل السياق، وتحديد الطرق العملية للاستفادة من إمكاناتها بصورة أكثر إنتاجية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة للوصول إلى النتائج، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق اللامركزية في بعض البلدان يعتبر في جوهره ظاهرة سياسية يتم اللجوء إليها حينما يكون تطبيقها يدعم مصالح من هم في السلطة، كما أن ضعف الرقابة والتنسيق بين الجهات الفاعلة في الإدارة خصوصاً في البلدان النامية التي تعتمد على المعونات الخارجية يمكن أن يحد من فاعلية الحكومة، لذلك يمكن لتطبيق اللامركزية أن يحد من هذه المشكلة.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة متابعة التحليل بعمق كاف عند تقييم القيود على تطبيق اللامركزية من خلال تحليل الروابط بين القضايا ذات الصلة، والتي تتمثل في آليات المساءلة وطبيعة الاقتصاد المحلي والعلاقات الاجتماعية وما يرتبط بها من توزيع السلطة ونوع ومدى الممارسات غير الديمقراطية وغير الرسمية مثل: الحوكمة، والمحسوبية، وقوة وخصائص المجتمع المدني من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إصلاحات فعالة ومستدامة.

6. دراسة (Nzimakwe & Pillay, 2014) بعنوان: **Enhancing service delivery through decentralization: A South African experience**

تعزيز تقديم الخدمات من خلال اللامركزية، دراسة حالة: تجربة جنوب أفريقيا.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تحسين جودة الخدمات المقدمة وجودة تطبيق الحوكمة من خلال تطبيق اللامركزية في جنوب أفريقيا من خلال البحث في التحول الشامل لجميع المؤسسات العامة، وتطبيق اللامركزية في مجالات حكمها، وطبقت دراسة الحالة على تجربة جنوب أفريقيا، حيث أنشأ دستور جنوب أفريقيا لعام 1996 ثلاثة مجالات منفصلة ومترابطة ومتشابكة للحكومات وهي: (الحكومة الوطنية وتسع حكومات إقليمية و283 بلدية)، بحيث تم تعيين مجال صلاحيات ووظائف ومسؤوليات كل مجال على حدة.

وقد توصلت الدراسة إلى نجاح إصلاح اللامركزية اعتمد على سياسات وطنية متسقة وأطر تشريعية وتنظيمية سليمة، وآليات مراجعة فعالة لحل النزاعات بين جميع مجالات الحكومة، كما توصلت الدراسة إلى أن البلديات استطاعت توفير مجموعة من الخدمات الجيدة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية ضمن قيود الموارد المتاحة، حيث كانت البلديات في مجال أقرب إلى الناس، ووضع أفضل لتحديد القضايا المحلية والاستجابة لها، وبهذه النتائج فإن هذه الدراسة تدعم فاعلية اللامركزية في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز المشاركة في صنع القرار، وتمكين المجتمعات المحلية من تحديد قيادتها المحلية من خلال انتخابات ديمقراطية، وقد خلصت الدراسة إلى أن اللامركزية يمكنها تحقيق تحسن مستدام في مستوى رفاهية جميع المواطنين في أي بلد.

7. دراسة (Isufag, 2014) بعنوان: **Decentralization and the Increased autonomy in Local Governments**

اللامركزية وزيادة الحكم الذاتي في الحكومات المحلية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اللامركزية المالية للحكومة المحلية في ألبانيا والى تحديد الأولويات والكفاءات والمسؤوليات المنوطة بهذه الحكومة خلال عملية التحول إلى اللامركزية، حيث إن حكومة الهيئات المحلية تعتبر هي الأقرب إلى المواطنين، ولهذا فإن زيادة كفاءتها ومواردها المالية ومشاركة المجتمع النشطة في صنع القرار فيها سوف تزيد من مسؤوليات السلطة، كما هدفت الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني للهيئات المحلية مع تحليل استراتيجية اللامركزية.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن اللامركزية المالية في ألبانيا هي واحدة من أهم الإصلاحات لإضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد، كما نتج عن هذا الإصلاح تقسيم أوضح للوظائف والمسؤوليات على مستوى الحكومة، كما حصلت الهيئات المحلية على درجة من الحكم الذاتي وتحمل المسؤولية على المستوى المحلي، مما يعني أن وحدة الهيئة المحلية تقرر تحمل التكاليف للمواطنين وتتحمل مسؤولية جودة وكمية الخدمات المقدمة للمواطنين، وهذا يعني أن إصلاح اللامركزية المالية في ألبانيا يضعها على عتبة المراحل الأولى من التنمية المستدامة.

وخلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة تحديد الصلاحيات الخاصة بالوظائف المشتركة للسلطات المحلية، ووضع المعايير الوطنية ومعايير الخدمة والموارد المالية التي يجب أن تتم وفقاً للاستراتيجية الوطنية لقطاعات الحكم المحلي، وضرورة تهيئة الظروف لزيادة مسؤوليات الهيئات المحلية من خلال تعزيز الاستقلال المالي المحلي.

كما أوصت الدراسة بإكمال نقل المسؤوليات المحددة، بما في ذلك الحماية المدنية والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي، والإسكان وحماية البيئة المحلية والصرف الصحي، وحل جميع المسائل العالقة وتحديد الصلاحيات المحددة للسلطات المحلية في التعليم والصحة، وإعادة تحديد المهام المفوضة إليهم.

8. دراسة (Local Development International, 2013) بعنوان: The Role of Decentralization/ Devolution in Improving Development Outcomes at the Local Level

دور اللامركزية ونقل السلطة في تحسين نتائج التنمية على المستوى المحلي.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور اللامركزية في القطاع العام، وأثرها على تحسين الخدمات العامة المقدمة، وتعزيز الحوكمة والمساءلة والإنصاف في توزيع الخدمات، وتحقيق نتائج جيدة في التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار، وقد استخدمت هذه الدراسة للوصول إلى النتائج مراجعة الأدبيات السابقة، كما استعرضت الدراسة الأدبيات التجريبية ومنهجياتها ونتائجها حول اللامركزية وأثرها على التنمية، وتم تطبيق الدراسة على أثيوبيا، وإندونيسيا، والفلبين، وأوغندا عن طريق استخدام مخطط حالة قياسي لهذه الدول.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعرفة المنهجية بممارسة وتطبيق الاستراتيجية اللامركزية مازالت ضعيفة نسبياً، لذلك فان هناك حاجة ملحة للنظر في كيفية تصميم اللامركزية، وتنفيذ الإصلاح المؤسسي

من أجل جني الفوائد المرجوة والحد من المشاكل المحتملة، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق اللامركزية معقد حيث تختلف مدى ملائمتها من بلد لآخر.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة تصليح الخطأ بين تصميم استراتيجية اللامركزية وتنفيذها لكي يسهل تنفيذها كما هو مخطط لها، وضرورة التنسيق بين الجهات الفاعلة بشكل جيد، كما يجب تطوير نهج لامركزية استراتيجي أكثر فاعلية لتطبيق الإصلاح المستدام وتكييفه وملائمته للبلد التي سيطبق بها.

9. دراسة (Ghuman & Singh, 2013)، بعنوان: Decentralization and delivery of public services in Asia

اللامركزية وتقديم الخدمات العامة في أسيا للباحثين من قسم الادارة العامة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار اللامركزية على تحسين تقديم الخدمات العامة في آسيا، حيث تم تحليل أثر اللامركزية على تحسين جودة الخدمات العامة التالية: (التعليم، والصحة، والمياه، وأضواء الشوارع، والطرق، والصرف الصحي، والإسكان والري) في البلدان الآسيوية التسعة التالية: (بنغلادش والهند وإندونيسيا ونيبال وباكستان والفلبين وتايلاند وأوزبكستان وفيتنام)، وقد استخدم الباحث مراجعة الأدبيات السابقة، واعتمد على المنهج التحليلي النوعي للوصول إلى النتائج، حيث استخدم الباحث منهجية التحليل التلوي للدراسات لأن التحليل التلوي يتميز بقدرته في إجراء دراسة عبر دراسات أخرى، حيث يعتبر أداة قوية لتحديد وتفسير وتوحيد النتائج المتباينة، كما أنه يساعد في تحديد العوامل التي تفسر الاختلافات في النتائج، ويستخدم التحليل التلوي تقنيات إحصائية متقدمة للغاية بما في ذلك تحليل الانحدار التلوي، وذلك من أجل تقديم صورة موجزة وشاملة للنتائج عبر الدراسات النوعية التي تبحث في نفس موضوع البحث العام عبر الأدلة الكمية والنوعية، وقد تم اختيار (32) عينة من الدراسات السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اللامركزية لها أثر إيجابي ونتائج مفيدة على تحسين تقديم الخدمات العامة من حيث إمكانية الوصول والجودة والكفاءة والابتكار الإداري، كما أن له أثراً في الحد من الفساد المنتشر، وأدى إلى تقدم الخدمات بشكل عادل.

كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير اللامركزية على تقديم الخدمات العامة متباين، حيث يشير التحليل التلوي للدراسات إلى أن تأثير اللامركزية على تقديم الخدمات العامة يتوقف على عدة عوامل مثل تصميم سياسة اللامركزية وأسلوب التنفيذ واستيعاب القطاعات المعارضة لأصحاب المصلحة بمن فيهم الموظفون والحكم التشاركي، وبشكل عام فإن اللامركزية أسفرت عن تحسينات في تقديم الخدمات

المحلية، حيث يقترن نقل السلطة كنمط من أنماط اللامركزية بقاعدة موارد مالية سليمة للحكومات المحلية، والاستقلالية الكاملة للحكومات المحلية في مسائل إدارة الموارد البشرية، وبناء قدرات المسؤولين المحليين بانتظام، وهياكل الحوافز القائمة على الأداء والحكم التشاركي.

2.4.2 المحور الثاني: الدراسات التي تتعلق بالمتغير التابع (التنمية المحلية)

أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة هلسه (2015) بعنوان: قياس رضا متلقي الخدمة في مراكز خدمات الجمهور في البلديات الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى رضا متلقي الخدمة في مراكز خدمات الجمهور في البلديات الفلسطينية عن جودة الخدمات المقدمة لهم، واستخدم المنهج الوصفي وأسلوب المسح الميداني، لملاءمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة، وقد استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تجيب عن سؤال الدراسة وفرضيتها، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية من متلقي الخدمة في مراكز خدمات الجمهور في بلديات (نابلس، البيرة، الرام، بيت ساحور، حلحول)، حيث وزعت (351) استبانة، أعيد منها (372) استبانة، واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل بيان الفوارق والتباين بين الأحداث المدروسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أهمها أن متلقي الخدمة راضون عن معاملة الموظفين لهم، حيث تتسم هذه المعاملة بالاحترام والتقدير، وأن وسائل الراحة متوافرة في أثناء انتظار متلقي الخدمة في مراكز خدمات الجمهور في البلديات، كما يوجد عدم التزام بتواجد بعض موظفي مراكز خدمات الجمهور في أماكن عملهم أثناء الدوام الرسمي، وتبين وجود معوقات في وسائل الاتصال والتواصل بين إدارة هذه المراكز موظفيها والموظفين المتخصصين في أقسام البلدية المختلفة.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة توصيات كان أهمها ضرورة البحث عن السبب في تأخر الإنجاز وحل المشكلات ووضع الآليات المناسبة للتغلب عليها، وعمل لقاءات جماهيرية واستخدام وسائل الإعلام المحلية لتوضيح الخدمات المقدمة من قبل مراكز الخدمات في البلديات الفلسطينية وكيفية تقديم الطلب للحصول عليها، وعلى الوثائق المطلوبة وبخاصة عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، ومراعاة عدم ترك موظفي خدمات الجمهور لأماكن عملهم في أثناء الدوام الرسمي أو إيجاد بديل لهم في حالة خروجهم أو تكليفهم بمهمات خارج المركز، وذلك من أجل عدم تعطيل معاملات متلقي الخدمات في المركز، ويجب

تحسين وسائل الاتصال والتواصل بين إدارة وموظفي هذه المراكز والموظفين المتخصصين في أقسام البلدية المختلفة.

2. دراسة العصار (2015) بعنوان: البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة: الواقع والمعيقات.

هدفت الدراسة إلى المساعدة في تقييم وتطوير الواقع الإداري للبلديات، وتقويم العلاقة الرابطة بين وزارة الحكم المحلي والبلديات في فلسطين وخاصة في قطاع غزة، إضافة إلى اقتراح سبل تطوير البيئة القانونية وآليات تعزيز دور البلديات وبرامجها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمجالاتها المختلفة، واقتراح آليات لتفعيل دورها، وإدخال مفهوم الاستدامة في برامجها التنموية من خلال ربط أدائها المحلي بمؤشرات دولية، وللوصول للنتائج اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات والمعطيات استخدمت الاستبانة والمجموعات البؤرية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا في البلديات الخمس الكبرى المصنفة تحت الفئة (أ)، وكذلك في وزارة الحكم المحلي، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة، وعددهم الإجمالي (123) فرداً.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أنه على الرغم من انسجام برامج البلديات على المستوى المحلي مع متطلبات التنمية المحلية المستدامة، إلا أنه توجد كثير من المعيقات لتنفيذ هذه البرامج أهمها: ضعف الواقع التنظيمي والإداري للبلديات الذي يشكل عائقاً رئيساً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين، طبيعة العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والبلديات التي تُعيق تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين، ومحدودية الموارد المتاحة للبلديات (المادية والبشرية) التي تُعرقل تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين.

كما خلُصت الدراسة لعدد من التوصيات، العمل على دمج البلديات الصغرى وخلق هيئات محلية جديدة تضم عدد من البلديات الصغرى، والعمل على زيادة الوعي والإدراك لدى العاملين بمفاهيم التنمية المحلية المستدامة، وذلك من خلال تعزيز نهج اللامركزية وتطوير قانون حكم محلي ملائم للواقع الفلسطيني، وتعزيز استقلالية البلديات، وتنويع مصادر التمويل للمشاريع التنموية والتطويرية، ولزوم البدء بالاعتماد على التمويل الذاتي القائم على الجباية والاستثمار.

3. دراسة الهابيل (2015) بعنوان: دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة: دراسة حالة بلدية غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة (دراسة حالة بلدية غزة)، وتحديد أولوية العمل على تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية لدى فئة الدراسة، وإلى قياس مدى تطبيق مبدأ المشاركة المجتمعية في بلدية غزة من حيث منهجية عمل البلدية وآلية اتخاذ القرار في المجلس البلدي ولجان الأحياء واجتماعات البلدية العامة مع المواطنين. ويتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء لجان الأحياء، حيث بلغ عددهم وفق إدارة البلدية (70) عضواً، حيث استخدم الباحثان أسلوب العينة العشوائية لجمع بيانات الدراسة، حيث تم توزيع (50) استبانة.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج بحيث لا يوجد إشارة إلى تأثير مشاركة المواطنين في التخطيط الحضري وآلية اتخاذ القرار، فضلاً عن تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي أو تنسيق البلدية مع لجان الأحياء واجتماعات البلدية العامة مع المواطنين على المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات بلدية غزة.

وخلصت الدراسة بتوصيات حول تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية للمواطنين عبر اعتماد آلية للمشاركة في خطط عمل وسياسات بلدية غزة ومجلسها البلدي، كما توصي بالمساهمة في إيجاد مزيد من الدعم التقني والمعنوي لمبدأ المشاركة المجتمعية عبر تخصيص جزء من الموازنات السنوية لهذا الأمر، وتسويق مفهوم المشاركة المجتمعية في العديد من القنوات الإعلامية، واعتماد برامج تدريبية وتوعوية للعاملين في بلدية غزة تهدف إلى تمكين العاملين بها من انتهاج مبدأ المشاركة، وتعزيزها في برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة البلديات.

4. دراسة أبو سمرة (2006) بعنوان: دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي.

هدفت الدراسة لإظهار دور البلديات والهيئات المحلية في قطاع غزة بعد الانسحاب، وأثرها في وضع أسس البناء في المجتمع من الناحية الثقافية والاقتصادية والتنظيمية. اعتمد البحث على دراسة قوانين البلديات التي تم سنها وتحليلها منذ نشأة هذه الفكرة في العهد العثماني وحتى صدور قانون البلديات زمن الانتداب البريطاني عام 1934م، بالإضافة لقانون التنظيم والبناء رقم (28) لعام 1936م، كذلك قانون الهيئات المحلية لعام 1997م، وكذلك القيام بزيارات ميدانية للبلديات وهيئات الحكم المحلي وإجراء المقابلات مع مسئولي وزارة الحكم المحلي في جميع الاختصاصات وكذلك المقابلات الشخصية مع مسئولي المجالس المحلية.

أبرزت الدراسة أثر اللامركزية على دور البلديات في قطاع غزة، ومدى تأثيرها في المجال الاجتماعي والاقتصادي والإداري، ومن ثم قدرة البلديات على دفع عجلة التنمية والاستثمار في المجتمع المحلي، كما أشارت الدراسة إلى الارتباط بين البلديات والحكومة المركزية وقدرتها على تطبيق السياسات الاقتصادية المحلية المرتبطة بالسياسات العامة للدولة، كما وضحت الدراسة علاقة البلديات مع مؤسسات المجتمع المدني لوضع تصور للسياسة الاقتصادية والاستثمارية حسب رؤية وطنية شاملة.

وقد خلُصت الدراسة لمجموعة من التوصيات، وجوب ترسيخ مفهوم إنشاء لجان الأحياء بما يخدم مصلحة المواطن وتحقيق أهداف البلدية، كذلك أوصت الدراسة بضرورة إيجاد علاقة متكاملة مع المؤسسات غير الحكومية بما يحقق أهداف البلدية وإنجاز المخططات الهيكلية والعامة للمشاريع، ووضع خطط الاستثمار لتحديد الحاجات والموازنات التطويرية السنوية اللازمة.

ثانياً: الدراسات العربية

1. دراسة (الفهمي وسالم، 2019) بعنوان: دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة وجهة نظر المستفيدين من برامج وأنشطة جمعية البر الخيرية بمركز جدم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمعات المحلية دراسة من وجهة نظر المستفيدين من برامج وأنشطة جمعية البر الخيرية بمركز جدم. وبما أن الجمعيات الخيرية تعتبر واحدة من تلك المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المحلية، خاصة فيما يتعلق بالفقراء، وذلك من خلال النشاطات والبرامج التي تقدمها، فإننا سنسلط الضوء على نموذج من هذه المؤسسات وهي جمعية البر الخيرية بمركز جدم بوصفها واحدة من المؤسسات التي تعمل على تحقيق التنمية من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة التي تقوم بتنفيذها لنتعرف على مدى تحقيقها للدور التنموي المأمول منها، ومجتمع الدراسة عبارة عن المستفيدين من جمعية البر الخيرية جدم وعددهم (512) مستفيداً، وقد اقتصرت عينة الدراسة على (189) مستفيداً، حيث تعذر الوصول إلى المستفيدين، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وخلصت النتائج إلى مجموعة من النتائج أهمها: أكدت نتائج الدراسة المتعلقة بمجال محاربة الفقر أن هناك استفادة وكفاية من أغلب البرامج المقدمة إلا أن أهم هذه البرامج هي (المواد الغذائية، المساعدات العينية، كسوة الشتاء، إفطار الصائمين، بناء وتحسين المساكن). كما أكدت نتائج الدراسة على أن نسبة استفادة وكفاية أفراد العينة من برامج المجال الدعوي كانت عالية جداً.

وقد أوصت الدراسة أن هناك شمولية في البرامج التي تنفذها الجمعية ركزت فيه على خمس مجالات وهي مجال محاربة الفقر، والمجال الدعوي، والمجال الاقتصادي، والمجال الصحي، والمجال الأسري، ولكن ينبغي التركيز على عنصر الكفاية من البرامج.

2. دراسة بوعشرية (2018) بعنوان: أثر الانسداد السياسي للمجالس الشعبية المحلية على التنمية في الجزائر: دراسة حالة بلدية سعيدة.

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير ظاهرة الانسداد السياسي على التنمية المحلية في الجزائر على العموم وفي بلدية سعيدة على وجه الخصوص، حيث تتميز ظاهرة الانسداد السياسي بالعديد من الأسباب والمراحل التي جعلتها تتفاقم على مستوى المجالس المحلية البلدية بالجزائر، كما تصنيف بلدية سعيدة عاصمة الولاية من بين البلديات الأكثر انسداداً في مجلسها المحلي، وتأخراً في المشاريع الموجهة لها، حيث اعتبرت هذه البلدية من ضمن البلديات الـ16 التابعة للولاية بأخر بلدية تنمويا، حيث اتسمت بالاستقرار والانسداد السياسي في مجلسها المنتخب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الانسداد السياسي التي تعاني منه المجالس الشعبية المحلية في الوطن أثر على التنمية المحلية، وهدد المجتمع المحلي، وزعزع تلك الثقة التي يجب أن تكون بين المجالس المنتخبة والمواطن، ورغم سعي وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى التقليل من هذه الظاهرة من خلال الحث على تشجيع الاستثمار وتقوية الجباية المحلية، إلا أنهم لم يتطرقوا إلى أهم الحلول التي يجب أن تحد من هذه الظاهرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ضعف المستوى التعليمي للمنتخبين، عدم وعي وثقافة المجتمع المحلي بسبب انعدام التنشئة السياسية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بأساليب الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية.

وقد أوصت الدراسة بتفعيل استقلالية الجماعات المحلية عبر تعزيز استقلالها المالي المرتبط بالجباية المحلية بالشكل الذي يمكنها من امتلاك سلطة فعلية في اتخاذ قرارات ووضع السياسات مع التركيز في المقابل على تعزيز آليات المساءلة السياسية، والمحاسبة القضائية. كما أوصت الدراسة على تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش المحلي حول قضايا الحياة اليومية والمشتركة للمواطنين، ما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية، وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها، مع تفعيل دور الإعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي.

3. دراسة (محمود، 2012) بعنوان: استراتيجية تنمية مجالس الخدمات المشتركة في شمالي الضفة الغربية.

هدفت الدراسة إلى البحث في استراتيجيات تطوير مجالس الخدمات المشتركة ودورها في عملية التنمية بالتركيز على محافظات شمال الضفة الغربية من خلال تشخيص وتحليل واقع هذه المجالس.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم واستخدام استبانة، وتم تطويرها بالرجوع والاستناد على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، وكذلك المنهج التحليلي لتقييم مجالس الخدمات المشتركة بالاعتماد على المعلومات والبيانات المتوفرة من مصادر مختلفة، بالإضافة إلى تحليل نتائج الاستبانة التي وزعت على عدد من مجالس الخدمات المشتركة والأشخاص المعنيين في شمال الضفة الغربية.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن واقع مجالس الخدمات المشتركة هو واقع طموح رغم الصعوبات التي تواجهها، وأن هناك رغبة لدى هذه المجالس في تحقيق خدمات أفضل وتطوير إداري، كما أظهرت الدراسة أن وجود المجالس المشتركة عزز فرص استقطاب التمويل لإحداث التنمية المحلية، كما استطاعت المجالس المشتركة الملائمة بين أولوياتها والمجتمع المحلي واشتراطات الجهات المانحة. ومن جهة أخرى، أشارت النتائج إلى وجود تذبذب في مستويات التمويل حسب الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة، وأن هناك حاجة إلى وجود مصدر دخل ثابت من ميزانية السلطة الوطنية للإسهام في التنمية المحلية عبر المجالس المشتركة.

وانسجاماً مع نتائج الدراسة، فقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها، ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن أعمال مجالس الخدمات المشتركة مما يؤدي إلى تخطيط أفضل للخدمات المقدمة للمواطنين، وضرورة العمل الفوري على تقديم مشاريع تنموية موجهة للشباب وذوي الحاجات الخاصة لما هناك من أهمية بالغة لاستثمار قدرات الشباب، وتوجيهها بالاتجاه المناسب وتنمية المواهب والطاقات الكامنة فيه، كذلك أوصت بضرورة قيام المجالس المشتركة بتوفير مصادر تمويل ذاتية ومحلية عبر مشاريع تنموية تكون تابعة للمجالس المشتركة بما فيها مشاريع إنتاجية وصناعية، وأخيرا أكدت الدراسة على أهمية البحث في آليات دمج الهيئات المحلية الفلسطينية لتقليص تضخم عددها وتفعيل التنمية المحلية.

4. دراسة (عودة، 2010) بعنوان: استراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاسها على التخطيط العمراني للمدينة.

هدفت الدراسة بشكل رئيس لإعداد مقترح خطة استراتيجية لتنمية مدينة طوباس وربطها بالتخطيط العمراني للمدينة، وذلك من خلال دراسة وتحليل وتقييم الواقع الحالي للمدينة، ومن ثم عمل التحليل الاستراتيجي وتحديد الأولويات التنموية، وصياغة الرؤية التوافقية، ووضع الأهداف والمشاريع التنموية، ومن ثم دراسة العلاقة المتبادلة بين الاستراتيجية التنموية والتخطيط العمراني للمدينة.

ولتحقيق هذا الهدف تم مراجعة المفاهيم والأسس النظرية والأدبيات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، استراتيجية تنمية المدينة وعلاقتها بالتخطيط العمراني، كذلك تم الاطلاع على بعض التجارب العربية والمحلية في التخطيط الاستراتيجي التنموي، وارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، واستخدام أدوات البحث مثل المقابلات مع ذوي العلاقة وورش العمل.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مدينة طوباس تتمتع بعدد من الفرص كونها مركز محافظة طوباس، إلى جانب موقعها المتوسط بين البلدات والقرى في المنطقة، وكذلك طابعها الزراعي بسبب توفر الطروف الجوية المناسبة والمياه العذبة والتربة الخصبة المناسبة لزراعة المحاصيل المختلفة.

كما أشارت النتائج إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها المدينة والتي من أهمها تراجع قطاع الزراعة بعد أن كان مصدراً رئيساً للدخل في طوباس وزيادة معدل الفقر بسبب الإجراءات الإسرائيلية في المنطقة، وكذلك عدم وجود محفزات للاستثمار في المدينة وغياب دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية فيها.

أوصت الدراسة بضرورة استفادة بلدية طوباس والجهات المعنية في المدينة من مخرجات الخطة الاستراتيجية المقترحة كأساس للحصول على القروض والدعم لتنفيذ المشروعات التنموية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز وتفعيل الوعي والمشاركة المجتمعية بأهمية التخطيط والتنمية العمرانية، وضرورة تنمية قدرات الكادر الفني في بلدية طوباس خصوصاً في مجال التخطيط وتقديم الخدمات الأساسية.

كما أكدت الدراسة على ضرورة تحديث المخطط الهيكلي الحالي لمدينة طوباس وتوسعة حدود البلدية لضم جميع التجمعات السكنية خارج حدود البلدية، كذلك أكدت على تعزيز الأهمية الزراعية لمدينة طوباس وتطوير دور القطاع الزراعي كمصدر أساسي للاقتصاد، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد المحلي.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (The Federation of Canadian Municipalities, 2014): بعنوان: The Federation of Canadian Municipalities،

دور الحكومات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في وظيفة الحكومات المحلية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحديد سياسات الاتجاهات اللازمة لأجل تطوير نظام الحكم المحلي، بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة مجالس بلديات الحكم المحلي على تحقيق التنمية البشرية والتنمية المحلية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها، وجود ضعف في قدرة مجالس الحكم المحلي في تحقيق التنمية البشرية والمحلية، بالإضافة إلى وجود ضعف في تحقيق التنمية البيئية والتعامل مع تغيرات المناخ ومتطلباتها.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة إصلاح القوانين والبرامج والخطط التي تتعلق بلامركزية الحكم المحلي، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح تفويض المسئولية من قبل حكومة الدولة لصالح مجالس الحكم المحلي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

2. دراسة (Bello & Dola, 2014)، بعنوان: Sustainable Development and the Role of Local Governance: Experience from Malaysian Model Regions،

التنمية المستدامة ودور الحكم المحلي: تجربة من المناطق النموذجية الماليزية

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في القضايا المفاهيمية المتعلقة بالحكم المحلي وفائدته في متابعة أهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيقها، وذلك بالاعتماد على بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة على المستوى العالمي، والوضع الحالي في بعض بلدان شرق آسيا، وقد تم تخصيص تطبيق دراسة الحالة على الوضع الماليزي للحكم المحلي في السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أنه بالرغم من القيود الإدارية المرتبطة بالحكم المحلي في ماليزيا (على سبيل المثال، الجهات الفاعلة السياسية المحلية التي يعينها الحزب الحاكم)، إلا أن مجالس الحكم المحلي استطاعت تحقيق نتائج جيدة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المحلية، والتنمية البيئية، والتنمية السياسية)، بالإضافة إلى وجود نتائج ملموسة في السياسات والجهود المحلية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه،

كما توصلت الدراسة إلى أن مجالس الحكم المحلي مازال بإمكانها تحقيق الكثير فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة العمل على تحسين القدرات الإدارية المحلية، لأن التقدم النسبي غير مرئي بشكل جيد على المستوى الوطني، وذلك من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل جيد في ماليزيا.

3. دراسة (Zenelaj, 2012)، بعنوان: The Role of Local Government in Sustainable Development, Research Gate،

دور الحكم المحلي في التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور الحكم المحلي للبلديات في تحقيق التنمية المحلية من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تحليل أثر نقل مسؤولية الحكومة في البرامج والخطط والأنشطة والاستراتيجيات ذات المستوى المنخفض إلى إدارات الحكم المحلي، وقد تم تطبيق دراسة الحالة على بلدية بلش في ألبانيا، وشملت الدراسة بالتحديد إدارة قطاع السياحة في مقاطعة بلش في ألبانيا.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نقل الحكومة لمسؤولياتها التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية للبلاد، وذلك من خلال المستويات المنخفضة والبرامج والخطط والاستراتيجيات والأدوات بإمكانه أن يدعم تحقيق عملية التنمية المستدامة دون خوف من المستقبل، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن قطاع السياحة يعتبر أحد الفروع الاقتصادية المؤهلة كصديق داعم للتنمية المستدامة.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة الاهتمام بقطاع السياحة، ووضع خطة استراتيجية من خلال المختصين، وذلك من أجل تطبيق اللامركزية في قطاعات مختلفة من الإدارة العامة في الحكومة، حيث إن الحكومة المحلية هي أقرب إلى المجتمع المحلي، والأقرب إلى استغلال مواردها البشرية والطبيعية، وبالتالي بإمكانها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع السياحة من خلال اللامركزية لمساعدة إدارة الحكم المحلي على المساهمة في تحقيق التنمية المحلية من خلال استدامة القطاع السياحي.

4. دراسة (Oduro-Ofori, 2011)، بعنوان: **Oduro-Ofori, (2011): The Role of Local Government in Local Economic Development Promotion at the District Level in Ghana A Study of the Ejisu-Juaben Municipal Assembly, Technical University of Dortmund**

دور الحكم المحلي في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى المقاطعة في غانا، دراسة للمجلس البلدي في جيسو جوابين.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور لامركزية الحكم المحلي في الدول النامية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية البحث النوعي بشكل أساسي، واستخدمت كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، وتم استخدام مجموعة متنوعة من الطرق بما في ذلك المقابلات، والتحليل الوثائقي، والملاحظات، ومناقشات المجموعة، وإدارة الاستبانة لضمان جودة البيانات التي تم جمعها وتحليلها من أجل الوصول إلى النتائج، وقد تم تطبيق دراسة الحالة على المجلس البلدي في بلدية جيسو جوابين في غانا، حيث يتم تطبيق اللامركزية، وتتحمل الحكومات المحلية التي تسمى محليًا بجمعيات المقاطعات مسؤولية ضمان التطوير الكامل للمناطق الخاضعة لولايتها القضائية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها، أن فاعلية الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية كان مرتفعاً على الرغم من وجود قصور في فعالية الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية بسبب وجود الكثير من التحديات التي واجهت تطبيق اللامركزية في الحكم المحلي للمقاطعة، حيث كانت الحكومات المحلية أقل التزاماً بتنفيذ البرامج والمشروعات الواردة في خططها التنموية، والتي كانت ذات فائدة مباشرة للكيانات الاقتصادية في البلدية، بالإضافة إلى أن البلديات لا تملك القدرة الكافية من حيث الأموال واللوجستيات والموارد البشرية.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة إشراك أصحاب المصلحة الآخرين والعوامل الأخرى التي تؤثر مشاركتها في تعزيز العملية التنموية، كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة دمج عملية التنمية الاقتصادية المستدامة بشكل جيد في عملية تخطيط التنمية للحكومة المحلية، وضرورة وجود إطار للسياسة الوطنية لتوجيه مشاركتها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

5. دراسة Sakarya (2010) بعنوان: The Role of Local Municipality in the Urban Re-generation Projects in Istanbul

دور البلديات المحلية في تجديد المشاريع الحضرية في منطقة اسطنبول الكبرى.

هدفت الدراسة من تركيا، للكشف عن دور البلديات المحلية في عملية التجديد الحضري، وخصوصاً في أثر سياسات التجديد الحضري على المحددات الفيزيائية (المادية) والاجتماعية لسبع بلديات محلية تتبع بلدية اسطنبول الكبرى، وقد تناولت الدراسة النظرية والتطبيقية البلديات المحلية السبع كمجتمع بحثي للدراسة، والتي تختلف مكوناتها المادية والاجتماعية والسياسية والنبوية، كذلك تختلف في حجم المشاريع المنفذة، كما حاولت الدراسة التدقيق، وإمعان النظر في دور البلديات المحلية في عملية صنع القرار، وإنشاء وتوليد وتجديد المشاريع الحضرية.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، إن حجم المشاريع والجهات الفاعلة في المشروع، ورد الفعل المجتمع المحلي وكذلك العلاقة بين المنطقة المترو بولية (بلدية اسطنبول الكبرى) والبلديات المحلية، جميعها عوامل تؤثر في تطبيق وتنفيذ تلك المشاريع، كما أن البلديات المحلية تقوم بإعطاء الشرعية لتجديد تلك المشاريع من خلال الفهم والثقافة المحلية للبلدية.

إن عملية تنفيذ المشاريع تحمل في طياتها التجربة الخاصة، وتعكس السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة في الفضاء البلدي، بينما تتجاهل النتائج السسيولوجية والسياسية والاقتصادية لتلك المشاريع، ومن جانب آخر بينت الدراسة أن المواطنين الساكنين في مناطق نفوذ البلديات والذين يتأثرون بتلك المشاريع يتجاهلون ويتخلون عن إمكانيات موطنهم في سبيل تحقيق المنافع الاقتصادية الناجمة عن المشروع.

كما توصلت الدراسة من خلال دراسة السبع بلديات المحلية، أن مدينة اسطنبول أضحت كجهاز نمو يعتمد على التحالفات المتشكلة من رؤساء البلديات، والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية التي أقامت مراكزها كنتيجة من دور تلك المشاريع.

6. دراسة Allah & Redzuan (2010) بعنوان: The Role of NGO,s in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development

دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع التنمية المجتمعية المستدامة.

سعت الدراسة من الهند إلى توضيح مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية في التنمية المجتمعية المستدامة، واعتمدت الدراسة على إطار نظري لربط وظائف المنظمات غير الحكومية بالتنمية المستدامة في البلدان النامية في العالم الثالث، كما اعتمدت علي تحليل الدراسات السابقة في تكوين هذا الإطار. وأوضحت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التي تساعد المجتمع على التمكين من أجل التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق البرامج والوظائف المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة وأنشطة بناء القدرات، والاعتماد على الذات من خلال خلق فرص عمل وتوليد الدخل في المدى الطويل، وهذا التمكين الاقتصادي يسهم في التنمية المجتمعية المستدامة من خلال بناء وتطوير قدرات المجتمع مثل القدرة والمهارة والمعرفة لتعبئة الموارد، وتخطيط وتقييم المبادرات المجتمعية وحل المشاكل لكسب السيادة على حياة الأفراد، كما أنه يحفز المجتمع للمشاركة في المشاريع ومساعدته على تحسين نوعية الحياة.

وتعمل المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وعلاوة على ذلك علي تعبئة المجتمعات المحلية لتكون قادرة علي الاعتماد على الذات، وتساعد كذلك المجتمعات لاكتشاف إمكاناتها والاعتماد على مواردها الخاصة. باختصار توضح الدراسة أن جميع هذه البرامج وظائف المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

3.4.2 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت دور اللامركزية الإدارية بأبعادها: (الاتصال، التفويض، التمكين) والتنمية المحلية بأبعادها: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، فقد ظهرت مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- ساهمت الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة، ومعرفة أبعاد المشكلة وأثرها، مما ساعد في تطوير الدراسة وبنائها على أساس علمي منهجي صحيح، بالإضافة إلى تحديد المنهجية الملائمة لطبيعة الدراسة الحالية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لقياس العلاقة بين المتغيرين، بالإضافة إلى تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وأبعادهما، وكيفية الربط بين هذه الأبعاد بما يخدم مصلحة البحث العلمي.
- كما ساهمت أيضاً الدراسات السابقة في بناء الفكرة الرئيسة، وصياغة المشكلة بشكل منهجي علمي صحيح، بالإضافة إلى تحديد الإطار العام للدراسة الحالية، وتصميم هيكليتها، والتعرف على الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، بالإضافة إلى تصميم أدوات جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وكيفية تحليل هذه البيانات، وتوقع النتائج، والخروج بتوصيات علمية وعملية للدراسة الحالية تخدم البحث العلمي بشكل عام، والحالة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل خاص.

4.4.2 أوجه الاختلاف عن الدراسات السابقة من حيث

- **هدف الدراسة:** التعرف على واقع اللامركزية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية.
- **بيئة الدراسة:** الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية، والتي لم تتناولها على حد علم الباحث الدراسات السابقة.
- **مجتمع الدراسة:** رؤساء الهيئات البلدية، وأعضائها، والعاملين بها، والمواطنين المنتفعين.
- **من حيث الموضوع والمتغيرات:** لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع اللامركزية كإطار مفاهيمي، ولكنها لم تتطرق إلى سبل إرساء قواعد اللامركزية بأبعادها المذكورة في الدراسة، وما هو أثر استخدام أداة اللامركزية كوسيلة وليست كهدف وأثرها على التنمية المحلية، وهنا تكمن الفجوة البحثية.

5.4.2 ما تميزت به الدراسة الحالية

1. تعتبر هذه الدراسة جزءاً من بناء تراكمي معرفي للدراسات السابقة، وتأتي استكمالاً لما بدأه الباحثون والدارسون السابقون في موضوع الدراسة، فتبني على ما توصلوا إليه من نتائج وما قدموه من توصيات ومقترحات.
2. تركز الدراسة الحالية على دور الهيئات المحلية في تحقيق اللامركزية، وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية لتحقيق الأهداف التنموية، وبذلك فإن الدراسة تتميز بكونها من الدراسات النادرة على حد علم الباحث التي تربط بين اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية والتنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث لا يوجد على حد علم الباحث دراسات محلية أو عربية تربط بين المتغيرين.

جدول (1.2): الفجوة البحثية للدراسة

نوع الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفجوة المكانية	استهدفت الدراسات السابقة فلسطين والدول العربية، والدول الأجنبية مثل ألبانيا.	استهدفت الدراسة الحالية المحافظات الجنوبية في فلسطين، وتُعدُّ من الدراسات النادرة التي تناولت موضوع الدراسة على حد علم الباحث.
الفجوة النظرية	عرضت معظم الدراسات السابقة أبعاد متفرقة للامركزية الإدارية.	اعتمد الجانب النظري في الدراسة الحالية على عرض معظم أبعاد اللامركزية الإدارية والتي تمثلت في: (التفويض، التمكين، الاتصال)
الفجوة المنهجية	اعتمدت الدراسات السابقة على مناهج مختلفة ما بين المنهج الوصفي التحليل والمنهج الاستقرائي والمنهج النوعي.	اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة الأولية والمقابلة لتفسير النتائج، وركزّت على جمع البيانات المختلطة (الكمية والنوعية).
البرنامج المستخدم	اعتمدت معظم الدراسات السابقة على برنامج SPSS لتحليل البيانات.	استخدمت الدراسة الحالية برنامج SPSS وبعض الاختبارات الإحصائية لتحليل الاستبانة والوصول إلى النتائج حسب مخرجات برنامج (Smart PLS).
الفجوة المعرفية	لم تتناول الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين اللامركزية الإدارية بأبعادها (التفويض، التمكين، الاتصال) على التنمية المحلية التي طُبق عليها البحث.	تناولت الدراسة الحالية طبيعة العلاقة بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية.
الفجوة التطبيقية	طبقت الدراسات السابقة دراسة الحالة على الهيئات المحلية وبعضها على المنظمات غير الحكومية.	طبقت الدراسة الحالية في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية بالتحديد.
الفجوة المفاهيمية	تناولت الدراسات السابقة التأصيل العلمي للمفاهيم من المراجع بالإضافة إلى مراجعة الادبيات السابقة.	بالاعتماد على استقراء المفاهيم السابقة التي تناولتها الادبيات والدراسات السابقة أضافت الدراسة الحالية بعض المفاهيم الإجرائية

المصدر: إعداد الباحث.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

المقدمة

تتضمن منهجية الدراسة تفصيلا دقيقا للطرق والوسائل والأدوات التي تم استخدامها بغية الوصول إلى النتائج المرجوة التي يمكن من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة البحثية، لذا يتوجب على الباحثين في العلوم المتنوعة تحري الدقة في إيضاح الطرق والأدوات البحثية المستخدمة في الدراسة مع توضيح طبيعة هذه الوسائل، فمنهجية الدراسة هي بمثابة الإطار الشمولي الجامع لكافة التفاصيل المرتبطة بالجانب التطبيقي من الدراسة، والتي يجب ايضاحها بشكل علمي مفصل بغية الوصول إلى دلالات صحيحة مرتبطة بالموضوع البحثي، وانطلاقاً من أهمية التحديد الدقيق لطبيعة المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة، فقد قام الباحث بتأصيل جميع الجوانب والإجراءات التي تم تطبيقها في إطار العمل البحثي الراهن بدءاً من اختيار الموضوع البحثي وصياغة مشكلته وأهدافه الراهنة، ومروراً بالفرضيات البحثية قيد الاختبار، وانتهاءً بتصميم الأدوات البحثية التي استخدمت لأغراض الحصول على المعلومات الأولية والاختبارات اللازمة للتأكد من مدى صلاحيتها للاستخدام مع إيضاح الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها بغية الوصول على نتائج موضوعية، مع اجراء جميع الاختبارات اللازمة للتأكد من صلاحية النماذج المستخدمة لقياس العلاقات واستنتاج الآثار المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وعليه فإن هذا الفصل من الدراسة يهدف إلى إيضاح جميع الإجراءات المنهجية المرتبطة بالموضوع البحثي الخاص بدراسة واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، سواء من حيث المنهج المستخدم في إعداد الدراسة البحثية أو الإجراءات المتبعة في

إنجاز الدراسة التطبيقية الخاصة باختيار مجتمع الدراسة البحثية المستهدفة وطبيعتها، وطبيعة ووصف أداة الدراسة، وتحديد محتواها، هذا بالإضافة إلى إيضاح أهم الاختبارات الإحصائية للتأكد من صلاحية هذه الأداة، وأخيراً إيضاح أهم الأساليب الإحصائية المطبقة في استخلاص النتائج، والتي تم الاعتماد عليها كوسيلة لقياس العلاقات، والآثار المتبادلة بين متغيرات الدراسة قيد البحث.

1.3 منهج الدراسة

تورد الادبيات المتنوعة الخاصة بمناهج البحث العلمي مجموعة متنوعة من المناهج البحثية التي يمكن للباحثين الاختيار فيما بينها بما يلائم الظاهرة البحثية المدروسة، هذه المناهج تتناول مجمل الاشتراطات والإجراءات البحثية الخاصة بالظواهر سواء التطبيقية منها أم الإنسانية، وبعد الاطلاع الدقيق على المناهج المتعددة التي أوردتها هذه الأدبيات بالإضافة إلى الدراسات السابقة فقد لجأ الباحث إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب فيما بينها لدراسة الظواهر الإنسانية والذي يعد الموضوع البحثي الراهن أحد جوانبها، إذ يعتبر هذا المنهج بمثابة مظلة جامعة يستخدمها الباحثون لدراسة الظواهر الإنسانية لما يوفره من آليات دقيقة يمكن من خلالها دراسة وتشخيص الظاهرة كما هي في الواقع مع إمكانية استخدام أدواته المتنوعة لإبراز العلاقات المتداخلة بين جزئياتها المدروسة، هذا بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد عليه في بيان الآثار المتداخلة بين متغيراتها المتنوعة، وباعتبار دراسة واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية أحد أهم الموضوعات المرتبطة بالعلوم الإنسانية فقد استخدم الباحث هذا المنهج لدراسة هذه الظاهرة بتقديم الوصف التحليلي لجوانبها المتنوعة والتعبير عنها كيفياً أو كمياً أو بكلاهما معاً (درويش، 2018)، ومن هنا فقد استخدم الباحث هذا المنهج في وصف اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة وإجراء المقارنة الوصفية النقدية للآراء المتنوعة التي تناولت الظاهرة لتكوين الإطار النظري، هذا بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية المتنوعة بغية إظهار العلاقات المتبادلة بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية وإبراز الآثار المترتبة على تطبيق اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية على التنمية المحلية وإظهار نقاط القوة والضعف في هذا التطبيقي، حيث استخدم الباحث كافة الأساليب الإحصائية المناسبة للموضوع البحثي للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة المخططة بالاعتماد على مجموعة من البرامج الإحصائية المتخصصة وأهمها المجموعة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS V.25) وبرنامج (SmartPLS V3.2.8) لحساب المؤشرات اللازمة لأغراض التحليل، أما فيما يتلق بالوسائل التي استخدمها الباحث للحصول على بيانات ومعلومات الدراسة، فقد لجأ الباحث إلى الاعتماد على طريقة المسح المكتبي

للأدبيات البحثية المنشورة المرتبطة بالموضوع البحثي لتكوين الإطار النظري للظاهرة المدروسة، وهو ما يعرف بالمصادر الثانوية للبيانات، أما الجانب الاخر للمصادر المرتبطة بالبيانات والمعلومات فيتمثل بمصادرها الأولية التي قد تستند إلى أداة أو أكثر للوصول إلى تلك البيانات، وفي إطار العمل البحثي الراهن، فقد استخدم الباحث أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المنشورة المرتبطة بالموضوع البحثي لتكوين الإطار النظري المتعلق باللامركزية الإدارية والتنمية المحلية، أما فيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد اعتمد عليها الباحث من أجل تنفيذ الدراسة الميدانية واستخدم أداتي الاستبانة والمقابلات المهيكلة لإتمامها، إذ استخدم الباحث أداة الاستبانة مع تعزيزها بالمقابلات المهيكلة مع أعضاء لجان الأحياء، حيث قام الباحث بتنفيذ (5) مقابلات شخصية مع أعضاء لجان الأحياء في كافة المحافظة الجنوبية الفلسطينية، بالإضافة لإجراء حصر شامل للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في الهيئات المحلية والبالغ عددهم (110) موظف تم استهدافهم باستخدام أداة الاستبانة كأداة رئيسة لتجيب على فرضيات وأسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

تشير الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للحكم المحلي لعام 2020 إلى وجود (25) هيئة محلية عاملة في قطاع غزة، وقام الباحث باستخدام أسلوب العينة الغرضية (القصدية) بالاعتماد على (13) هيئة محلية وفقاً للمعايير التالية (مراعاة تصنيف الهيئات المحلية على أساس "أ، ب، ج، د" في كل محافظة من المحافظات الجنوبية الفلسطينية "بعدم تكرار التصنيف في كل محافظة") من أصل مجتمع الدراسة المتمثل ب (25) هيئة محلية، بالإضافة إلى مراعاة عدد سكان الهيئة المحلية وفقاً لتقديم خدمات أكثر للسكان، وبناءً على المعايير توصل الباحث إلى (13) هيئة محلية، وتم الاعتماد عليها في الدراسة التطبيقية لتمثيل عينة الدراسة، حيث يتمثل الفئة المستهدفة الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية والمتمثلة بـ(13) هيئة محلية، وبلغ عدد الموظفين (110) موظف يعملون بالإدارة العليا والوسطى، وهم من (رئيس هيئة محلية، مدير دائرة، مدير هيئة محلية، ورئيس قسم، رئيس شعبة)، وتم الاعتماد على أسلوب العينة الغرضية (القصدية) للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في الهيئات المحلية متمثلة بـ(13) هيئة محلية (ملحق رقم 3)، وتم توزيع (110) استبانة على الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية خلال الفترة الواقعة ما بين 25 يونيو حتى 1 يوليو 2020، والمسترد منها (81) استبانة بنسبة استرداد (73.6%)، وحيث تعتبر النسبة ممثلة للمجتمع ويمكن الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة، حيث يرى البعض أن نسبة الاسترداد التي تزيد

عن (40%) أو (50%) تعتبر نسبة مقبولة ويمكن الاعتماد عليها، كما أنه وفقاً لما توصل له (Sekaran, 2000)، فإنه يعتبر نسبة استرداد (30%) كحد أدنى مناسبة لأغراض البحث. بالإضافة لذلك قام الباحث بعمل (5) مقابلات مع أعضاء لجان الأحياء في المحافظات الجنوبية الفلسطينية (شمال غزة، غزة، الوسطى، خانيونس، رفح) خلال الفترة ما بين 25 مايو حتى 5 يونيو 2020 لمدة ساعة لكل مقابلة.

3.3 العينة الاستطلاعية

تهدف العينة الاستطلاعية إلى التأكد من جودة الأداة المستخدمة، وصلاحيتها للاستخدام الميداني من خلال تطبيقها على عينية محدودة من المبحوثين المستطلعة آراؤهم، للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة المستخدمة التي يمكن إجراء التعديلات عليها وفقاً لمؤشرات الصدق والثبات المستخلصة من نتائج العينة الاستطلاعية، كما أن العينة الاستطلاعية تزود الباحث بمعلومات هامة لمعرفة مدى وضوح الاستبانة أو الأداة المستخدمة للمبحوثين، وعما إذا كانت هناك أية ملاحظات عليها من قبلهم، إذ تعد مثل هذه الوسيلة بمثابة تغذية راجعة للباحث من حيث مدى نجاح تطبيق أدوات دراسته والاطمئنان مبدئياً على النتائج المتوقعة، كما تعطي الباحث خبرة قبلية على تطبيق البرامج والأدوات والاختبارات التي ينوي استخدامها، مما يدفعه للقيام بتطبيق دراسته بمهارة عالية، وتكون العينة الاستطلاعية بمثابة متطلب أساسي يستند عليه للتنبؤ بجوانب القصور والضعف والصعوبات في إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية من حيث المنهج وأدوات جمع البيانات لتلاشي الوقوع فيها في ضوء ما أسفرت عنه نتائج العينة الاستطلاعية.

وبناءً على ذلك قام الباحث بالاعتماد على توزيع عينة استطلاعية مكونة من (32) مستجيباً ومستجيبة للتحقق من الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة)، والتي تعتبر الخطوة الرئيسة قبل بدء توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة بشكل كامل، وبعد التأكد من صلاحية الاستبانة متمثلة بمعايير الصدق والثبات يتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة، تم اعتبار العينة الاستطلاعية (32) ضمن العينة الاجمالية للدراسة، والجدول التالي يوضح توزيع العينة استطلاعية حسب المتغيرات الديمغرافية.

جدول (1.3): توزيع العينة استطلاعية حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	28	87.5	سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	2	6.3
	أنثى	4	12.5		5-10 سنوات	7	21.9
العمر	أقل من 30 سنة	1	3.1		10-15 سنة	6	18.8
	30-40 سنة	13	40.6		15 سنة فأكثر	17	53.1
	40 سنة فأكثر	18	56.3	المؤهل العلمي	دبلوم	3	9.4
					بكالوريوس	5	15.6
					دراسات عليا	24	75.0

من إعداد الباحث استناداً على مخرجات SPSS.

4.3 أدوات الدراسة

1.4.3 الأداء الأولى "الاستبانة"

تعد الاستبانة أحد أهم الأدوات شائعة الاستخدام في البحوث الإنسانية، وبالنظر إلى الدراسة الراهنة التي تهدف إلى تشخيص واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بقطاع غزة، فإنها تعتبر أحد الموضوعات الإنسانية التي ترتبط بقياس الاتجاهات للمبحوثين، لذا فقد قام الباحث بمراجعة الأدبيات السابقة المرتبطة بالموضوع البحثي لتكوين الإطار النموذجي لأبعاد الأداة والاسترشاد بما أوردته هذه الدراسة من تفاصيل لأبعادها ومحتواها، لذا فقد قام الباحث بالاعتماد على هذه الأداة باعتبارها الأنسب للموضوع البحثي بعد مراجعة المنهجيات الواردة في الدراسات السابقة، هذا بالإضافة إلى التدقيق العميق في محتوياتها بغية بناء الأداة البحثية الراهنة بشكل دقيق يسهم في تغطية جميع الجوانب المستهدفة، وقد قام الباحث بالاعتماد على أداة الاستبانة وتصميمها استنادا إلى التوجهات العامة للدراسات السابقة، حيث تم اعتماد الأبعاد والمحاور الخاصة بالأداة وتكوينها بحيث تغطي الموضوع البحثي المستهدف والذي يهدف إلى قياس "واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية"، حيث تم تصميم التوجه الأولي للأداة وإخراجها بما يتلاءم مع الموضوع البحثي ومناقشتها مع المشرف الأكاديمي والعمل على إعادة تدقيقها وإخراجها بشكل نهائي من أجل إخضاعها للتحكيم العلمي من قبل المختصين في الجامعات الفلسطينية المحلية.

1.1.4.3 محتوى أداة الدراسة

تكونت أداة الدارسة (الاستبانة) من قسميين رئيسين، حيث يتكون القسم الأول من البيانات الديمغرافية لمجتمع الدراسة المتمثلة ب (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي "طبيعة العمل"، نطاق العمل الجغرافي "محافظة"، تصنيف الهيئة المحلية)، بينما يتمثل القسم الثاني بمحاور الدارسة الرئيسة بأبعادها، التي تستخدم لدراسة واقع اللامركزية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، وتتكون الدراسة من نوعين من المتغيرات، النوع الأول يتمثل بالمتغير المستقل "أبعاد اللامركزية الادارية" والذي تم قياسه من خلال (34) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد (التفويض، التمكين، الاتصال)، والنوع الثاني ويمثل بالمتغير التابع "التنمية المحلية" والذي تم قياسه من خلال (28) فقرة وبذلك تصبح الاستبانة مكونة من (62) فقرة، والجدول (2.3) يوضح محتويات متغيرات ومحاور الدراسة.

جدول (2.3): محتويات متغيرات الدراسة

المحاور	الأبعاد	المتغيرات	عدد الفقرات
المحور الأول	التفويض	مستقل	14
	التمكين		12
	الاتصال		8
المحور ككل "اللامركزية الادارية"			34
المحور الثاني	البعد الاقتصادي	تابع	9
	البعد البيئي		9
	البعد الاجتماعي		10
المحور ككل التنمية المحلية			28

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على الأطر النظرية والدراسات السابقة.

2.1.4.3 المحك المعتمد في أداة الدراسة (الاستبانة)

لقد قام الباحث بالاعتماد على استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتصحيح أداة الدراسة اذ يعتبر هذا المقياس بمثابة توجه لتحديد السلوكيات والتفضيلات ويستعمل في الاختبارات النفسية، استنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت، ويستخدم في الاستبانات، وبخاصة في مجال الإحصاءات، حيث تستند الفكرة الرئيسة لهذا المقياس على تحديد ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، والمقياس المستعمل لتحديد درجة الموافقة والاختلاف حول قضية ما يكون من خلال إبداء الرأي المحدد بخمس خيارات، ومن هنا جاءت التسمية مقياس ليكرت الخماسي، وتنحصر ردود الأفعال في مجموعة من الدرجات تبدا بالرقم (1) الذي يشير إلى مستويات من عدم الموافقة المرتفعة جدا حول الفقرة المطروحة، بينما تشير الدرجة (2) إلى عدم الموافقة، بينما تمثل الدرجة (3) القيمة الحيادية، وتشير الدرجة (4) إلى الموافقة على الفقرة، وأخيراً فإن الدرجة (5) تشير إلى الموافقة بشدة من قبل المبحوث على الفقرة المطروحة، ولتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من الفقرات وكل بعد وكل محور ضمن أداة الدراسة (الاستبانة)، يتم الاعتماد على استخدام قيمة الوسط الحسابي وقيمة الوزن النسبي والجدول (3.3) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمسة مستويات (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً).

جدول (3.3): مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة

مستوى الموافقة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
الوسط الحسابي	أقل من 1.80	1.80 إلى 2.59	2.60 إلى 3.39	3.40 إلى 4.19	أكبر من 4.20
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68% إلى 83.9%	أكبر من 84%
الوسط الحسابي: (مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين)، الوزن النسبي: (الوسط الحسابي ÷ 5) *100					

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي"

2.4.3 الأداء الثانية (المقابلة)

تعتبر المقابلة أحد أهم الأدوات شائعة الاستخدام لاستقصاء الآراء المتعلقة بالظواهر البحثية، بغرض التعمق في فهم الظاهرة والوصول إلى عمق الأبعاد المرتبطة بالتفاصيل الدقيقة للظاهرة المبحوثة، ويستند هذا التوجه إلى توجيه مجموعة من الأسئلة المتخصصة للأفراد المسؤولين ذوي الاختصاص من خلال المقابلة لهؤلاء الأفراد والتعمق في تفاصيل الأسئلة المطروحة بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالظاهرة المبحوثة (الوادي والزعبي، 2011، ص98)، واستناداً إلى أهمية هذه الأداة في تعزيز النتائج البحثية خصوصاً في الجوانب التي تحتاج إلى التعمق في المفاهيم والممارسات

والتي لا تستطيع الأدوات البحثية الأخرى من تحقيقها فقد قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات المهيكلة بلغ عددها (5) مقابلات شملت أعضاء لجان الأحياء بهدف التعرف على واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية في التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية.

1.2.4.3 محتوى الأداء الثانية متمثلة (المقابلة)

تتمثل محتوى المقابلة من أبعاد التنمية المحلية متمثلة بالبعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، حيث تتمحور الأسئلة بالبعد الاقتصادي (هل تعتقد أن المشاريع التي تقوم بتنفيذها الهيئة المحلية تتسم بالاستدامة؟، هل الهيئة المحلية توفر بيئة اقتصادية ملاءمة تشجع المستثمرين؟) أما البعد البيئي فيتمثل ب (هل تعتقد أن الهيئة المحلية توفر الكمية الكافية والصالحة للشرب من المياه؟، هل تعتقد ان الهيئة المحلية تمارس نشاطاتها بشكل سليم وصديقة للبيئة؟)، وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي تتمحور الأسئلة حول (هل تعتقد أن الهيئة المحلية تنفذ ما ورد في خطتها الاستراتيجية بما يخص المرأة والشباب والطفل؟، هل هناك برامج تنفذها الهيئة المحلية تستهدف الفئات المهمشة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة؟).

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة

يشير مفهوم الصدق إلى قدرة الأداة على قياس الغرض الذي صممت لقياسه هذه الأداة، إذ يعتبر الصدق من أهم الاختبارات التي تشير إلى الاستدلالات الخاصة التي نخرج بها من درجات المقياس من حيث مناسبتها ومعناها وفائدتها، وتحقيق صدق القياس هو تحقيق الأدلة التي تؤيد مثل هذه الاستدلالات، ويتم الحكم على صدق الاختبار من خلال الهدف الذي يبنى الاختبار من أجله (أبو علام، 2014). وفيما يتعلق بالثبات فهو ضروري للمقياس ولكنه ليس بديلاً عن الصدق، والمقياس الذي يعطي درجة غير مستقرة أو غير متسقة لا يمكن أن يكون صادقاً، ومن الجانب الآخر إذا كانت درجة ثبات المقياس عالية جداً فهذا ليس دليلاً على صدق المقياس، لذا فإن معامل الثبات يحد من الصدق ولكن ارتفاع معامل الثبات لا يضمن درجة مرضية من الصدق (لقوقي، زاهي، 2016)، وبذلك يعتبر الصدق والثبات مرتبطين ببعضهم البعض ولا يمكن الاستعانة فقط بالصدق بدون الثبات فكلاهما يحقق صلاحية الاستبانة، ولذلك يجب الاعتماد في الدراسة على الصلاحية من خلال الصدق والثبات.

1.5.3 صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

تشير الأدبيات النظرية المتنوعة إلى وجود مجموعة من الأشكال للتحقق من صدق أداة الدراسة، ويشير كل شكل من هذه الأشكال إلى اتجاه محدد في التحقق من صدق الأداة، ويمكن توضيح هذه الأشكال كما يلي:

2.5.3 الصدق الظاهري (صدق المحتوى)

يرتبط صدق المحتوى بمدى ملاءمة وقوة الاتجاه العلمي للفقرات المكونة للأداة، ومدى توافقها مع النظريات والأدبيات التخصصية في المجال البحثي، إذ إن هذا النوع من الصدق يقيس مدى قدرة الفقرات المكونة لكل بعد ومحور من قياس الغرض المراد تحقيقه ضمن أهداف الدراسة المقرة ومدى شمولية هذه الأبعاد بمكوناتها للقياس الدقيق للأبعاد المرتبطة بمتغيراتها، ولتحقيق هذا النوع من الصدق فلا بد من تحديد مجال المحتوى الذي نريد قياسه وبناء أسئلة أو فقرات تمثل الموضوع قيد الدراسة ومن ثم تقديم المحتوى والأسئلة للخبراء والمختصين ليقوموا بفحص الفقرات منطقياً وتقدير مدى تمثليها للمحتوى المراد قياسه (باتشيرجي، 2015)، ولتحقيق هذا الشكل من أشكال الصدق، فقد قام الباحث بتصميم أداة الدراسة استنادا إلى الأدب النظري والتخصصي وعرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص من الجامعات المحلية والبالغ عددهم (5) محكمين، قاموا بالتحقق من قوة الأداة وقدرتها على تمثيل الأبعاد المتنوعة لتحقيق أهداف الدراسة وتقديم الملاحظات اللازمة، حيث تم تعديل الأداة وفقاً لتلك الملاحظات للوصول إلى تمثيل علمي حقيقي للمحتوى المراد قياسه وإقرار الشكل النهائي لأداة الدراسة والملحق رقم (2) يوضح الاستبانة النهائية لأداة الدراسة.

3.5.3 صدق الاتساق الداخلي

يعد صدق الاتساق الداخلي طريقة من طرق قياس الصدق، ويقصد بصدق الاتساق الداخلي هي مدى ارتباط أو اتساق فقرات الاستبانة مع البعد أو المحور المنتمي إليه ويتم من خلال معامل ارتباط بيرسون، حيث يتم التحقق من توافر هذا النوع من الصدق من خلال توافر معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند (مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وقام الباحث بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال طريقتين (الطريقة الأولى: معامل ارتباط بيرسون، أما الطريقة الثانية: درجة التشبع باستخدام التحليل العاملي"Outer Loadings").

1.3.5.3 صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لأبعاد المحور الأول "اللامركزية الادارية"

1. صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول "التفويض"

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين فقرات البعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01، 0.05)، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه، باستثناء الفقرة الثامنة غير معنوية وسيتم حذفها من البعد ولن يتم الاعتماد عليها في التحليل.

حيث بلغ أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الرابعة عشر التي تنص على "تمنح السلطة المركزية المرونة الكافية للهيئة المحلية بإعداد الخطة الاستراتيجية بما يتلاءم مع احتياجها" (0.434) وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثالثة التي تنص على "تستقل الهيئة المحلية في وضع نظامها الداخلي" (0.829)، وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، باستثناء الفقرة الثامنة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.082 أكبر من 0.05)، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول "التفويض" بشكل عام، والجدول (4.3) يوضح النتائج.

جدول (4.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الأول "التفويض"

الرقم	الفقرة	عدد	نتائج اختبار بيرسون	
			معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تتمتع الهيئة المحلية بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة التي هي جزء منها	32	**0.675	0.000
2	تتسم الهيئة المحلية بالاستقلال الإداري في إدارة شؤونها دون الرجوع إلى السلطة المركزية		**0.799	0.000
3	تستقل الهيئة المحلية في وضع نظامها الداخلي		**0.829	0.000
4	يستطيع المجلس البلدي أن يضع ما يراه مناسبا من الأنظمة والقوانين		**0.778	0.000
5	يستقل أعضاء الهيئة المحلية برسم السياسة العامة للمجلس البلدي		**0.482	0.005

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون	
		معامل ارتباط بعدد	مستوى الدلالة
6	تتمتع الهيئة المحلية باستقلالية في تعيين الموظفين	**0.796	0.000
7	تمتلك الهيئة المحلية الصلاحيات الكافية في تقييم أداء الموظفين	**0.686	0.000
8	تتمتع الهيئة المحلية باستقلال مالي، أي بموازنة مستقلة عن الموازنة العامة، وبمصادر واردات خاصة بها.	0.229	0.082
9	تتمتع الهيئة المحلية باستقلالية في إعداد الموازنة	**0.672	0.000
10	تسيطر الهيئة المحلية على كافة مواردها الطبيعية التي تقع تحت نفوذها	**0.623	0.000
11	توجد حدود واضحة للصلاحيات المخولة للهيئة المحلية	**0.532	0.002
12	تمتلك الهيئة المحلية صلاحيات استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في مناطق نفوذها	**0.516	0.003
13	تشارك الهيئة المحلية في مكافحة التهرب الضريبي	**0.557	0.001
14	تمنح السلطة المركزية المرونة الكافية للهيئة المحلية بإعداد الخطة الاستراتيجية بما يتلاءم مع احتياجها	*0.434	0.013
فقرات البعد الأول "التفويض"			

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج spss.

2. صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني "التمكين"

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات البعد الذي ينتمي اليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01، 0.05)، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه.

حيث بلغ دنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الحادي عشر التي تنص على "تنخرط الهيئة المحلية في مجالس الخدمات المشتركة بما يحقق أهداف الهيئات المحلية" (0.399) وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة السادسة التي تنص على "تُعد الهيئة المحلية موازنتها بما يتلاءم مع الخطة الاستراتيجية" (0.814)، وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية،

وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني "التمكين" بشكل عام، والجدول (5.3) يوضح النتائج.

جدول (5.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثاني "التمكين"

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تمتلك الهيئة المحلية رؤية ورسالة واضحة تمكنها من القيام بدورها	32	**0.524	0.002
2	يوجد علاقة واضحة بين الرؤية والأهداف تنسجم مع الاستراتيجيات المطلوب تحقيقها		**0.615	0.000
3	يتوافر برامج لبناء وتطوير قدرات كادر الهيئة المحلية		**0.608	0.000
4	تعمل الهيئة المحلية بكفاءة وفعالية في أداء دورها		**0.611	0.000
5	تستحدث الهيئة المحلية البرامج والمشاريع وتوفير ما يتطلبه ذلك من إمكانات مادية وفنية لضمان نجاحها.		**0.562	0.001
6	تُعد الهيئة المحلية موازنتها بما يتلاءم مع الخطة الاستراتيجية		**0.814	0.000
7	تستجيب السلطة المركزية للموازنة المقدمة من قبل الهيئة المحلية.		**0.656	0.000
8	تتطابق الصلاحيات الموكلة مع إمكانات الهيئات المحلية		**0.686	0.000
9	تشارك الهيئة المحلية في رسم السياسات العامة للدولة		**0.668	0.000
10	تشترك الهيئة المحلية في عملية صنع السياسات العامة لوزارة الحكم المحلي		**0.687	0.000
11	تنخرط الهيئة المحلية في مجالس الخدمات المشتركة بما يحقق أهداف الهيئات المحلية		*0.399	0.024
12	تمتلك الهيئة المحلية مقومات العمل المؤسسي التي تساهم في استدامة تقديم الخدمات للسكان.		*0.411	0.019
فقرات البعد الثاني "التمكين"				

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.**

المصدر: إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.

3. صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث "الاتصال"

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات البعد الذي ينتمي اليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01، 0.05)، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه.

حيث بلغ أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الثامنة التي تنص على "تعتبر قنوات الاتصال كفؤة وفعالة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي" (0.617)، وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الرابعة التي تنص على "توجد قنوات تواصل سريعة ومفتوحة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي" (0.850)، وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث "الاتصال" بشكل عام، والجدول (6.3) يوضح النتائج.

جدول (6.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثالث "الاتصال"

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تستجيب السلطة المركزية بقدر من السرعة لمتطلبات الهيئة المحلية.	32	**0.725	0.000
2	تعْلم السلطة المركزية الهيئات المحلية بما تم إنجازه، وبما لم يتم إنجازه		**0.694	0.000
3	تُشعر الهيئة المحلية السلطة المركزية بالمعيقات التي ظهرت أثناء سير العمل		**0.647	0.000
4	توجد قنوات تواصل سريعة ومفتوحة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي		**0.850	0.000
5	تقول وزارة الحكم المحلي بإصدار نشرات مستمرة بالمستجدات		**0.776	0.000
6	يوجد علاقة تشاركية مستمرة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي		**0.826	0.000
7	تنظيم اجتماعات دورية بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي		**0.780	0.000
8	تعتبر قنوات الاتصال كفؤة وفعالة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي		**0.617	0.000
	فقرات البعد الثالث "الاتصال"			

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.**

المصدر: إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.

2.3.5.3 صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لأبعاد المحور الثاني "التنمية المحلية"

1. صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول "البعد الاقتصادي"

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات البعد الذي ينتمي اليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه.

حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة السابعة التي تنص على "تطور الهيئة المحلية بيئتها الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين" (0.861)، وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الخامسة التي تنص على "تعقد الهيئة المحلية شراكات مع القطاع الخاص" (0.489)، وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول "البعد الاقتصادي" بشكل عام، والجدول (7.3) يوضح النتائج.

جدول (7.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الأول "البعد الاقتصادي"

الرقم	الفقرة	عدد	نتائج اختبار بيرسون	
			معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تركز الهيئة المحلية على تنمية القطاعات الإنتاجية من خلال أنشطتها المنفذة.	32	**0.712	0.000
2	تتسم المشاريع الصغيرة المنفذة من قبل الهيئة المحلية لصالح الفئات المستفيدة بالاستدامة.		**0.636	0.000
3	تسهم مشاريع الهيئة المحلية المنفذة في خلق فرص عمل مستدامة للفئات المستفيدة.		**0.776	0.000
4	تساهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في تخفيض معدلات البطالة.		**0.677	0.000
5	تعقد الهيئة المحلية شراكات مع القطاع الخاص.		**0.489	0.005
6	تمنح الهيئة المحلية تسهيلات للمستثمرين		**0.845	0.000
7	تطور الهيئة المحلية بيئتها الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين		**0.861	0.000
8	تشبك الهيئة المحلية مع منظمات المجتمع المدني المانحة للمشاريع الصغيرة		**0.629	0.000
9	تمنح الهيئة المحلية التراخيص اللازمة بأكبر قدر من السرعة		**0.753	0.000
فقرات البعد الأول "البعد الاقتصادي"				

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.**

المصدر: إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.

2. صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني "البعد البيئي"

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات البعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه.

حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة السادسة التي تنص على "تحرص الهيئة المحلية على عقد ورش عمل وندوات توعية للمواطنين بطرق التخلص من النفايات الصلبة" (0.397)، وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثامنة التي تنص على "توفر الهيئة المحلية الكم الكافي من المياه للمواطنين" (0.795)، وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني "البعد البيئي" بشكل عام، والجدول (8.3) يوضح النتائج.

جدول (8.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثاني "البعد البيئي"

الرقم	الفقرة	عدد	نتائج اختبار بيرسون	
			معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تراعي الهيئة المحلية عند تنفيذها لأنشطتها المتنوعة الحد من التلوث البيئي الذي قد ينتج عن تنفيذ تلك الانشطة.	32	**0.731	0.000
2	تسهم أنشطة الهيئة المحلية بتعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة.		**0.579	0.001
3	تركز الهيئة المحلية على تنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة.		**0.704	0.000
4	تراعي الهيئة المحلية عند تنفيذ انشطتها الحفاظ على الموارد المتنوعة		**0.747	0.000
5	تحرص الهيئة المحلية على تقليل حجم المخلفات الناتجة عن تنفيذ الأنشطة والمشاريع.		**0.514	0.003
6	تحرص الهيئة المحلية على عقد ورش عمل وندوات توعية للمواطنين بطرق التخلص من النفايات الصلبة.		*0.397	0.025
7	تفرز الهيئة المحلية النفايات بأماكن بعيدة عن السكان		**0.714	0.000
8	توفر الهيئة المحلية الكم الكافي من المياه للمواطنين		**0.795	0.000
9	تتخلص الهيئة المحلية من مياه الصرف الصحي بالأماكن المناسبة		**0.789	0.000
فقرات البعد الثاني "البعد البيئي"				

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.**

المصدر: إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.

3. صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث "البعد الاجتماعي"

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات البعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه.

حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة العاشرة التي تنص على "توفر الهيئة المحلية برامج خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة" (0.456) وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثالثة التي تنص على "تسهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في زيادة الوعي الصحي للمستفيدين" (0.787) وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث "البعد الاجتماعي" بشكل عام، والجدول (9.3) يوضح النتائج.

جدول (9.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثالث "البعد الاجتماعي"

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تعتمد الهيئة المحلية على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في حل المشكلات المجتمعية.	32	**0.550**	0.001
2	تعتمد الهيئة المحلية مبدا تعزيز المساواة بين الجنسين اثناء تنفيذها لأنشطتها المختلفة.		**0.673**	0.000
3	تسهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في زيادة الوعي الصحي للمستفيدين		**0.787**	0.000
4	تسهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في تمكين المرأة اجتماعياً.		**0.722**	0.000
5	تراعي أنشطة الهيئة المحلية المنفذة العدالة الاجتماعية.		**0.683**	0.000
6	تساهم أنشطة المنظمة في رفع مستوى التعليم وخفض نسبة الأمية في المجتمع.		**0.668**	0.000
7	تراعي الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية احتياجات الفئات المهمشة.		**0.630**	0.000
8	توفر الهيئة المحلية أماكن مناسبة للترفيه خاصة بالأطفال		**0.760**	0.000
9	توفر الهيئة المحلية برامج تختص بكبار السن		**0.627**	0.000
10	توفر الهيئة المحلية برامج خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة		**0.456**	0.009
فقرات البعد الثالث "البعد الاجتماعي"				

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.**

المصدر: إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.

3.3.5.3 صدق الاتساق الداخلي من خلال طريقة درجة التشبع "Outer Loadings " باستخدام التحليل العاملي لأبعاد ومحاور الدراسة

ويقصد بالاتساق الداخلي مدى ارتباط درجات الأبعاد أو المحور مع درجات الفقرات المكونة لها. ويتم التحقق من وجود صدق الاتساق الداخلي من خلال درجة التشبع (Outer Loadings). حيث إنَّ قيم التشبع المرتفعة للمؤشرات التي تقيس العامل تدل على الصدق التقاربي، ويجب أن تكون جميع قيم التشبعات أكبر من (0.3) ولا تصل إلى الواحد صحيح (تيغزة، 2012)، حيث يتم الحكم على صدق عباراته أو صدق أبعاد من خلال درجة التشبع للفقرة، وتعرف بمعاملات الصدق أو التشبع على المتغيّر الكامن. حيث يتم الحكم على صدق الفقرات في ضوء القيمة الحرجة، ويتم حذف الفقرات التي تقل عن القيمة (0.3) من نماذج القياس لأنّها تشير إلى أنّ هذا المؤشر له مساهمة أقل من هذه العوامل (Mezo & Short, 2012). حيث يوضح جدول (10.3) درجة التشبع (Outer Loadings) لجميع فقرات أبعاد المتغيّر المستقل المتمثل ب (اللامركزية الادارية) وفقرات أبعاد المحور الثاني (التنمية المحلية) والتي تمثل نسبة مساهمات كل فقرة في البعد أو المحور المنتمي اليه.

وبعد إجراء التحليل، تبين وجود فقرة أقل من الحد الأدنى المسموح لتواجدها ضمن معايير صدق الاتساق الداخلي بمعنى وجود درجة التشبع أقل من 0.3) وهي الفقرة الثامنة من البعد الأول (التفويض) وباقي الفقرات ضمن معايير صدق الاتساق الداخلي، حيث بلغ أدنى درجة تشبع للفقرة الأولى للبعد الثاني "التمكين" (Outer Loadings= 0.314)، بينما بلغ أعلى درجة تشبع للفقرة السابعة وتندرج تحت البعد الأول من المحور الثاني "البعد الاقتصادي" (Outer Loadings=0.867)، وتعد هذه القيم مقبولة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة.

جدول (10.3): نتائج الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع: Outer Loadings) باستخدام التحليل العاملي لأبعاد ومحاور الدراسة

فقرات البعد الأول: التفويض					
رقم الفقرة	درجة التشبع	النتيجة	رقم الفقرة	درجة التشبع	النتيجة
الفقرة 1	0.695	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300	الفقرة 8	0.226	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300 باستثناء الفقرة 8
الفقرة 2	0.761		الفقرة 9	0.688	
الفقرة 3	0.850		الفقرة 10	0.634	
الفقرة 4	0.832		الفقرة 11	0.545	
الفقرة 5	0.526		الفقرة 12	0.417	
الفقرة 6	0.796		الفقرة 13	0.507	
الفقرة 7	0.753		الفقرة 14	0.375	
فقرات البعد الثاني: التمكين					
الفقرة 1	0.606	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300	الفقرة 7	0.653	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300
الفقرة 2	0.690		الفقرة 8	0.710	
الفقرة 3	0.638		الفقرة 9	0.627	
الفقرة 4	0.633		الفقرة 10	0.624	
الفقرة 5	0.602		الفقرة 11	0.314	
الفقرة 6	0.812		الفقرة 12	0.354	
فقرات البعد الثالث: الاتصال					
الفقرة 1	0.688	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300	الفقرة 5	0.779	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300
الفقرة 2	0.666		الفقرة 6	0.846	
الفقرة 3	0.661		الفقرة 7	0.771	
الفقرة 4	0.875		الفقرة 8	0.638	
فقرات البعد الأول: البعد الاقتصادي			فقرات البعد الثاني: البعد البيئي		
الفقرة 1	0.676	تم التحقق من	الفقرة 1	0.713	تم التحقق من

فقرات البعد الأول: التفويض					
رقم الفقرة	درجة التشبع	النتيجة	رقم الفقرة	درجة التشبع	النتيجة
الفقرة 2	0.669	صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300	الفقرة 2	0.548	صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300
الفقرة 3	0.805		الفقرة 3	0.725	
الفقرة 4	0.719		الفقرة 4	0.771	
الفقرة 5	0.412		الفقرة 5	0.493	
الفقرة 6	0.823		الفقرة 6	0.353	
الفقرة 7	0.867		الفقرة 7	0.740	
الفقرة 8	0.628		الفقرة 8	0.803	
الفقرة 9	0.773		الفقرة 9	0.801	
فقرات البعد الثالث: البعد الاجتماعي					
الفقرة 1	0.550	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300	الفقرة 6	0.645	تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي (قيم درجة التشبع أكبر من (0.300
الفقرة 2	0.675		الفقرة 7	0.625	
الفقرة 3	0.809		الفقرة 8	0.742	
الفقرة 4	0.739		الفقرة 9	0.619	
الفقرة 5	0.696		الفقرة 10	0.462	
درجة التشبع: هو معامل ارتباط بين المتغير والعامل (بمعنى الارتباط بين الفقرة والبعد المنتمي اليه من خلال التحليل العاملي)، والقيمة المقبولة لدرجة التشبع (0.300).					

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

4.3.5.3 الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، وذلك من خلال قياس مدى ارتباط كل محور من متغيرات الدراسة بالدرجة الكلية للمتغير المنتمي إليه، حيث يتم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمتغير مع المحاور المكونة له وذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون.

ويتم التحقق من توافر معايير الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال توافر معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، حيث يتضح من خلال الجدول (11.3) يوضح الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة، واستنادا إلى نتائج معامل الارتباط بين أبعاد المحور الاول (اللامركزية الادارية) والأبعاد المنتمي إليها، حيث تراوحت معاملات الصدق البنائي لهذا المحور بين البعد الثاني "التمكين" وبلغت قيمة الصدق (0.939) والبعد الثالث "الاتصال" وبلغت قيمة الصدق (0.704)، بينما أبعاد المحور الثاني (التنمية المحلية) والأبعاد المنتمية إليها، حيث تراوحت معاملات الصدق البنائي لهذا المحور بين البعد الثالث "البعد الاجتماعي" وبلغت قيمة الصدق (0.928) والبعد الثاني "البيئي" وبلغت قيمة الصدق (0.885)، وتشير هذه القيم إلى وجود صدق بنائي وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

جدول (11.3): الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة

متغيرات الدراسة		البعد	المتغير	عدد الفقرات	الصدق البنائي	مستوى الدلالة	العدد
الأبعاد	التفويض	الأول[1]	المستقل	13	**0.928**	0.000	32
	التمكين	الثاني		12	**0.939**	0.000	
	الاتصال	الثالث		8	**0.704**	0.000	
المحور الأول ككل "اللامركزية الادارية"				33	-----	------	
الأبعاد	الاقتصادي	الأول	التابع	9	**0.920**	0.000	
	البيئي	الثاني		9	**0.885**	0.000	
	الاجتماعي	الثالث		10	**0.928**	0.000	
المحور الثاني ككل "التنمية المحلية"				28	-----	----	

****ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة 0.01، [1] عدد الفقرات بعد حذف الفقرة الثامنة غير دالة إحصائية**

المصدر: إعداد الباحث استناداً مخرجات برنامج SPSS.

وبناءً على نتائج صدق الظاهري "المحتوى" والاتساق الداخلي والصدق البنائي نستنتج وجود معايير صدق الاتساق الداخلي والبنائي لمتغيرات الدراسة، وبالتالي تم تحقق شروط الصدق لأبعاد ومحاور أداة الدراسة (الاستبانة).

4.5.3 ثبات أداة الدراسة

1.4.5.3 مؤشر ألفا كرونباخ والثبات المركب

من الصفات الأساسية التي يجب توافرها في أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة قبل البدء في استخدمها هي الثبات، حيث تكمن أهمية قياس درجة ثبات أداة الاستبانة في أهمية الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامه، فالأداة الضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ولا يمكن الأخذ بنتائجها والاعتماد عليها، وبالتالي ستكون النتائج الدراسة مضللة وغير دقيقة، ويعرف ثبات المقياس إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، وبناءً على المراجع الإحصائية التي تفترض قبول معامل الثبات هي قيمة (0.700) والتي تشير إلى وجود درجة ثبات (عبد الله، ذياب، 2019). وفي هذه الدراسة استخدم الباحث كل من طريقة ألفا كرونباخ وطريقة الثبات المركب لكل بعد ومحور من محاور الدراسة بغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة المستخدمة، وبالنسبة لمؤشر الثبات المركب (Composite reliability) التي يحسب استناداً إلى نتائج التحليل العاملي، فإن أدنى حد للقيمة المقبولة لمؤشر الثبات المركب (0.7) (Namdeo & Rout, 2016, p1374).

وقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول ككل الذي يمثل (اللامركزية الادارية) (0.931)، بينما المحور الثاني (التنمية المحلية) (0.938)، فيما يتعلق بقيمة اختبار الثبات المركب للمحور الأول (0.962) وللمحور الثاني (0.960)، وتشير هذه النتائج إلى وجود درجة مرتفعة من الثبات في أداة الدراسة التي تم جمعها من أفراد العينة الاستطلاعية، والجدول (12.4) يوضح نتائج اختبارات الثبات لمتغيرات وأبعاد ومحاور الدراسة.

جدول (12.3): اختبارات ثبات لأبعاد ومحاور الدراسة

متغيرات الدراسة		البعد	المتغير	عدد الفقرات	الفا كرونباخ	الثبات المركب
الأبعاد	التفويض	الأول 1	المستقل	13	0.875	0.905
	التمكين	الثاني		12	0.830	0.877
	الاتصال	الثالث		8	0.876	0.907
المحور الأول ككل "اللامركزية الادارية"				33	0.931	0.962
الأبعاد	البعد الاقتصادي	الأول	التابع	9	0.875	0.903
	البعد البيئي	الثاني		9	0.844	0.878
	البعد الاجتماعي	الثالث		10	0.876	0.884
المحور الثاني ككل "التنمية المحلية"				28	0.938	0.960

المصدر: إعداد الباحث استناداً على مخرجات برنامج SPSS، وبرنامج SmartPLS، [1] عدد الفقرات بعد حذف الفقرات (غير دالة إحصائية)

6.3 تحقيق معايير الصدق والثبات

جدول (13.3): معايير الصدق والثبات

الرقم	الاختبارات	طريقة تحقق الاختبارات	مدى تحقق الاختبارات
1.	صدق متغيرات الدراسة: • صدق الظاهري "المحتوى"	• محكمين (5 خبراء)	• تم التحقق
	• صدق الاتساق الداخلي	• معامل ارتباط بيرسون • التحليل العاملي (درجة التشبع)	• تم التحقق
	• صدق البنائي	• معامل ارتباط بيرسون	• تم التحقق
2.	ثبات متغيرات الدراسة	• ألفا كرونباخ • طريقة الثبات المركب	• تم التحقق

وبعد أن قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية مكونة من (32) مستجيباً للتحقق من معايير صلاحية أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة من خلال صدق الظاهري "المحتوى" وصدق الاتساق الداخلي وصدق البنائي، وكذلك معايير الثبات من خلال ألفا كرونباخ والثبات المركب، فقد تم حذف الفقرة الثامنة من البعد الأول "التفويض" وذلك لعدم استيفاء معايير الصدق، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار حذف الفقرة من ثم تم تحقيق معايير الصدق والثبات لفقرات وأبعاد ومحاور أداة الدراسة (الاستبانة)، وعليه فإنه يمكننا الاعتماد على أداة الدراسة المستخدمة وتحليلها وتفسير نتائجها وتعميمها.

7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

يعتبر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات أحد أهم المتطلبات لإجراء التحليل التطبيقي على أداة الدراسة كجزء من الاختبارات المعلمية، إلا أن هذا الشرط يرتبط بالعينات الصغيرة التي يقل حجمها عن (30) مفردة، إلا أنه يمكن اللجوء إلى استخدام الاختبارات اللامعلمية كبديل للاختبارات المعلمية في حال

عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي وذلك وفقاً لما تقره نظرية النهاية المركزية (ربيع، 2007، ص111)، كما توصل (Geoff Norman,2010)، وفي هذه الدراسة يمكن استخدام الاختبارات المعلمية مع بيانات مقياس ليكرت الخماسي بغض النظر عن حجم المجتمع كبيراً أو صغيراً، وبغض النظر عن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وللأسباب آنفة الذكر فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام الاختبارات المعلمية دون اللجوء للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحث في الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS V.25) في معالجة وتحليل بيانات الدراسة وكذلك برنامج (SmartPLS v3.2.8)، من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية ولاختبار فرضيات الدراسة والتي تمثلت فيما يلي:

جدول (14.3): الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الرقم	المعايير	الاختبارات الإحصائية
.3	**اختبارات لقياس صدق متغيرات الدراسة**	✓ صدق الاتساق الداخلي من خلال (معامل ارتباط بيرسون). ✓ صدق الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع باستخدام التحليل العاملي). ✓ صدق البنائي من خلال (معامل ارتباط بيرسون).
.4	**اختبارات لقياس ثبات متغيرات الدراسة**	✓ طريقة ألفا كرونباخ. ✓ طريقة الثبات المركب.
.5	**اختبارات لقياس التحليل الوصفي لمتغيرات (ابعاد ومحاور الدراسة)**	✓ الجداول التكرارية والنسب المئوية. ✓ الوسط الحسابي. ✓ الوزن النسبي. ✓ الانحراف المعياري. ✓ اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-test) لاختبار متوسطات الإجابات لأبعاد ومحاور الاستبانة حول القيمة (3) التي تعبر عن الدرجة المتوسطة. ✓ الأشكال البيانية.
.6	**اختبارات فرضيات الدراسة**	✓ معامل ارتباط بيرسون (Person correlations). ✓ طريقة الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression). ✓ اختبار ت لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-test). ✓ اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

المقدمة

تعتبر النتائج التطبيقية أحد أهم الغايات التي تسعى الدراسة البحثية للتركيز عليها باعتبارها الغايات النهائية التي يمكن من خلالها التحقق من الإجابة على تساؤلات الدراسة وإثبات أو نفي الفرضيات البحثية، هذه النتائج لا يمكن الوصول إليها دون الاعتماد على الأساليب الإحصائية التخصصية المتنوعة التي يمكن من خلالها فحص المستوى الراهن للوقائع الخاصة بالمتغيرات المبحوثة واستخلاص الاتجاهات للمتغيرات، وعليه فإن هذا الفصل من الدراسة يعرض وبشكل تفصيلي الجانب الوصفي لاتجاهات المتغيرات الخاصة بالدراسة التطبيقية من حيث مستويات ودرجات توافرها في إطار الهيئات المحلية، كما ويعرض هذا الفصل أيضاً للنتائج الخاصة بالعلاقات بين المتغيرات الناتجة عن معاملات الارتباط واتجاه هذه العلاقات والإمكانات الخاصة بتفسير هذه الاتجاهات، هذا بالإضافة إلى تحديد الآثار المترتبة على توافر المتغير المستقبل بأبعاده المتنوعة على المتغير التابع المتمثل بالتنمية المحلية، وأخيراً فإن هذه الفصل يعرض وبشكل تفصيلي كيفية اختبار الفرضيات ونتائج هذه الاختبارات مع إعطاء التفسيرات المنطقية لهذه الآثار وربطها بالوقائع الخاصة ببيئة العمل المتعلقة بالمؤسسات المستهدفة، وذلك للوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات المقررة في الخطة البحثية والوصول إلى النتائج النهائية للبحث، والتي تشكل الغاية من التعمق في الظاهرة المبحوثة.

1.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية

يوضح الجدول (1.4) الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية، وبلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (81) من العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث تشير النتائج حسب النوع الاجتماعي (87.7%) من الذكور، بينما بلغت نسبة (12.3%) من الإناث. فيما يتعلق بالعمر بلغ نسبة (8.6%) أعمارهم تقل عن (30) سنة، (34.6%) أعمارهم تتراوح ما بين (30) إلى أقل من (40) سنة، (56.8%) تزيد أعمارهم عن (40) سنة. أما سنوات الخدمة بلغت نسبة (11.1%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (1- أقل من 5 سنوات)، (19.8%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 إلى أقل من 10 سنوات)، (13.6%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10 إلى أقل من 15 سنة)، (55.6%) تزيد سنوات خبرتهم عن (15) سنة. وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي بلغت نسبة الحاصلين على درجة علمية دبلوم (8.6%)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على درجة علمية بكالوريوس (27.2%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة علمية دراسات عليا (64.2%). أما المسمى الوظيفي حيث بلغ نسبة (9.9%) من المسميات الوظيفية (رئيس هيئة محلية ونائبه)، (30.9%) من (مدير هيئة محلية)، (4.9%) من (مدير دائرة)، والنسبة المتبقية أخرى (54.3%) متمثلين بـ(رئيس قسم، رئيس شعبة). وفيما يتعلق بنطاق العمل الجغرافي وبلغت نسبة (30.9%) من شمال غزة، (17.3%) في غزة، (17.3%) في خانيونس، (14.8%) في رفح، (19.8%) في الوسطى. أما تصنيف الهيئة المحلية حيث بلغت نسبة (42%) تصنيف (أ)، (22.2%) تصنيف (ب)، (59.9%) تصنيف (ج)، (9.9%) تصنيف (د).

جدول (1.4): الوصف الاحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية (عدد المستجيبين= 81)

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	71	87.7	سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	9	11.1
	أنثى	10	12.3		5- أقل من 10 سنوات	16	19.8
العمر	أقل من 30	7	8.6		10- أقل من 15 سنة	11	13.6
	30- أقل من 40	28	34.6		15 سنة فأكثر	45	55.6
	40 فأكثر	46	56.8				
المؤهل العلمي	دبلوم	7	8.6	المسمى الوظيفي	رئيس هيئة محلية، نائب	8	9.9
	بكالوريوس	22	27.2		مدير هيئة محلية	25	30.9
	دراسات عليا	52	64.2		مدير دائرة	4	4.9
نطاق العمل الجغرافي	شمال غزة	25	30.9		أخرى	44	54.3
	غزة	14	17.3	تصنيف الهيئة المحلية	أ	34	42.0
	خانيونس	14	17.3		ب	18	22.2
	رفح	12	14.8		ج	21	25.9
	الوسطى	16	19.8		د	8	9.9

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

2.4 نتائج تحليل المتغيرات المستقلة والتابعة بشكلها العام

يوضح الجدول (2.4) المقاييس الوصفية لأبعاد ومحاور الدراسة لدى إجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث يتكون المتغير الأول المتمثل بالمتغير المستقل (أبعاد اللامركزية الادارية) من (33) فقرة، بينما يتكون المتغير الثاني المتمثل بالمتغير التابع (التنمية المحلية) من (28) فقرة.

حيث بلغ متوسط الموافقة للدرجة الكلية لأبعاد اللامركزية الادارية (2.41 من 5) بوزن نسبي (48.2%) وتعبر عن مستوى موافقة منخفضة، أما المحور الثاني حيث بلغ متوسط الموافقة للدرجة الكلية التنمية المحلية (2.30 من 5) بوزن نسبي (46%) وتعبر عن مستوى موافقة منخفضة.

فيما يتعلق بأبعاد اللامركزية الإدارية تراوحت الأبعاد ما بين البعد الأول المتمثلة (التفويض) وبلغ المتوسط الحسابي (2.43 من 5) بوزن نسبي (48.6%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة والبعد الثاني

(التمكين) بوسط حسابي (2.38 من 5) بوزن نسبي (47.6%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة، أما أبعاد التنمية المحلية فتراوحت الأبعاد ما بين البعد الثالث المتمثلة (البعد الاجتماعي)، وبلغ المتوسط الحسابي (2.39 من 5) بوزن نسبي (47.8%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة والبعد الثاني (البعد البيئي) بوسط حسابي (2.12 من 5) بوزن نسبي (42.4%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة، والشكل البياني (1.4) يوضح ذلك.

وكما تشير نتيجة قيم اختبار (One sample t- test) للتحقق من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية للبعد أو المحور لمتغيرات الدراسة حول القيمة (3) التي تعبر عن الموقف المتوسط "الرأي الحيادي" من قبل أفراد عينة الدراسة على البعد أو المحور أم لا، حيث تبين بأن قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد أو المحور أقل من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة في تعبئة أبعاد ومحاور الدراسة يميل نحو الموقف السلبي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة المنخفضة لأبعاد ومحاور الدارسة.

جدول (2.4): نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة

ابعاد ومحاور الدراسة		المقاييس الوصفية الإحصائية لمتغيرات الدراسة				
المقياس		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب	مستوى الموافقة
المتغير المستقل	التفويض	2.43	48.6%	0.60	-8.32**	1	منخفضة
	التمكين	2.38	47.6%	0.55	-10.02**	3	منخفضة
	الاتصال	2.42	48.4%	0.65	-8.06**	2	منخفضة
المحور الأول "اللامركزية الادارية"		2.41	48.2%	0.53	-9.95**		منخفضة
المتغير التابع	البعد الاقتصادي	2.37	47.4%	0.59	-9.39**	2	منخفضة
	البعد البيئي	2.12	42.4%	0.56	-13.99**	3	منخفضة
	البعد الاجتماعي	2.39	47.8%	0.58	-9.38**	1	منخفضة
المحور الثاني " التنمية المحلية"		2.30	46.0%	0.50	-12.40**		منخفضة

ملاحظة: (الوسط الحسابي= مجموع الإجابات÷ عددهم، % الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) *100، الانحراف المعياري: هو انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر من معايير التشتت، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

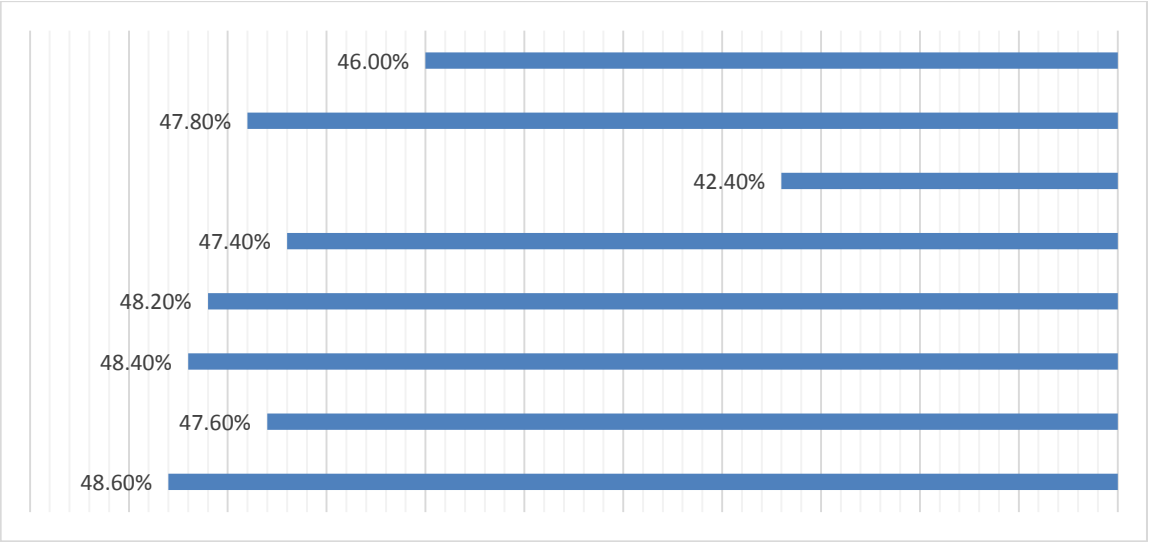

شكل (1.4): الأوزان النسبية لأبعاد ومحاور الدراسة

3.4 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد ومحاور أداة الدراسة

1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "اللامركزية الإدارية"

1.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "التفويض"

يوضح الجدول (3.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "التفويض" التي تندرج تحت المحور الأول (اللامركزية الادارية) لإجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويتكون البعد من (13) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الأول (2.43 من 5 بانحراف معياري 0.60) وبوزن نسبي (48.6%) ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الثانية عشر التي تنص على "تشارك الهيئة المحلية في مكافحة التهرب الضريبي" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.02 من 5) وبوزن نسبي (60.4%)، وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، بينما احتلت الفقرة السابعة التي تنص على "تمتلك الهيئة المحلية الصلاحيات الكافية في تقييم أداء الموظفين" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (1.93 من 5) وبوزن نسبي (38.6%) وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

يعزو الباحث انخفاض مستوى التفويض للهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية إلى عدة أسباب وهي أن القوانين الإدارية غير مقترنة بإرادة سياسية، وذلك ينعكس على الهيئات المحلية من خلال التدخلات في النظم الداخلية للهيئة المحلية من قبل وزارة الحكم المحلي في التعيين والترقيات وتنظيم المدن وشق الطرق وغيرها، حيث يتم تشكيل لجان تقييم من قبل وزارة الحكم المحلي للبت في

التعينات والترقيات وذلك بما يتلاءم مع بلاغ الموازنة علما بأن الواقع الساسي يفرض نفسه بقوة، بالإضافة إلى تكليف أعضاء المجلس البلدي بدون انتخابات، بالإشارة إلى أن دور البلديات في المنح والمشاريع هو دور اشرافي فقط.

جدول (3.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "التفويض"

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب (مستوى الموافقة)
الدرجة الكلية للبعد الأول "التفويض"	**2.43**	**48.6%**	**0.60**	**منخفضة**
1. تتمتع الهيئة المحلية بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة التي هي جزء منها	**2.23**	**44.6%**	**1.02**	**9 (منخفضة)**
2. تتسم الهيئة المحلية بالاستقلال الإداري في إدارة شؤونها دون الرجوع إلى السلطة المركزية	**2.84**	**56.8%**	**1.11**	**3 (متوسطة)**
3. تستقل الهيئة المحلية في وضع نظامها الداخلي	**2.58**	**51.6%**	**1.10**	**5 (منخفضة)**
4. يستطيع المجلس البلدي أن يضع ما يراه مناسبا من الأنظمة والقوانين	**2.56**	**51.2%**	**1.04**	**6 (منخفضة)**
5. يستقل أعضاء الهيئة المحلية برسم السياسة العامة للمجلس البلدي	**2.26**	**45.2%**	**0.91**	**7 (منخفضة)**
6. تتمتع الهيئة المحلية باستقلالية في تعيين الموظفين	**2.69**	**53.8%**	**1.08**	**4 (متوسطة)**
7. تمتلك الهيئة المحلية الصلاحيات الكافية في تقييم أداء الموظفين	**1.93**	**38.6%**	**0.78**	**13 (منخفضة)**
8. تتمتع الهيئة المحلية باستقلالية في إعداد الموازنة	**2.15**	**43.0%**	**0.92**	**11 (منخفضة)**
9. تسيطر الهيئة المحلية على كافة مواردها الطبيعية التي تقع تحت نفوذها	**2.22**	**44.4%**	**1.06**	**10 (منخفضة)**
10. توجد حدود واضحة للصلاحيات المخولة للهيئة المحلية	**2.23**	**44.6%**	**0.88**	**8 (منخفضة)**
11. تمتلك الهيئة المحلية صلاحيات استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في مناطق نفوذها	**2.94**	**58.8%**	**1.22**	**2 (متوسطة)**
12. تشارك الهيئة المحلية في مكافحة التهرب الضريبي	**3.02**	**60.4%**	**1.19**	**1 (متوسطة)**
13. تمنح السلطة المركزية المرونة الكافية للهيئة المحلية بإعداد الخطة الاستراتيجية بما يتلاءم مع احتياجها	**2.04**	**40.8%**	**0.88**	**12 (منخفضة)**

الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر للأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

2.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "التمكين"

يوضح الجدول (4.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني "التمكين" التي تتدرج تحت المحور الأول (اللامركزية الادارية) لإجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويتكون البعد من (12) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثاني (2.38 من 5 بانحراف معياري 0.55) وبوزن نسبي (47.6%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة التاسعة التي تنص على "تشارك الهيئة المحلية في رسم السياسات العامة للدولة" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.98 من 5) وبوزن نسبي (59.6%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، بينما احتلت الفقرة الأولى التي تنص على " تمتلك الهيئة المحلية رؤية ورسالة واضحة تمكنها من القيام بدورها" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (1.84 من 5) وبوزن نسبي (36.8%) وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

يعزو الباحث انخفاض مستوى التمكين للهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية إلى عدة أسباب وهي أن السلطة الفلسطينية ورثت تركة ثقيلة من الأعباء من الاحتلال الإسرائيل، مما أدى إلى الاعتماد بشكل كلي على السلطة المركزية وشكل عبئاً مالياً وإدارياً، حيث أن القانون الذي تعمل به هو القانون المصري، وهذا لا يتلاءم مع الخصوصية الفلسطينية للهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، إذ أن زيادة عدد البلديات يؤدي إلى تفتيت الموارد وزيادة المصاريف التشغيلية للهيئات المحلية، و تجدر الإشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية التي تعدها الهيئة المحلية تخضع لمعايير ومحددات تضعها وزارة الحكم المحلي تحت مسمى بلاغ موازنة، حيث إن هذه المحددات لا تتوائم مع متطلبات واحتياجات الهيئة المحلية، وأيضا تقوم بعض الوزارات بالاستيلاء على موارد الهيئات المحلية وتقوم بإعادة بيعها للهيئات، بالإضافة للضرائب غير المباشرة التي تقوم بعض الوزارات بجبايتها بالنيابة عن الهيئة المحلية، حيث إن الوزارة تخصم جزءاً كبيراً من هذه الضرائب وتماطل في تحويل الجزء المستحق للهيئة المحلية، وبالإشارة إلى وجود حالة غير مستقرة في جباية الضرائب المباشرة، حيث تقوم الوزارة أيضاً بالاستيلاء على الحصص المالية من المانحين وتجميعها في مشاريع تخص هيئة محلية واحدة، وذلك يشير إلى عدم وجود عدالة مالية في التوزيع، وبالتالي لن يكون هناك تمكين لعدم كفاية الموارد المحلية وعدم وجود دعم تشغيلي وهذا الذي من شأنه أن يحد من قدرة الهيئة المحلية في تنفيذ السياسات التنموية.

جدول (4.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "التمكين"

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب (مستوى الموافقة)
الدرجة الكلية للبعد الثاني "التمكين"	2.38	47.6%	0.55	منخفضة
1. تمتلك الهيئة المحلية رؤية ورسالة واضحة تمكنها من القيام بدورها	1.84	36.8%	0.71	12 (منخفضة)
2. يوجد علاقة واضحة بين الرؤية والأهداف تنسجم مع الاستراتيجيات المطلوب تحقيقها	1.93	38.6%	0.75	11 (منخفضة)
3. يتوافر برامج لبناء وتطوير قدرات كادر الهيئة المحلية	2.58	51.6%	0.94	3 (منخفضة)
4. تعمل الهيئة المحلية بكفاءة وفعالية في أداء دورها	2.25	45.0%	0.75	7 (منخفضة)
5. تستحدث الهيئة المحلية البرامج والمشاريع وتوفير ما يتطلبه ذلك من إمكانات مادية وفنية لضمان نجاحها.	2.17	43.4%	0.77	10 (منخفضة)
6. تُعد الهيئة المحلية موازنتها بما يتلاءم مع الخطة الاستراتيجية	2.19	43.8%	0.93	9 (منخفضة)
7. تستجيب السلطة المركزية للموازنة المقدمة من قبل الهيئة المحلية.	2.57	51.4%	0.90	4 (منخفضة)
8. تتطابق الصلاحيات الموكلة مع إمكانات الهيئات المحلية	2.57	51.4%	0.94	5 (منخفضة)
9. تشارك الهيئة المحلية في رسم السياسات العامة للدولة	2.98	59.6%	1.11	1 (متوسطة)
10. تشترك الهيئة المحلية في عملية صنع السياسات العامة لوزارة الحكم المحلي	2.96	59.2%	1.12	2 (متوسطة)
11. تنخرط الهيئة المحلية في مجالس الخدمات المشتركة بما يحقق أهداف الهيئات المحلية	2.37	47.4%	0.90	6 (منخفضة)
12. تمتلك الهيئة المحلية مقومات العمل المؤسسي التي تساهم في استدامة تقديم الخدمات للسكان.	2.21	44.2%	0.78	8 (منخفضة)

الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر للأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

3.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الاتصال"

يوضح الجدول (5.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث "الاتصال" التي تندرج تحت المحور الأول (اللامركزية الادارية) لإجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويتكون البعد من (8) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثالث (2.42 من 5 بانحراف معياري 0.65) وبوزن نسبي (48.4%) ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الأولى التي تنص على "تستجيب السلطة المركزية بقدر من السرعة لمتطلبات الهيئة المحلية" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.94 من 5)، وبوزن نسبي (58.8%)، وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، بينما احتلت الفقرة الرابعة التي تنص على "توجد قنوات تواصل سريعة ومفتوحة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.37 من 5)، وبوزن نسبي (43%)، وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

يعزو الباحث انخفاض مستوى الاتصال في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية إلى عدة أسباب وهي وأن وزارة الحكم المحلي تستخدم نظام الاتصال الرأسي (التنفيذي) مما يجعل الهيئات المحلية تمثل دور المتلقي دون إبداء وجهة نظرها، اذ إن وزارة الحكم المحلي لا تطلع الهيئات المحلية على المستجدات، بالإضافة لوجود حالة من التسويف في المراسلات التي تخص احتياجات ومتطلبات الهيئات المحلية، وذلك أدى إلى وجود حالة حكم بيروقراطية من قبل وزارة الحكم الحلي على الهيئات المحلية.

جدول (5.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "الاتصال"

	الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب (مستوى الموافقة)
	الدرجة الكلية للبعد الثالث "الاتصال"	**2.42**	**48.4%**	**0.65**	**منخفضة**
1.	**تستجيب السلطة المركزية بقدر من السرعة لمتطلبات الهيئة المحلية.**	**2.94**	**58.8%**	**1.08**	**1 (متوسطة)**
2.	**تعلم السلطة المركزية الهيئات المحلية بما تم إنجازه، وبما لم يتم إنجازه**	**2.64**	**52.8%**	**0.93**	**2 (منخفضة)**
3.	**تُشعر الهيئة المحلية السلطة المركزية بالمعيقات التي ظهرت أثناء سير العمل**	**2.28**	**45.6%**	**0.83**	**5 (منخفضة)**

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب (مستوى الموافقة)
4. توجد قنوات تواصل سريعة ومفتوحة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي	2.15	43.0%	0.85	8 (منخفضة)
5. تقول وزارة الحكم المحلي بإصدار نشرات مستمرة بالمستجدات	2.47	49.4%	0.92	3 (منخفضة)
6. يوجد علاقة تشاركية مستمرة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي	2.23	44.6%	0.86	7 (منخفضة)
7. تنظيم اجتماعات دورية بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي	2.37	47.4%	1.01	4 (منخفضة)
8. تعتبر قنوات الاتصال كفؤة وفعالة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي	2.25	45.0%	0.78	6 (منخفضة)

الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر للأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني "التنمية المحلية"

1.2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "البعد الاقتصادي"

يوضح الجدول (6.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "البعد الاقتصادي" التي تندرج تحت المحور الأول (التنمية المحلية) لإجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويتكون البعد من (9) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الأول (2.37 من 5 بانحراف معياري 0.59)، وبوزن نسبي (47.4%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الأولى التي تنص على "تركز الهيئة المحلية على تنمية القطاعات الإنتاجية من خلال أنشطتها المنفذة" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.37 من 5) وبوزن نسبي (47.4%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة، بينما احتلت الفقرة التاسعة التي تنص على "تمنح الهيئة المحلية التراخيص اللازمة بأكبر قدر من السرعة" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.20 من 5)، وبوزن نسبي (44%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

يعزو الباحث انخفاض نسبة الموافقة على وجود التنمية في البعد الاقتصادي إلى عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بالاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى عدم وجود دائرة متخصصة في

التنمية والاستثمار المحلي في ظل ممارسات الاحتلال التي تعمل على هدم الموارد والبنية التحتية للهيئات المحلية، وعدم توفر بيئة جاذبة للاستثمار والمستثمرين، وعدم نسج شراكات مع القطاع الخاص، وعدم إشراكهم بإعداد الخطة الاستراتيجية التنموية، وضعف الاهتمام في تشجيع المبادرات الريادية وحاضنات الاعمال، بالتالي هذا ما انعكس على مقومات الاقتصاد المحلي، وأدى إلى هشاشة البنية الاستثمارية المحلية.

جدول (6.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "البعد الاقتصادي"

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب (مستوى الموافقة)
الدرجة الكلية للبعد الأول "البعد الاقتصادي"	**2.37**	**47.4%**	**0.59**	**منخفضة**
1. تركز الهيئة المحلية على تنمية القطاعات الإنتاجية من خلال أنشطتها المنفذة.	**2.56**	**51.2%**	**1.06**	**1 (منخفضة)**
2. تتسم المشاريع الصغيرة المنفذة من قبل الهيئة المحلية لصالح الفئات المستفيدة بالاستدامة.	**2.36**	**47.2%**	**0.84**	**6 (منخفضة)**
3. تسهم مشاريع الهيئة المحلية المنفذة في خلق فرص عمل مستدامة للفئات المستفيدة.	**2.44**	**48.8%**	**0.85**	**4 (منخفضة)**
4. تساهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في تخفيض معدلات البطالة.	**2.35**	**47.0%**	**0.82**	**7 (منخفضة)**
5. تعقد الهيئة المحلية شراكات مع القطاع الخاص.	**2.51**	**50.2%**	**0.91**	**2 (منخفضة)**
6. تمنح الهيئة المحلية تسهيلات للمستثمرين	**2.46**	**49.2%**	**0.92**	**3 (منخفضة)**
7. تطور الهيئة المحلية بيئتها الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين	**2.37**	**47.4%**	**0.91**	**5 (منخفضة)**
8. تشبك الهيئة المحلية مع منظمات المجتمع المدني المانحة للمشاريع الصغيرة	**2.16**	**43.2%**	**0.73**	**8 (منخفضة)**
9. تمنح الهيئة المحلية التراخيص اللازمة بأكبر قدر من السرعة	**2.20**	**44.0%**	**0.94**	**9 (منخفضة)**

الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر للأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

2.2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "البعد البيئي"

يوضح الجدول (7.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني "البعد البيئي" التي تندرج تحت المحور الأول (التنمية المحلية) لإجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويتكون البعد من (9) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثاني (2.12 من 5 بانحراف معياري 0.56)، وبوزن نسبي (42.4%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

اما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة التاسعة التي تنص على "تتخلص الهيئة المحلية من مياه الصرف الصحي بالأماكن المناسبة" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.33 من 5)، وبوزن نسبي (46.6%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة، بينما احتلت الفقرة الثانية التي تنص على "تسهم أنشطة الهيئة المحلية بتعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (1.98 من 5)، وبوزن نسبي (39.6%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

ويعزو الباحث هذا الانخفاض إلى نسبة التلوث المرتفعة في مياه الشرب نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي من الأحواض إلى الآبار الجوفية، وأيضاً تسرب ملوحة البحر إلى الآبار الجوفية بسبب انخفاض منسوب المياه في الآبار الجوفية، وأيضاً تلوث البحر نتيجة ضخ مياه الصرف الصحي لشاطئ البحر بشكل مستمر، وذلك ما انعكس على نقص خطير في الكمية والكيف بالمياه الصالحة للشرب، وعدم سيطرة الهيئات المحلية على الآبار العشوائية، مع العلم أن هناك محافظات قامت بإنشاء محطات تحلية ومعالجة لمياه الصرف الصحي، ولكنها اصطدمت بعائق عدم توفر التيار الكهربائي، وارتفاع تكلفة نقل المياه، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود بنية تحتية سليمة للصرف الصحي في بعض المناطق، وأيضاً تواجد المكبات العشوائية للنفايات والتجمعات داخل المدن القريبة من الأماكن السكانية، حيث يتم جمعها وترحيلها دون معالجة مما انعكس على مستوى الصحة العامة، وأدى إلى انتشار البعوض والأوبئة والقوارض.

جدول (7.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " البعد البيئي"

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب (مستوى الموافقة)
الدرجة الكلية للبعد الثاني "البعد البيئي"	**2.12**	**42.4%**	**0.56**	**منخفضة**
1. تراعي الهيئة المحلية عند تنفيذها لأنشطتها المتنوعة الحد من التلوث البيئي الذي قد ينتج عن تنفيذ تلك الانشطة.	**2.05**	**41.0%**	**0.77**	**8**
2. تسهم أنشطة الهيئة المحلية بتعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة.	**1.98**	**39.6%**	**0.79**	**9**
3. تركز الهيئة المحلية على تنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة.	**2.07**	**41.4%**	**0.74**	**5**
4. تراعي الهيئة المحلية عند تنفيذ انشطتها الحفاظ على الموارد المتنوعة	**2.07**	**41.4%**	**0.77**	**6**
5. تحرص الهيئة المحلية على تقليل حجم المخلفات الناتجة عن تنفيذ الأنشطة والمشاريع.	**2.07**	**41.4%**	**0.80**	**7**
6. تحرص الهيئة المحلية على عقد ورش عمل وندوات توعية للمواطنين بطرق التخلص من النفايات الصلبة.	**2.12**	**42.4%**	**0.73**	**4**
7. تفرز الهيئة المحلية النفايات بأماكن بعيدة عن السكان	**2.27**	**45.4%**	**0.85**	**2**
8. توفر الهيئة المحلية الكم الكافي من المياه للمواطنين	**2.15**	**43.0%**	**0.79**	**3**
9. تتخلص الهيئة المحلية من مياه الصرف الصحي بالأماكن المناسبة	**2.33**	**46.6%**	**1.01**	**1**

الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر للأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

3.2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث "البعد الاجتماعي"

يوضح الجدول (8.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث "البعد الاجتماعي" التي تندرج تحت المحور الأول (التنمية المحلية) لإجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويتكون البعد من (10) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثالث (2.39 من 5 بانحراف معياري 0.58)، وبوزن نسبي (47.8%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

اما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة التاسعة التي تنص على "توفر الهيئة المحلية برامج تختص بكبار السن" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.88 من 5)، وبوزن نسبي (57.6%)، وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، بينما احتلت الفقرة السابعة التي تنص على "تراعي الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية احتياجات الفئات المهمشة" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.10 من 5)، وبوزن نسبي (42%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

يعزو الباحث انخفاض مستويات التنمية في البعد الاجتماعي إلى عدم جهوزية وفهم الكادر الموجود في الهيئات المحلية للمعنى الحقيقي لقيادة عملية التنمية وجعل الهيئة المحلية صاحبة دور ريادي في هذا المجال، وذلك نتيجة ضعف التدريب ولعدم مواكبة أهداف التنمية المستدامة (17) جعل الهيئات تعطي أولوية العمل للخدمات الأساسية انسجاماً مع دورها التقليدي، وذلك كان واضحاً بشكل جلي من خلال الاطلاع على الموازنات التي تقدمها الهيئات المحلية، حيث ظهر ضعف في نسبة المصاريف المخصصة للجانب الاجتماعي المتمثل في تعزيز دور المرأة ومكانتها ودور الشباب وتمكينهم وإعداد القيادة الشابة، وخلق مشاركة مجتمعية لكسر الجمود والفجوة، بالإضافة لعدم الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وحماية الطفل، وأيضاً لعدم وجود مساهمات مجتمعية واضحة كدعم للطلاب والتكافل المجتمعي.

جدول (8.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "البعد الاجتماعي"

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب (مستوى الموافقة)
الدرجة الكلية للبعد الثالث "البعد الاجتماعي"	**2.39**	**47.4%**	**0.58**	**منخفضة**
1. تعتمد الهيئة المحلية على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في حل المشكلات المجتمعية.	**2.31**	**46.2%**	**0.78**	**7**
2. تعتمد الهيئة المحلية مبدا تعزيز المساواة بين الجنسين اثناء تنفيذها لأنشطتها المختلفة.	**2.27**	**45.4%**	**0.84**	**8**
3. تسهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في زيادة الوعي الصحي للمستفيدين	**2.19**	**43.8%**	**0.78**	**9**
4. تسهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في تمكين المرأة اجتماعياً.	**2.47**	**49.4%**	**0.79**	**3**
5. تراعي أنشطة الهيئة المحلية المنفذة العدالة الاجتماعية.	**2.33**	**46.6%**	**0.76**	**6**
6. تساهم أنشطة المنظمة في رفع مستوى التعليم وخفض نسبة الأمية في المجتمع.	**2.41**	**48.2%**	**0.89**	**5**
7. تراعي الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية احتياجات الفئات المهمشة.	**2.10**	**42.0%**	**0.86**	**10**
8. توفر الهيئة المحلية أماكن مناسبة للترفيه خاصة بالأطفال	**2.46**	**49.2%**	**1.04**	**4**
9. توفر الهيئة المحلية برامج تختص بكبار السن	**2.88**	**57.6%**	**0.99**	**1**
10. توفر الهيئة المحلية برامج خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة	**2.52**	**50.4%**	**1.00**	**2**

الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر للأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

ويتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسة الأولى والفرعية من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة معاً، والتي تمثل أبعاد "اللامركزية الادارية" على المتغير التابع "التنمية المحلية"، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية (Ho) التي تفترض عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تفترض وجود أثر ذي دلالة إحصائية، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار بناءً على قيمة مستوى الدلالة المحسوبة للاختبار (Sig)، حيث يتم رفض الفرضية العدمية والتوصل لصحة الفرضية البديلة في حال كانت قيمة (Sig) أقل من مستوى (0.05)، ويقال عندها أن الاختبار معنوي، ويعني ذلك وجود أثر جوهري وذي دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة (Sig) أعلى من (0.05)، ونستنتج عند إذن عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية، وفيما يلي نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثلاثة الأولى والفرضيات الفرعية للتحقق من وجود أثر للمتغيرات المستقلة (التفويض، التمكين، الاتصال) على المتغيرات التابعة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي متمثلة بالتنمية المحلية)، والجدول (9.4) يوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية المتفرعة عنها.

جدول (9.4): نتائج أثر اللامركزية الإدارية على التنمية المحلية

المتغير التابع "التنمية المحلية"								
#	طريقة تقدير النموذج	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R^2)	معنوية النموذج عند مستوى 0.05		
						F	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
طريقة (Enter)		الحد الثابت (a)	**0.610	0.001	0.535	31.73	0.000	معنوي
		التفويض	0.031	0.778				
		التمكين	**0.52	0.000				
		الاتصال	0.153	0.053				
طريقة (stepwise)		الحد الثابت (a)	**0.71	0.000	0.524	89.15	0.000	معنوي
		التمكين	**0.66	0.000				
معادلة خط الانحدار ← التنمية المحلية= 0.71+ 0.66 (التمكين)								
ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01).								

المتغير التابع "البعد الاقتصادي"							
#	طريقة تقدير النموذج	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R^2)	معنوية النموذج عند مستوى 0.05	
						F	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
طريقة (Enter)		الحد الثابت (a)	0.42	0.056	0.499	27.56	0.000	معنوي
		التفويض	0.18	0.174				
		التمكين	**0.46	0.007				
		الاتصال	0.15	0.100				
طريقة (stepwise)		الحد الثابت (a)	**0.57	0.006	0.483	75.84	0.000	معنوي
		التمكين	**0.75	0.000				
معادلة خط الانحدار ← البعد الاقتصادي= 0.57+ 0.75 (التمكين)								
ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01).								
المتغير التابع "البعد البيئي"							
#	طريقة تقدير النموذج	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R^2)	معنوية النموذج عند مستوى 0.05	
						F	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
طريقة (Enter)		الحد الثابت (a)	** 0.66	0.000	0.316	13.30	0.000	معنوي
		التفويض	-0.03	0.844				
		التمكين	0.43**	0.021				
		الاتصال	0.20	0.054				
طريقة (stepwise)		الحد الثابت (a)	** 0.78	0.001	0.299	35.13	0.000	معنوي
		التمكين	**0.56	0.000				
معادلة خط الانحدار ← البعد البيئي= 0.78 + 0.56 (التمكين)								
ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01).								
المتغير التابع "البعد الاجتماعي"							
#	طريقة تقدير النموذج	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R^2)	معنوية النموذج عند مستوى 0.05	
						F	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
طريقة (Enter)		الحد الثابت (a)	**1.08	0.003	0.403	18.98	0.000	معنوي
		التفويض	0.05-	0.714				
		التمكين	**0.65	0.000				
		الاتصال	0.100	0.326				
طريقة (stepwise)		الحد الثابت (a)	**0.77	0.001	0.417	56.41	0.000	معنوي
		التمكين	**0.68	0.000				
معادلة خط الانحدار ← البعد الاجتماعي= 0.77 + 0.68 (التمكين)								
ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01).								

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

استخدم الباحث طريقة الانحدار الخطي المتعدد من خلال (طريقة الادخال: وهي ادخال كافة المتغيرات إلى النموذج "Enter" كخطوة أولى لتقدير النموذج، وللوصول إلى أفضل نموذج تم استخدام نموذج "stepwise": "طريقة الانحدار المتدرج"، وتسمى أيضاً الخطوات المتسلسلة، حيث تدمج بين طريقة الاختيار الأمامي لإدخال المتغيرات إلى النموذج وبين طريقة الحذف العكسي التي تعمل على حذف المتغيرات التي ليس لها دلالة إحصائية، كما ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل التحديد لنموذج الانحدار بشكل عام بلغ (0.524)، وهذا يعني بأن البعد (التمكين) الذي يندرج تحت اللامركزية الادارية الموجودة في النموذج أعلاه يفسر ما نسبته (52.4%) من تباين الحاصل في التنمية المحلية، وفيما يتعلق بمعنوية النموذج بلغ قيمة اختبار (F-Test) (89.15) بمستوى دلالة (0.000 أقل من 0.05)، وهذا يشير إلى معنوية نموذج باستخدام نموذج (stepwise).

1.4.4 الفرضية الرئيسة الأولى

تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً للامركزية الادارية متمثلة ب (التمكين) على التنمية المحلية، كما يلاحظ أن مستوى دلالة اختبار النموذج بلغت (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية اللامركزية الادارية.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن للتمكين أهمية كبيرة للهيئات المحلية حيث إنه يمنحها المقومات الأساسية للقيام بالمهام المنوطة بها المتمثلة بالصلاحيات والامكانيات، وذلك من خلال سيطرتها على مواردها في مناطق نفوذها وقدرتها على تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وبناءً عليه سوف تتمكن الهيئات المحلية من تنفيذ المشاريع التنموية مما يجعلها تمارس دورها الريادي والقيادي في عملية التنمية، أما بالنسبة لمحور الاتصال، فهنا يعزو الباحث عدم وجود تأثير للاتصال كونه يفتقر للصفة التبادلية التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة مما يجعله غير مؤثر في التنمية المحلية، أما فيما يخص محور التفويض فمنح المسؤوليات والصلاحيات في صنع القرار تحتاج إلى تدعيمها بإرادة

قانونية وتنفيذية ومالية، إذ إن التفويض المعمول به في الهيئات المحلية يفتقر إلى تفعيل القوانين المنصوص عليها والأدوات التنفيذية والامكانيات المالية، وذلك ما يعيق الهيئات المحلية من تنفيذ السياسات التنموية المحلية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو عياش، 2017) واقع اللامركزية الإدارية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية التي تؤكد أثر التمكين في التنمية المحلية، وتعارضت معها في بعدي الاتصال والتفويض، كما تتفق مع دراسة (Isufag, 2014) اللامركزية وزيادة الحكم الذاتي في الحكومات المحلية التي تؤكد الأثر الإيجابي للتمكن، كما واتفقت مع دراسة (Ghuman & singh :2013) اللامركزية وتقديم الخدمات العامة في آسيا للباحثين في قسم الإدارة العامة بأن للامركزية أثراً إيجابياً ونتائج مفيدة على تحسين تقديم الخدمات العامة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تشمل:

1.1.4.4 الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتفويض على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) نستنتج عدم وجود تأثير للتفويض على التنمية المحلية، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.778) وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير التفويض على التنمية المحلية.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتفويض على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الصلاحيات المفوضة للهيئات المحلية هي صلاحيات إدارية غير مقترنة بإرادة سياسية بالإضافة إلى أن التفويض المعمول به في الهيئات المحلية ينقصه الإمكانات والأدوات واللوجستيات اللازمة لنجاح التفويض، وبناء على ذلك لن تتمكن الهيئات من تنفيذ سياساتها التنموية، مما يجعل وجود التفويض شكلاً هلامياً، ولهذا السبب ظهرت نتيجة أثر التفويض منخفضة على التنمية المحلية.

وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (أبو عياش: 2017) واقع اللامركزية الإدارية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية التي تؤكد وجود أثر للتفويض على مستوى أداء العاملين.

2.1.4.4 الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً للتمكين على التنمية المحلية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.66)، وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية بمقدار (0.66) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى معنوية التمكين على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

يعزو الباحث وجود أثر للتمكين على التنمية المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية كونه يتمتع بركائز أساسية متعلقة بالسلطة والنفوذ والإمكانيات المالية، كما أنه يعطي المساحة الكافية للهيئات المحلية في آليات اتخاذ القرار وإعداد الخطة الاستراتيجية بما يحقق مصلحة المجتمع المحلي، إذ إن كفاية الموارد المحلية وتوفر الدعم التشغيلي والتطويري والاستقلال المالي والإداري يمنحها مقومات النجاح لتنفيذ سياستها التنموية.

بالإضافة لوجود هيئات محلية منتخبة تسهم في تشجيع المواطنين للمشاركة في إدارة شؤون حياتهم اليومية، وترفع مستوى المواطنة والمسؤولية المجتمعية، وبالتالي التزامهم بدفع الضرائب والرسوم والحفاظ على بيئتهم، وأيضاً يمكن الهيئة المحلية من توفير الرواتب والتدريب اللازم لكوادرها، مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة الخدمات المقدمة الذي ينسجم مع الأهداف والسياسات التنموية للهيئات المحلية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو عياش، 2017) واقع اللامركزية الإدارية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية التي تؤكد أثر التمكين على مستوى أداء العاملين، كما تتفق مع دراسة (Isufag, 2014) اللامركزية وزيادة الحكم الذاتي في الحكومات المحلية التي تؤكد الأثر الإيجابي للتمكين في الحكم الذاتي.

3.1.4.4 الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصال على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

من خلال نتائج الجدول (9.4) نستنتج عدم وجود تأثير للاتصال على التنمية المحلية، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.053)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير الاتصال على التنمية المحلية.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصال على التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مفهوم الاتصال المعمول به في الهيئات المحلية هو اتصال رأسي ولا يلتزم لمعايير المشاركة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي، ويفتقر لخلق روح التعاون وهذا ما ينعكس سلباً على أداء الإدارات في الهيئات المحلية، وبالتالي لن تكون ممارسات الاتصال منسجمة مع الأهداف التنموية القائمة على الشراكة والتعاون.

وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (أبو عياش، 2017) واقع اللامركزية الإدارية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية التي بينت أن للاتصال أثراً في مستوى أداء العاملين.

2.4.4 الفرضية الرئيسة الثانية

تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد الاقتصادي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً للامركزية الإدارية متمثلة ب (التمكين) على التنمية المحلية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.75) وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية (البعد الاقتصادي) بمقدار (0.75) درجة وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى معنوية التمكين على التنمية المحلية (البعد الاقتصادي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد الاقتصادي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هناك أثراً للتمكين في الهيئات المحلية على البعد الاقتصادي إلى أنه يجعل الهيئات المحلية مسيطرة على مواردها المالية والطبيعية، وتمتلك الصلاحيات الإدارية الكافية لعقد صفقات ومشاريع مع الشركاء في القطاع الخاص والمستثمرين مما يزيد من إيراداتها، ويساعدها على إعداد الخطة الاقتصادية التنموية بما يتلاءم مع احتياجاتها وتطلعاتها.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو سمرة، 2006) دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي في أن للبلديات دوراً إيجابياً في تطبيق السياسات الاقتصادية المحلية، وقدرتها على دفع عجلة التنمية والاستثمار في المجمع المحلي، كما واتفقت مع دراسة (The federation :2014) دور الحكومات المحلية في تحقيق التنمية المحلية التي وضحت أن اللامركزية لها أثر إيجابي في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، كما اتفقت مع دراسة (Bello & Dolla: 2014) أن الهيئات المحلية بإمكانها تحقيق الكثير فيما يتعلق بأهداف التنمية الاقتصادية.

3.4.4 الفرضية الرئيسة الثالثة

تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد البيئي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً للامركزية الإدارية متمثلة بـ(التمكين) على التنمية المحلية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.56) وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية (البعد البيئي) بمقدار (0.56) درجة وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية التمكين على التنمية المحلية (البعد البيئي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد البيئي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هناك أثراً للتمكين في الهيئات المحلية على البعد البيئي للتنمية المحلية إلى أن التمكين يسهم في سيطرة الهيئات المحلية على مناطق نفوذها مما يتيح لها الفرصة في ترتيب المكبات العشوائية وأماكن أحواض الصرف الصحي، وأيضاً يمكنها من ضبط حفر الآبار العشوائية، بالإضافة لقدرتها على توفير الإمكانات والمستلزمات اللوجستية الخاصة لمكافحة الأوبئة والبعوض، ودفع الرواتب لعمال النظافة و موظفي الصحة العامة، وإمداد الكهرباء لمحطات التحلية ومياه الصرف الصحي، مما يسهم في تحقيق التنمية البيئية.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (The federation, 2014) دور الحكومات المحلية في تحقيق التنمية المحلية التي وضحت أن اللامركزية لها أثر إيجابي في تعزيز التنمية البيئة، كما اتفقت مع دراسة (Bello & Dolla, 2014) أن الهيئات المحلية بإمكانها تحقيق الكثير فيما يتعلق بأهداف التنمية البيئة.

4.4.4 الفرضية الرئيسة الرابعة

تنص الفرضية على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد الاجتماعي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً للامركزية الادارية متمثلة بـ(التمكين) على التنمية المحلية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.68)، وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية (البعد الاجتماعي) بمقدار (0.68) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية التمكين على التنمية المحلية (البعد الاجتماعي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسة الرابعة التي تنص على "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامركزية الإدارية على التنمية المحلية (البعد الاجتماعي) من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أثر التمكين في الهيئات المحلية على البعد الاجتماعي إلى أن التمكين يسهم في قدرة الهيئات المحلية على إعداد برامج ومشاريع لتمكين المرأة والطفل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى برامج تهدف لرفع مستوى التعليم، وخفض نسبة الأمية، وزيادة الوعي الصحي بين الفئات الاجتماعية كالنشرات التوعوية على السوشيال ميديا لمكافحة وباء كورونا، بالإضافة لتعزيز ثقافة لجان الأحياء وإشراكهم في إعداد الخطة التنموية للهيئة المحلية، مما يخلق لديهم شعور بالمسؤولية نحو مجتمعهم المحلي، مما يجعله مجتمع يتميز بالعدالة الاجتماعية والصحية، وذلك ما يسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية في الهيئات المحلية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (The federation, 2014) دور الحكومات المحلية في تحقيق التنمية المحلية التي وضحت أن اللامركزية لها أثر إيجابي في تعزيز التنمية الاجتماعية، كما اتفقت مع دراسة (Bello & Dolla, 2014) أن الهيئات المحلية بإمكانها تحقيق الكثير فيما يتعلق بأهداف التنمية الاجتماعية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو سمرة، 2006) دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي في أن للبلديات دوراً إيجابياً في تطبيق السياسات الاجتماعية المحلية.

5.4.4 الفرضية الرئيسة الخامسة

تنص الفرضية الرئيسة الخامسة على "وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

حيث تم اختبار علاقة الارتباط بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية من خلال معامل ارتباط بيرسون، ويتم اختبار الفرضية العدمية (Ho) التي تفترض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار بناءً على قيمة مستوى الدلالة المحسوبة للاختبار (Sig) حيث يتم رفض الفرضية العدمية والتوصل لصحة الفرضية البديلة في حال كانت قيمة (Sig) أقل من مستوى (0.05)، ويقال عندها أن الاختبار معنوي، ويعني ذلك وجود علاقة وذات دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة (Sig) أعلى من (0.05) ونستنتج عند إذن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، والجدول (10.4) يوضح نتائج العلاقة بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية.

جدول (10.4): يوضح نتائج العلاقة بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية

المتغيرات	الاقتصادي	البيئي	الاجتماعي	التنمية المحلية
التفويض	0.633**	0.440**	0.509**	0.606**
التمكين	0.700**	0.555**	0.645**	0.728**
الاتصال	0.549**	0.497**	0.483**	0.583**
اللامركزية الإدارية	0.715**	0.557**	0.618**	0.723**

**** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.**

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية نستنتج أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.723) بمستوى دلالة (0.001) أقل من (0.05)، وهذا يعني معنوية اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية. وكذلك توضح النتائج وجود علاقة بين (التفويض، التمكين، والاتصال) والتنمية المحلية بأبعادها (الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي).

ويعزو الباحث وجود العلاقة الإيجابية بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية إلى كون اللامركزية الإدارية بأبعادها الثلاثة المتمثلة بالتفويض والتمكين والاتصال المتكاملة هي أدوات أصيلة في العملية الإدارية تسهل مهام الهيئات المحلية المنوطة بها في عملية التنمية المحلية، بالإشارة إلى أن التمكين هو جوهر اللامركزية الإدارية كونه العصب الرئيس لباقي الأبعاد، وهذا ما يعزز صحة الفرضيات السابقة التي تشير لأثر التمكين في التنمية والمحلية.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسة الخامسة على "وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

6.4.4 الفرضية الرئيسة السادسة

تنص الفرضية الرئيسة السادسة على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الإدارية تعزى للبيانات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف الهيئة المحلية).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف الهيئة المحلية) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسة السادسة وفقاً للبيانات الديموغرافية والجدول (11.4) يوضح ذلك.

جدول (11.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الادارية تعزى للبيانات الديمغرافية

البيانات الديمغرافية		"اللامركزية الادارية"					
		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	Test – statistics	Sig.	النتيجة
النوع الاجتماعي	ذكر	2.41	48.2%	0.52	T=-0.274	0.785	لا يوجد فروق
	أنثى	2.36	47.2%	0.61			
العمر	أقل من 30	2.22	44.4%	0.42	F= 0.912	0.406	لا يوجد فروق
	30- أقل من 40	2.35	47.0%	0.65			
	40 فأكثر	2.47	49.4%	0.45			
المؤهل العلمي	دبلوم	2.20	44.0%	0.67	F= 0.592	0.556	لا يوجد فروق
	بكالوريوس	2.43	48.6%	0.47			
	دراسات عليا	2.43	48.6%	0.53			
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	2.23	44.6%	0.55	F=0.431	0.732	لا يوجد فروق
	5- أقل من 10 سنوات	2.48	49.6%	0.51			
	10- أقل من 15 سنة	2.40	48.0%	0.39			
	15 سنة فأكثر	2.42	48.4%	0.56			
المسمى الوظيفي	رئيس هيئة محلية، نائب	2.57	51.4%	0.47	F= 1.476	0.228	لا يوجد فروق
	مدير هيئة محلية	2.55	51.0%	0.63			
	مدير دائرة	2.30	46.0%	0.26			
	أخرى	2.31	46.2%	0.48			
التصنيف الهيئة المحلية	أ	2.45	49.0%	0.57	F=0.135	0.939	لا يوجد فروق
	ب	2.38	47.6%	0.60			
	ج	2.36	47.2%	0.45			
	د	2.40	48.0%	0.33			

*** دالة إحصائية عند مستوى 0.05.**

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول (11.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الإدارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى للبيانات الديمغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05) نستنتج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الإدارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى للمتغيرات الديمغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الادارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى للبيانات الديمغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق.

سيتم مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسة السادسة تبعاً للبيانات الديموغرافية كما يلي:

1.6.4.4 بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.785 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الادارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

2.6.4.4 بالنسبة لمتغير العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.406 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الادارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير العمر.

3.6.4.4 بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.556 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الإدارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4.6.4.4 بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.732 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول اللامركزية الادارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.

5.6.4.4 بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.228 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الادارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

6.6.4.4 بالنسبة لمتغير تصنيف الهيئة المحلية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.939 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية الإدارية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية.

ويعزو الباحث عدم وجود فروق إحصائية للمتغيرات الشخصية على اللامركزية الإدارية إلى أن اللامركزية الإدارية هي نظام إداري خاص بالعمليات الإدارية بغض النظر عن (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف الهيئة المحلية).

7.4.4 الفرضية الرئيسة السابعة

تنص الفرضية الرئيسة السابعة على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية تعزى للبيانات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف الهيئة المحلية).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف الهيئة المحلية) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسة السابعة وفقاً للبيانات الديمغرافية والجدول (12.4) يوضح ذلك.

جدول (12.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية تعزى للبيانات الديمغرافية

البيانات الديمغرافية		"التنمية المحلية"					
		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	Test – statistics	Sig.	النتيجة
النوع الاجتماعي	ذكر	3.69	73.8%	0.50	T=-0.081	0.935	لا يوجد فروق
	أنثى	3.71	74.2%	0.54			
العمر	أقل من 30	3.67	73.4%	0.35	F= 0.327	0.722	لا يوجد فروق
	30- أقل من 40	3.76	75.2%	0.58			
	40 فأكثر	3.66	73.2%	0.48			
المؤهل العلمي	دبلوم	3.76	75.2%	0.71	F= 0.085	0.919	لا يوجد فروق
	بكالوريوس	3.67	73.4%	0.42			
	دراسات عليا	3.70	74.0%	0.51			
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	3.81	76.2%	0.55	F=0.407	0.748	لا يوجد فروق
	5- أقل من 10 سنوات	3.61	72.2%	0.51			
	10- أقل من 15 سنة	3.77	75.4%	0.50			
	15 سنة فأكثر	3.68	73.6%	0.50			
المسمى الوظيفي	رئيس هيئة محلية، نائب	3.44	68.8%	0.22	F= 1.494	0.223	لا يوجد فروق
	مدير هيئة محلية	3.60	72.0%	0.55			
	مدير دائرة	3.81	76.2%	0.33			
	أخرى	3.78	75.6%	0.51			
التصنيف الهيئة المحلية	أ	3.57	71.4%	0.52	F=1.412	0.246	لا يوجد فروق
	ب	3.79	75.8%	0.47			
	ج	3.83	76.6%	0.52			
	د	3.68	73.6%	0.38			

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول (12.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى للبيانات الديمغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05) نستنتج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى للمتغيرات الديمغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى للبيانات الديمغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم

استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق.

سيتم مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسة السابعة تبعاً للبيانات الديموغرافية كما يلي:

1.7.4.4 بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.935 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

2.7.4.4 بالنسبة لمتغير العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.722 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير العمر.

3.7.4.4 بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.919 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4.7.4.4 بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.748 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.

5.7.4.4 بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.223 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

6.7.4.4 بالنسبة لمتغير تصنيف الهيئة المحلية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.246 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية.

ويعزو الباحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الشخصية على التنمية المحلية إلى أن الهيئات المحلية تعمل على تنفيذ سياساتها واستراتيجيتها في التنمية بغض النظر عن المتغيرات الشخصية، لأنها تعمل لتقديم الخدمة للمواطنين كافة دون تميز (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التصنيف الهيئة المحلية).

5.4 تحليل نتائج المقابلة

1.5.4 النتائج العامة

أشارت النتائج العامة لتحليل المقابلة إلى وجود حالة متوسطة من الرضا عن مستوى التنمية المحلية الذي تساهم فيه الهيئات المحلية من وجهة نظر لجان الأحياء في المحافظات الجنوبية، والذي يتمثل في الأبعاد التالية: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، حيث أظهرت النتائج أنه هناك حالة متوسطة من الرضا العام عن معظم الأبعاد المتعلقة في التنمية المحلية في المحافظات الجنوبية فبرغم الجهود التي تبذلها الهيئات المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية، إلا أن هذه الجهود تؤتي ثمرتها بشكل غير مرضي تماما على أرض الواقع، ويعود ذلك لعدة أسباب بحسب آراء المبحوثين.

1.1.5.4 البعد الأول: البعد الاقتصادي

أشارت النتائج العامة الخاصة بهذا البعد إلى وجود حالة من عدم الرضا النسبي عن المكونات الخاصة بهذا البعد، حيث أشار معظم المشاركين من لجان الأحياء في المقابلة إلى وجود مجموعة من المشاريع الاقتصادية التي تنفذها الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، إلا أن معظم المشاركين في المقابلة قد أشاروا إلى ندرة وهشاشة المشاريع الاقتصادية المنفذة كونها لا تتمتع بالاستدامة، ويعود ذلك إلى أن المانحين لا يلتزمون غالباً بتوفير ميزانية المنحة كاملة، مما يؤدي إلى عرقلة المشروع بالإضافة إلى وجود ضعف في التخطيط السليم لهذه المشاريع، مما يفقدها القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة لها، كما أن هذه المشاريع غالباً إن تم تنفيذها فلا تكون مستدامة الأثر وذلك وفقاً لشروط واملاءات الممولين.

وبالنسبة لتوفير بيئة اقتصادية تشجع على الاستثمار، فقد أوضح معظم المشاركين من لجان الأحياء في المقابلة أن ارتفاع تكلفة الإيجارات، بالإضافة إلى وجود بعض التعقيدات في إتمام المعاملات الخاصة بتوفير التيار الكهربائي والطرق غير المعبّدة تولد بيئة استثمارية محفوفة بالمخاطر.

2.1.5.4 البعد الثاني: البعد البيئي

أشارت نتائج التحليل العامة المستخلصة من آراء لجان الأحياء في إطار المقابلة التي تم تنفيذها على مستوى المحافظات الجنوبية الفلسطينية إلى وجود حالة متوسطة من الرضا النسبي عن توافر البعد البيئي في إطار الخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أظهرت الآراء وجود حالة عامة من الرضا حول استخدام مياه الشرب الآمنة، بالإضافة إلى وجود حالة عامة من الرضا حول توفر بنية تحتية سليمة خاصة بالصرف الصحي المحسن مما يوضح دور الهيئات

المحلية في هذا المجال ولكن على النقيض فقد تسبب الصرف الصحي في ارتفاع نسبة التلوث والأمراض بشكل كبير، وذلك على خلفية سكب مياه الصرف الصحي في البحر، والتي أدت إلى انتقال بعض الأمراض للناس من خلال المياه الملوثة.

كما اتضح وجود حالة من عدم الرضا من أعضاء لجان الأحياء حول قرب مكبات النفايات من التجمعات السكنية وعدم التخلص منها بشكل منتظم وسليم، بالإضافة للاستياء من ضعف دور الهيئات المحلية بمكافحة البعوض والحشرات التي تتجمع بالقرب من أحواض الصرف الصحي.

3.1.5.4 البعد الثالث: البعد الاجتماعي

أشارت النتائج العامة الخاصة بهذا البعد إلى وجود حالة من عدم الرضا النسبي عن المكونات الخاصة بهذا البعد، حيث أشار معظم المشاركين من لجان الأحياء في المقابلة إلى وجود ضعف في أنشطة الهيئات المحلية المتمثلة في تمكين دور المرأة والشباب، حيث يقتصر دور الهيئات المحلية على الورش التوعية التي تقيمها بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، كما أشار المشاركون إلى عدم وجود أنشطة أو برامج خاصة بالأطفال.

أما بالنسبة لتوفير المشاريع الخاصة بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، فقد أوضح معظم المشاركين من لجان الأحياء في المقابلة إلى وجود حالة متوسطة من الرضا حول المشاريع التي تنفذها الهيئات المحلية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

ويرى الباحث من خلال إجراء هذه المقابلات وتحليلها أن الهيئات المحلية بشكل عام تواجه تحديات كثيرة تتمثل في ضعف تفويض نظام اللامركزية الإدارية فيها من قبل الحكومة المركزية، بالإضافة إلى ضعف المسؤولية لدى الجمهور تجاه شعورهم بضرورة المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، مما يؤدي إلى إضعاف عمليات التنمية المحلية، حيث تفويض البلديات بالصلاحيات والمسؤوليات بشكل سليم يخلق مستوى مقبول من التوازن في المخرجات المرجوة بما يلائم احتياجات المجتمع المحلي، ويساهم بشكل فعال في تنمية القدرات الإدارية لدى العاملين في الهيئات المحلية، وتعزيز الوعي الشعبي لدى المواطنين المحليين نحو ضرورة المشاركة في تنمية المجتمع المحلي وفق اتصال فعال مع الإدارة المركزية في الوزارة ومشاركة فعالة ومنتجة من قبل المواطنين.

وفي ظل حالة الانقسام الفلسطيني، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفقر، والبطالة، وتدمير الكثير من البنية التحية بسبب الحصار الإسرائيلي، والممارسات الاسرائيلية المتكررة تزداد الحاجة إلى مشاركة

الهيئات المحلية في العمل على دفع عملية التنمية المحلية من خلال تطبيق نظام لامركزية إدارية فعال من شأنه إصلاح المشاكل، وتقليص التحديات والمعيقات التي تواجه تنمية المجتمع المحلي الفلسطيني.

6.4 النتائج والتوصيات

مقدمة

استهدف الباحث من هذه الدراسة التعرف على واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وذلك من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية وما أفرزته من نتائج استندت إلى أدوات جمع البيانات الأولية التي تمثلت بالمجموعات البؤرية والاستبانة التي استهدفت كل من العاملين في الإدارات العليا والوسطى بالهيئات المحلية والمستفيدين من خدمات الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، إذ يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج الدراسة التي تم التوصل اليها بعد إجراء التحليل الاحصائي للدراسة بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية للتحليل الوصفي، واختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج التي تم الاستناد إليها في اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن إبرازها كما يلي:

1.6.4 النتائج

1.1.6.4 النتائج المتعلقة في بمستويات تطبيق اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية

1. أظهرت النتائج وجود ضعف في تطبيق اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية حيث بلغ الوزن النسبي اللامركزية الإدارية (48.2%)، بالإضافة إلى وجود ضعف في تحقيق التنمية المحلية حيث حصلت على نسبة (46.0%).
2. وقد احتل توفر بعد التفويض على المستوى الأعلى بما نسبته (48.6%)، بينما حصل بعد الاتصال (48.4%)، وأخيراً حصل بعد التمكين على المستوى الأقل بما نسبته (47.6%).
3. أما بالنسبة لأبعاد التنمية المحلية فقد حصل البعد الاجتماعي على المستوى الأعلى بما نسبته (47.8%)، بينما حصل البعد الاقتصادي على الترتيب الثاني بما نسبته (47.4%)، وأخيراً حصل البعد البيئي على المرتبة الأخيرة بما نسبته (42.9%).

2.1.6.4 النتائج المتعلقة بأثر اللامركزية الإدارية في التنمية المحلية

1. تشير النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتفويض على التنمية المحلية، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.778) وهي قيمة أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير التفويض على التنمية المحلية.
2. أظهرت النتائج وجود أثر معنوي إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على التنمية المحلية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.66)، وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية بمقدار (0.66) درجة.
3. تشير النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصال على التنمية المحلية، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.053)، وهي قيمة أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير الاتصال على التنمية المحلية.
4. تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على التنمية المحلية (البعد الاقتصادي)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.75)، وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية بمقدار (0.75) درجة.
5. تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على التنمية المحلية (البعد البيئي)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.56)، وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية بمقدار (0.56) درجة.
6. تشير النتائج إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على التنمية المحلية (البعد الاجتماعي)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.68)، وهذا يعني أن رفع مستوى التمكين داخل الهيئات المحلية سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية بمقدار (0.68) درجة.

2.6.4 التوصيات:

1. تحييد وزارة الحكم المحلي عن الخلاف السياسي القائم.
2. ضرورة اهتمام المسؤولين وصناع القرار بتعزيز اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية لتمكينها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع المحلي مع العمل على تفعيل برامج ومشاريع خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والشباب والمرأة.
3. ضرورة العمل على تعزيز تفويض الصلاحيات بشكل أوسع من قبل الإدارة المركزية للترسيخ تفعيل الإدارة اللامركزية في الهيئات المحلية بما يخدم عمليات التنمية ضمن مبدأ الديموقراطية في التعيين وذلك من خلال اعتماد أعضاء المجلس البلدي عن طريق الانتخابات مع ضرورة مراعاة الاستناد إلى القانون في عمليات التوظيف والترقية.
4. تفعيل المشاركة الاجتماعية وإشراك أصحاب المصالح في إعداد استراتيجية الهيئة المحلية.
5. تعزيز قيام مجتمعات مدنية حيوية، وذلك من خلال إتاحة مجال أوسع للمشاركة المجتمعية.
6. فسح المجال أمام مشاركة معززة وانخراط أفضل للعنصر النسائي في الهيئات المحلية.
7. منح الهيئات المحلية الصلاحيات الكافية في إعداد الموازنات السنوية بما يتلاءم مع احتياجاتها.
8. ضرورة العمل على تفعيل الاتصال الفعال من خلال عقد اجتماعات دورية بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي.
9. إنشاء قنوات اتصال تشاركية فعالة وسريعة الاستجابة في جميع الاتجاهات الافقية (بين المجتمع المحلي والهيئة المحلية) والرأسية (بين الهيئة المحلية والإدارة المركزية).
10. العمل على إعداد برامج تدريبية للموظفين بشكل مستمر بما يضمن تنمية وتطوير مهاراتهم العملية بما يتلائم مع احتياجات وطبيعة المجتمع المحلي.
11. نوصي بإقرار نظام شكاوي فعال للموطنين يضمن النزاهة والشفافية في معالجة الشكاوي المقدمة.
12. تفعيل دور المجلس البلدي من خلال إعطاء كل منهم مهمة يختص بها.
13. منح دور أكبر إلى منظمات المجمع المدني وإشراكها في جهود التنمية.
14. إنشاء دائرة في كل هيئة محلية خاصة بالتنمية والاستثمار.
15. تعزيز الشراكات الفعالة بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات المحلية من أجل النهوض بعمليات التنمية في المجتمع المحلي
16. ضرورة توفير الدعم اللازم للهيئات المحلية لإنشاء مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل مرافق المياه وشبكات الصرف الصحي.

17. وضع استراتيجية وطنية لتحسين بيئة مواتية لقطاع الأعمال في الهيئات المحلية بما يساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي.
18. تعزيز رأس مال اجتماعي قادر على المساهمة بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المحلية.
19. العمل مع الغرفة التجارية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية من أجل توزيع المناطق حسب المزايا التي تشتهر بها كل منطقة.
20. الاستثمار في المزارع السمكية البحرية لمكافحة استنفاذ المخزون البحري.
21. إعداد خطة للمناطق السكنية والتجارية والصناعية والمنتزهات والمحميات الطبيعية كوادي غزة.
22. منح الهيئات المحلية السلطة الكافية للسيطرة على مواردها في مناطق نفوذها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- رسائل الماجستير والدراسات العلمية:

1. أبو سمرة، س. (2006). دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. أبو عياش، ف. (2017). واقع اللامركزية وأثرها على مستوى أداء العاملين في بلديات جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
3. أبو مصبح، م. (2015). أثر العوامل التنظيمية على تطبيق اللامركزية الإدارية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. إسماعيل، ع. (2005). دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين
5. الأغا، و.، وأبو جامع، ن.، (2010). استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الازهر بغزة، فلسطين.
6. بالخير، م. (2005). التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
7. البلدية والمنتفعون وآليات مقترحة لتطويرها- دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
8. بن عمر، ح.، (2016). البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس، جامعة قابس، تونس.
9. بوعشرية، ف. (2018). أثر الانسداد السياسي للمجالس الشعبية المحلية على التنمية في الجزائر: دراسة حالة بلدية سعيدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10. البيومي، ع. (2012): الأطر القانونية المقيدة لتطبيق اللامركزية في جمهورية مصر العربية نحو إطار دستوري وقانوني داعم لتطبيق اللامركزية في مصر، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، القاهرة، مصر.
11. حامد، ر. (2009). استراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين
12. حسن، س. (2018): اللامركزية كمدخل لتطوير خدمات الرعاية الصحية بالمجتمعات الحضرية: دراسة مطبقة على مديرية الصحة والسكان بمحافظة أسيوط، مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر.
13. حسيبا، س. (2006). واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
14. حفاف وبوظياف. (2016). البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، الجزائر.
15. الحلو، أ. (2012). دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
16. خشمون، م. (2011). مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزئر.
17. راضي، أ. (2010): دور اللامركزية الإدارية في فاعلية الصراع التنظيمي في وزارات السلطة الوطنية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. الرقب، أ. (2010): علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة
19. ركاش، ج. (2019). آليات مكافحة الفساد الإداري وضرورات تفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، ورقة بحثية، جامعة حسيبة بو علي، الجزائر.
20. زبيدي، ب. (2009). نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين، ورقة بحثية نشرت على موقع مؤسسة CHF
21. زماعرة، ب. (2013). التطور القانوني في النظام الانتخابي للهيئات المحلية في دولة فلسطين، جامعة القدس، فلسطين.

22. سكيك، أ. (2012). دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة، حالة دراسية: تجربة لجان أحياء بلدية غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
23. الشرفا والهابيل. (2014). دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة، دراسة حالة بلدية غزة.
24. الطرفي، ذ. (2012): فاعلية أساليب الاتصال الإداري ومعوقاتها لدى مديري المدارس الابتدائية في مدينة مكة المكرمة من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، السعودية.
25. طعمة ومساد. (2019). رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، جامعة بيرزيت، فلسطين.
26. طوقان، ط. (2001). حلول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، ورقة بحثية، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.
27. عاشور، ك. (2017). دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، ورقة بحثية، دار المنظومة العربية للنشر
28. عبد العزيز، و. (2018): اللامركزية كآلية لتحسين جودة خدمات الإسكان، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر.
29. العسل، إ. (2006). التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
30. العصار، م. (2015). البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة: الواقع والمعيقات، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الإدارة والقيادة، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.
31. العطار، ض. (2018): اللامركزية الإدارية ودورها في تطوير التعليم العام بالعراق، رسالة ماجستير، جامعة بابل، العراق.
32. عفانة، ح. (2013): التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
33. عمران. (2018). حلول المركزية والامركزية في سورية: بين النظرية والتطبيق، كتاب من إصدارات عمران للدراسات الاستراتيجية

34. عولمي، ب. (2014). تبعية الموارد الجبائية للسلطة المركزية وآثارها على عجز البلديات في الجزائر بالإشارة إلى بلديات ولاية تبسة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر.
35. عياش، ف. (2017): واقع اللامركزية وأثرها على مستوى العاملين في بلدية جنوب الضفة، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين
36. فرح، ف. (2015). تطبيق لامركزية العمل الإداري والمالي بجامعة القضارف، جامعة القضارف، السودان
37. قنداح، م. (2012). واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
38. قويدر، أ.، (2017). دور المهارات الناعمة في تحسين أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
39. ماهر، أ. (2007): التنظيم: الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
40. مسعود، ح. (2013). أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين
41. المصري، ب. (2016). تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
42. ناصر، هـ. (2005). الإدارة المعاصرة بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الاردن.
43. نصر الله، ع. (2019). التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، جامعة بيرزيت، فلسطين.
44. نعيرات، م. (2006): التوجه نحو تطبق اللامركزية الإدارية في مستشفى جنين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين
45. نواصرية، ز. (2017). دور الإدارة المحلية في المنازعة والتحصيل الجبائي، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ع61، الجزائر.

46. هلسه، م. (2015). قياس رضا متلقي الخدمة في مراكز خدمات الجمهور في البلديات الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع35، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
47. يوسف، س. (2018). مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

ب- المقالات والمواقع الالكترونية:

1. الجمل. (2019). مطبات التلوث في قطاع غزة طفيليات مستوطنة تنشر المرض بين أهالي القطاع المحاصر، العربي الجديد.
2. الشاهد، هـ.، (2013): اللامركزية قراءة نظرية في الأبعاد والصيغ التنظيمية، مجلة الحوار المتمدن.
3. شوقي، إ. (2016). جدلية البيئة والتنمية، مجلة أفاق البيئة والتنمية الالكترونية، مصر.
4. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، (2019). قانون الهيئات المحلية الفلسطينية.
5. الميثاق الافريقي للتنمية. (2014). الميثاق الافريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Allah & Redzuan, (2010). The Role of NGO,s in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development, Journal of Human Ecology, Volume 30, 2010 - Issue 2
2. Anand, V., (2012). Functions of the Urban Local Bodies, Financing Small Cities, http://financingcities.ifmr.co.in/blog/2012/12/17/functions-of-the-urban-local-bodies-ulbs/
3. Bello & Dola, (2014). Sustainable Development and the Role of Local Governance: Experience from Malaysian Model Regions, Semantic Scholar Organization.
4. B2B, Business to Business (2017). Urban Local Government: Composition, Functions, Problems, Civils Daily, https://www.civilsdaily.com/urban-local-government-composition-functions-problems
5. Clark Huxley & Mountford, (2010). Organizing Local Economic Development: The Role of Development Agencies and Companies, OECD, , https://www.oecd-ilibrary.org/urban-rural-and-regional-development/organising-local-economic-development_9789264083530-en.
6. Ghuman, B.S. & Singh, R. (2013): Decentralization and delivery of public services in Asia, Policy and Society, Volume 32, Issue 1, Pages 7-21.
7. Goel Ram, mazhar & Nelson, (2017): Different forms of decentralization and their impact on government performance: Micro-level evidence from 113 countries, Research Gate.
8. Harvey, D. & Brown, D., (2001): An Experiential Approach to Organization Development, An, 7th Edition, California State University, Bakersfield, Pearson, https://www.pearson.com/us/higher-education/product/Brown-Experiential-Approach-to-Organization-Development-An-7th-Edition/9780131441682.html.
9. Isufag, M., (2014): Decentralization and the Increased autonomy in Local Governments, Social and Behavioral Sciences, 109.
10. Ivanyna, M., Shah, A., (2014). How close is your government to its people? Worldwide indicators on localization and decentralization. Econ.: Open-Access.
11. Jouled, at. al., (2010). Cohesion Policy Support For Local Development: Best Practice and Future Policy Options. European Commission.
12. Khanal, (Aug.,2016): Fiscal Decentralization and Municipal Performance in Nepal, Journal of Management and Development Studies.

13. Kisman & Tasar, (2014). The key elements of local development, ELSEVIER, Volume 15 https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S221256711400642X
14. Local Development International LLC, (2013): The Role of Decentralization/ Devolution in Improving Development Outcomes at the Local Level: Review of the Literature and Selected Cases, UK Department for International Development.
15. Marques, (2009). Desarrollo Local a Escala Humana, Local Development at a Human Scale, Polis.
16. Milán-García, Uribe-Toril, Ruiz-Real and Pablo Valenciano, (2019). Sustainable Local Development: An Overview of the State of Knowledge, MDPI, Faculty of Economics and Business, University of Almeria, Spain.
17. Mollah, A., (2007): Administrative Decentralization: A Framework for Discussion and Its Practices in Bangladesh, Research Gate.
18. Nelson, (2013). Corruption and the size of local governments: are they related?, Theoretical Perspectives, International Experience, and Policy Reform.
19. Nikkhah, H.A. & Redzuan, M., (2010): The Role of NGO,s in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development, The Journal of Human Ecology.
20. Nzimakwe & Pillay, (2014): Enhancing service delivery through decentralization: A South African experience, African Journal of Public Affairs.
21. Oduro-Ofori, (2011). The Role of Local Government in Local Economic Development Promotion at the District Level in Ghana A Study of the Ejisu-Juaben Municipal Assembly, Technical University of Dortmund
22. O'Dwyer & Ziblatt, (2006): Does Decentralisation Make Government More Efficient and Effective?, Research Gate
23. OECD, (2003). Entrepreneurship and Local Economic Development: Programme and Policy Recommendations, https://www.oecd.org/cfe/leed/entrepreneurshipandlocaleconomicdevelopmentprogrammeandpolicyrecommendations.htm
24. Robson & Iain, (2008). Defining The Objectives of Local Development Strategies. Making Local Strategies Work Building the Evidence Base, OECD.

25. Sakarya, Ipek. (2010): The Role of Local Municipality in the Urban Re-generation Projects in Istanbul.Faculity of Engineering & Architecture Architecture, Terzioglu, Turkey.
26. Sekula, (2014). Local development - the definition aspect in the 21st century, Research Gate
27. Singoles, Aude. (2010): the Local Government System in Palestine, Faculty of Political Science, Sary, Turkey.
28. Smoke, (2015): Managing Public Sector in Developing Decentralization Countries: Moving Beyond Conventional Recipes, public administration and development.
29. Sztando, A., (2013). Barriers for Local Development Strategic Management Resulting from Personal Qualities of Local Authorities, Olsztyn Economic Journal.
30. Sztando, A., (2017). Does the Strategic Planning of Local Development Result from the Motives Indicated in Literature? Contemporary, Research Gate.
31. The Federation of Canadian Municipalities, (2014). The role of local governments in achieving economic development. Conference at Federation of Canadian Municipalities.
32. The World Bank Group, (2020): Administrative Decentralization, http://www1.worldbank.org/publicsector/decentralization/admin.htm
33. Zare, Feizy, Moghali and Geramipoor, (2015). A mixed method research for finding a model of administrative decentralization, International Journal of Asian Social Science, Vol.5
34. Zenelag, (2012). The Role of Local Government in Sustainable Development, Research Gate.

الملاحـــق

ملحق (1): الاستبانة النهائية لأداة الدراسة

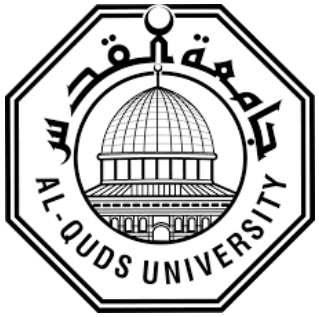

عمـــــادة الدراســـــــات العليـــا

جامعـــــــــــــــة القـــــدس

برنـــــــامج التنميـــــة المستدامة

بناء المؤسسات والتنمية البشرية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: استبانة

يتشرف الباحث أن يضع بين أيديكم استبانة لإجراء بحث بعنوان:

واقع اللامركزية الادارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية

إعداد الباحث:

عمر سهل توفيق ابراهيم

اشراف الدكتورة:

تهاني جفال

2020

في إطار تعزيز واقع اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية، فإنه يسعدني مساهمتكم في تعبئة الاستبانة الخاصة بتحديد واقع تطبيق اللامركزية الإدارية في الهيئات المحلية وأثرها على التنمية المحلية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، وذلك في إطار استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس– أبو ديس.

وأقدم لحضراتكم استبانة لتعبئتها، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات الاستبانة (موافق بشدة=5، موافق= 4، محايد= 3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1).

الباحث: عمر إبراهيم

مع بالغ التقدير والاحترام

يرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (X).

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1. النوع الاجتماعي	
☐ ذكر	☐ أنثى
2. العمر	
☐ أقل من 30 سنة	☐ 30 سنة إلى أقل من 40 سنة
☐ 40 سنة فأكثر	
3. المؤهل العلمي	
☐ دبلوم	☐ دراسات عليا
☐ بكالوريوس	☐ أخرى (حدد).....
4. سنوات الخدمة	
☐ أقل من 5 سنوات	☐ 5 سنوات إلى 10 سنوات
☐ 10 سنوات إلى 15 سنة	☐ 15 سنة فأكثر
5. المسمى الوظيفي (طبيعة العمل)	
☐ رئيس هيئة محلية	☐ مدير دائرة
☐ مدير هيئة محلية	☐ أخرى (حدد).....
6. نطاق العمل الجغرافي (محافظة)	
☐ شمال غزة	☐ خانيونس
☐ غزة	☐ رفح
☐ الوسطى	
7. تصنيف الهيئة المحلية	
☐ أ	☐ ج
☐ ب	☐ د

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

المتغير المستقل: اللامركزية الإدارية

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	البعد الأول: التفويض					
.1	تتمتع الهيئة المحلية بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة التي هي جزء منها					
.2	تتسم الهيئة المحلية بالاستقلال الإداري في إدارة شئونها دون الرجوع إلى السلطة المركزية					
.3	تستقل الهيئة المحلية في وضع نظامها الداخلي					
.4	يستطيع المجلس البلدي أن يضع ما يراه مناسبا من الأنظمة والقوانين					
.5	يستقل أعضاء الهيئة المحلية برسم السياسة العامة للمجلس البلدي					
.6	تتمتع الهيئة المحلية باستقلالية في تعيين الموظفين					
.7	تمتلك الهيئة المحلية الصلاحيات الكافية في تقييم أداء الموظفين					
.8	تتمتع الهيئة المحلية باستقلال مالي، أي بموازنة مستقلة عن الموازنة العامة، وبمصادر واردات خاصة بها.					
.9	تتمتع الهيئة المحلية باستقلالية في إعداد الموازنة					
.10	تسيطر الهيئة المحلية على كافة مواردها الطبيعية التي تقع تحت نفوذها					
.11	توجد حدود واضحة للصلاحيات المخولة للهيئة المحلية					
.12	تمتلك الهيئة المحلية صلاحيات استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في مناطق نفوذها					
.13	تشارك الهيئة المحلية في مكافحة التهرب الضريبي					
.14	تمنح وزارة الحكم المحلي المرونة الكافية للهيئة المحلية بإعداد الخطة الاستراتيجية بما يتلاءم مع احتياجها					
	البعد الثاني: التمكين					
.15	تمتلك الهيئة المحلية رؤية ورسالة واضحة تمكنها من القيام بدورها					
.16	يوجد علاقة واضحة بين الرؤية والأهداف تنسجم مع الاستراتيجيات المطلوب تحقيقها					
.17	يتوافر برامج لبناء وتطوير قدرات كادر الهيئة المحلية					
.18	تعمل الهيئة المحلية بكفاءة وفعالية في أداء دورها					

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.19	تستحدث الهيئة المحلية البرامج والمشاريع وتوفير ما يتطلبه ذلك من إمكانات مادية وفنية لضمان نجاحها.					
.20	تُعد الهيئة المحلية موازنتها بما يتلاءم مع الخطة الاستراتيجية					
.21	تستجيب الحكومة المركزية للموازنة المقدمة من قبل الهيئة المحلية.					
.22	تتطابق الصلاحيات الموكلة مع إمكانات الهيئات المحلية					
.23	تشارك الهيئة المحلية في رسم السياسات العامة للدولة					
.24	تشترك الهيئة المحلية في عملية صنع السياسات العامة لوزارة الحكم المحلي					
.25	تنخرط الهيئة المحلية في مجالس الخدمات المشتركة بما يحقق أهداف الهيئات المحلية					
.26	تمتلك الهيئة المحلية مقومات العمل المؤسسي التي تساهم في استدامة تقديم الخدمات للسكان.					
	البعد الثالث: الاتصال					
.27	تستجيب الحكومة المركزية بقدر من السرعة لمتطلبات الهيئة المحلية.					
.28	تعُلم السلطة المركزية الهيئات المحلية بما تم إنجازه، وبما لم يتم إنجازه					
.29	تُشعر الهيئة المحلية السلطة المركزية بالمعيقات التي ظهرت أثناء سير العمل					
.30	توجد قنوات تواصل سريعة ومفتوحة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي					
.31	تقوم وزارة الحكم المحلي بإصدار نشرات مستمرة بالمستجدات					
.32	يوجد علاقة تشاركية مستمرة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي					
.33	تنظيم اجتماعات دورية بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي					
.34	تعتبر قنوات الاتصال كفؤة وفعالة بين الهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي					

المتغير التابع: التنمية المحلية

م.	الفقـرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: الاقتصادي						
.1	تركز الهيئة المحلية على تنمية القطاعات الإنتاجية من خلال أنشطتها المنفذة.					
.2	تتسم المشاريع الصغيرة المنفذة من قبل الهيئة المحلية لصالح الفئات المستفيدة بالاستدامة.					
.3	تسهم مشاريع الهيئة المحلية المنفذة في خلق فرص عمل مستدامة للفئات المستفيدة.					
.4	تساهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في تخفيض معدلات البطالة.					
.5	تعقد الهيئة المحلية شراكات مع القطاع الخاص.					
.6	تمنح الهيئة المحلية تسهيلات للمستثمرين					
.7	تطور الهيئة المحلية بيئتها الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين					
.8	تشبك الهيئة المحلية مع منظمات المجتمع المدني المانحة للمشاريع الصغيرة					
.9	تمنح الهيئة المحلية التراخيص اللازمة بأكبر قدر من السرعة					
البعد الثاني: البيئي						
.10	تراعي الهيئة المحلية عند تنفيذها لأنشطتها المتنوعة الحد من التلوث البيئي الذي قد ينتج عن تنفيذ تلك الانشطة.					
.11	تسهم أنشطة الهيئة المحلية بتعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة.					
.12	تركز الهيئة المحلية على تنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة.					
.13	تراعي الهيئة المحلية عند تنفيذ انشطتها الحفاظ على الموارد المتنوعة					
.14	تحرص الهيئة المحلية على تقليل حجم المخلفات الناتجة عن تنفيذ الأنشطة والمشاريع.					
.15	تحرص الهيئة المحلية على عقد ورش عمل وندوات توعية للمواطنين بطرق التخلص من النفايات الصلبة.					
.16	تفرز الهيئة المحلية النفايات بأماكن بعيدة عن السكان					
.17	توفر الهيئة المحلية الكم الكافي من المياه للمواطنين					
.18	تتخلص الهيئة المحلية من مياه الصرف الصحي بالأماكن المناسبة					

م.	الفقـرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	البعد الثالث: الاجتماعي					
.19	تعتمد الهيئة المحلية على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في حل المشكلات المجتمعية.					
.20	تعتمد الهيئة المحلية مبدأ تعزيز المساواة بين الجنسين أثناء تنفيذها لأنشطتها المختلفة.					
.21	تسهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في زيادة الوعي الصحي للمستفيدين					
.22	تسهم أنشطة الهيئة المحلية المنفذة في تمكين المرأة اجتماعياً.					
.23	تراعي أنشطة الهيئة المحلية المنفذة العدالة الاجتماعية.					
.24	تساهم أنشطة المنظمة في رفع مستوى التعليم وخفض نسبة الأمية في المجتمع.					
.25	تراعي الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية احتياجات الفئات المهمشة.					
.26	توفر الهيئة المحلية أماكن مناسبة للترفيه خاصة بالأطفال					
.27	توفر الهيئة المحلية برامج تختص بكبار السن					
.28	توفر الهيئة المحلية برامج خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة					

ملحق (2): أسئلة المقابلة

	البعد الاقتصادي:
1.	هل تعتقد أن المشاريع التي تقوم بتنفيذها الهيئات المحلية ذات أثر ملموس؟
2.	هل توفر الهيئات المحلية بيئة مناسبة للاستثمار؟
	البعد البيئي:
1.	هل تعتقد أن المياه التي توفرها الهيئات المحلية كافية وصالحة للشرب؟
2.	هل تمارس الهيئات المحلية نشاطات صديقة للبيئة وهادفة للحفاظ عليها؟
	البعد الاجتماعي:
1.	هل تنفذ الهيئات المحلية مشاريع فعالة خاصة بالمرأة والطفل والشباب؟
2.	هل تنفذ الهيئات المحلية برامج فعالة تستهدف الفئات المهمشة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة؟

ملحق (3): أسماء المحكمين

م.	الاسم	الجامعة
1.	د. بلال البشيتي	جامعة الأزهر
2.	د. حسن السعدوني	جامعة القدس أبو ديس
3.	أ.د. جبر الداعور	جامعة الأزهر
4.	د. رأفت جودة	جامعة القدس المفتوحة
5.	د. محمد أبو الجبين	جامعة القدس المفتوحة
6.	أ.د. أسامة الصليبي (مدقق لغوي)	جامعة القدس المفتوحة

فهرس الملاحق

ملحق (1): الاستبانة النهائية لأداة الدراسة..... 131

ملحق (2): أسئلة المقابلة..... 138

ملحق (3): أسماء المحكمين..... 139

فهرس الجداول

جدول (1.2): الفجوة البحثية للدراسة 61

جدول (1.3): توزيع العينة استطلاعية حسب المتغيرات الديمغرافية 66

جدول (2.3): محتويات متغيرات الدراسة 67

جدول (3.3): مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة 68

جدول (4.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الأول "التفويض"..... 71

جدول (5.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثاني "التمكين"..... 73

جدول (6.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثالث "الاتصال" 74

جدول (7.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الأول "البعد الاقتصادي" 75

جدول (8.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثاني "البعد البيئي"..... 76

جدول (9.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثالث "البعد الاجتماعي"..... 77

جدول (10.3): نتائج الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع) باستخدام التحليل العاملي لأبعاد ومحاور الدراسة 79

جدول (11.3): الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة 81

جدول (12.3): اختبارات ثبات لأبعاد ومحاور الدراسة 83

جدول (13.3): معايير الصدق والثبات..... 83

جدول (14.3): الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة 85

جدول (1.4): الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية (عدد المستجيبين= 81) 88

جدول (2.4): نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة 89

جدول (3.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "التفويض" 91

جدول (4.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "التمكين" 93

جدول (5.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "الاتصال"..... 94

جدول (6.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "البعد الاقتصادي"..... 96

جدول (7.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " البعد البيئي" 98

جدول (8.4): ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث " البعد الاجتماعي" 99

جدول (9.4): نتائج أثر اللامركزية الإدارية على التنمية المحلية 100

جدول (10.4): يوضح نتائج العلاقة بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية 109

جدول (11.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول اللامركزية تعزى للبيانات الديمغرافية 111

جدول (12.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية المحلية تعزى للبيانات الديمغرافية... 114

فهرس الأشكال

شكل (1.1): نموذج الدراسة..... 8

شكل (1.4): الأوزان النسبية لأبعاد ومحاور الدراسة..... 90

فهرس المحتويات

إقرار ..... أ

إهداء ..... أ

شكر وعرفان ..... أ

مصطلحات الدراسة ..... د

الملخص ..... ه

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية ..... و

الفصل الأول: خلفية الدراسة 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 أهداف الدراسة 4

4.1 أسئلة الدراسة 5

5.1 فرضيات الدراسة 5

6.1 أهمية الدراسة 6

7.1 حدود الدراسة 7

8.1 تصميم الإطار النموذجي الدراسة 7

9.1 نموذج الدراسة 8

10.1 هيكلية الدراسة 9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 10

1.2 اللامركزية الإدارية 10

مقدمة 10

1.1.2 ماهية اللامركزية الإدارية 11

2.1.2 أهمية تطبيق اللامركزية الإدارية 13

3.1.2 السمات والخصائص الأساسية للامركزية الإدارية 14

4.1.2 الأدوات التي يتم من خلالها تحقيق اللامركزية الإدارية 14

5.1.2 أبعاد اللامركزية الإدارية 15

6.1.2 الشروط الواجب توافرها لتطبيق اللامركزية الإدارية 17
7.1.2 مقاييس نجاح اللامركزية الإدارية 18
2.2 التنمية المحلية **20**
مقدمة 20
1.2.2 ماهية التنمية المحلية 21
2.2.2 أهمية التنمية المحلية 23
3.2.2 مميزات وخصائص التنمية المحلية 24
4.2.2 أهداف التنمية المحلية 25
5.2.2 مقومات التنمية المحلية 26
6.2.2 معوقات التنمية المحلية 28
7.2.2 أبعاد التنمية المحلية 28
8.2.2 واقع التنمية المحلية في فلسطين 30
9.2.2 المعيقات التي تواجه عمليات التنمية المحلية في فلسطين 31
3.2 الهيئات المحلية بالمحافظات الفلسطينية الجنوبية **33**
مقدمة 33
1.3.2 ماهية الهيئات المحلية 33
2.3.2 مميزات الهيئات المحلية 35
3.3.2 مهام الهيئات المحلية 35
4.3.2 دور ومسؤوليات الهيئات المحلية في فلسطين 36
5.3.2 واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية 36
6.3.2 أهداف الهيئات المحلية في المحافظات الفلسطينية الجنوبية 37
4.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها **38**
1.4.2 المحور الأول: دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (اللامركزية الإدارية) 38
أولاً: الدراسات المحلية 38
ثانياً: الدراسات العربية 41
ثالثاً: الدراسات الأجنبية 42
2.4.2 المحور الثاني: الدراسات التي تتعلق بالمتغير التابع (التنمية المحلية) 47

أولاً: الدراسات المحلية 47
ثانياً: الدراسات العربية 50
ثالثاً: الدراسات الأجنبية 54
3.4.2 التعقيب على الدراسات السابقة 59
4.4.2 أوجه الاختلاف عن الدراسات السابقة من حيث 59
5.4.2 ما تميزت به الدراسة الحالية 60
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة 62
المقدمة 62
1.3 منهج الدراسة 63
2.3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة 64
3.3 العينة الاستطلاعية 65
4.3 أدوات الدراسة 66
1.4.3 الأداء الأولى "الاستبانة" 66
2.4.3 الأداء الثانية (المقابلة) 68
5.3 صدق وثبات أداة الدراسة 69
1.5.3 صدق أداة الدراسة (الاستبانة) 70
2.5.3 الصدق الظاهري (صدق المحتوى) 70
3.5.3 صدق الاتساق الداخلي 70
4.5.3 ثبات أداة الدراسة 82
6.3 تحقيق معايير الصدق والثبات 83
7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة 83
8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 84
الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج 86
المقدمة 86
1.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية 87
2.4 نتائج تحليل المتغيرات المستقلة والتابعة بشكلها العام 88
3.4 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد ومحاور أداة الدراسة 90

1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "اللامركزية الإدارية" 90
1.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "التفويض" 90
2.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "التمكين" 92
3.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الاتصال" 94
2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني "التنمية المحلية" 95
1.2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "البعد الاقتصادي" 95
2.2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "البعد البيئي" 97
3.2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث "البعد الاجتماعي" 98
4.4 اختبار فرضيات الدراسة 100
1.4.4 الفرضية الرئيسة الأولى 102
2.4.4 الفرضية الرئيسة الثانية 106
3.4.4 الفرضية الرئيسة الثالثة 107
4.4.4 الفرضية الرئيسة الرابعة 108
5.4.4 الفرضية الرئيسة الخامسة 109
6.4.4 الفرضية الرئيسة السادسة 110
7.4.4 الفرضية الرئيسة السابعة 113
5.4 تحليل نتائج المقابلة 116
1.5.4 النتائج العامة 116
6.4 النتائج والتوصيات 118
مقدمة 118
1.6.4 النتائج 118
2.6.4 التوصيات 120
قائمة المراجع **122**
أولاً: المراجع العربية 122
ثانياً: المراجع الأجنبية 127
الملاحـــق **130**

فهرس الملاحق 140
فهرس الجداول 130
فهرس الأشكال 143
فهرس المحتويات 144